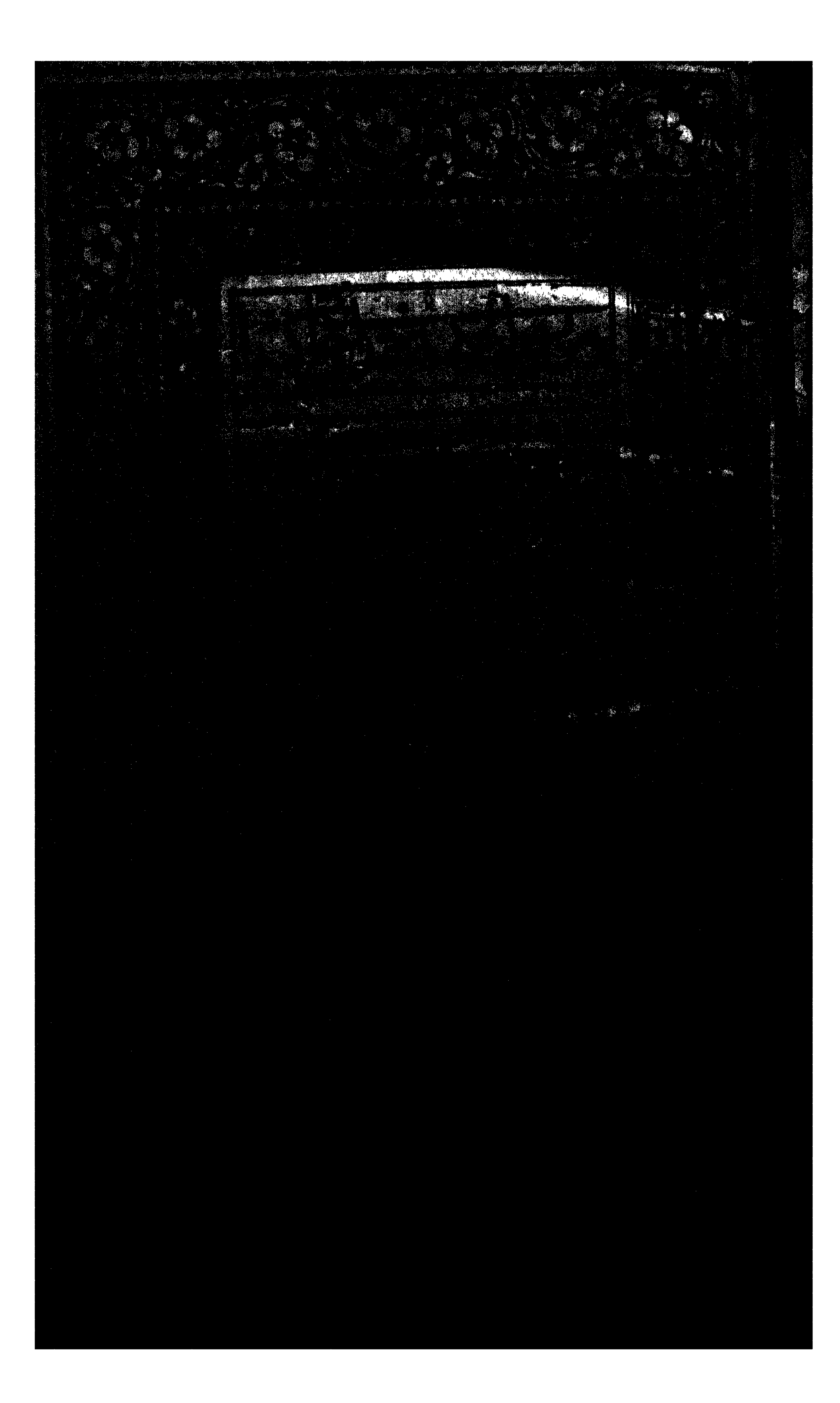
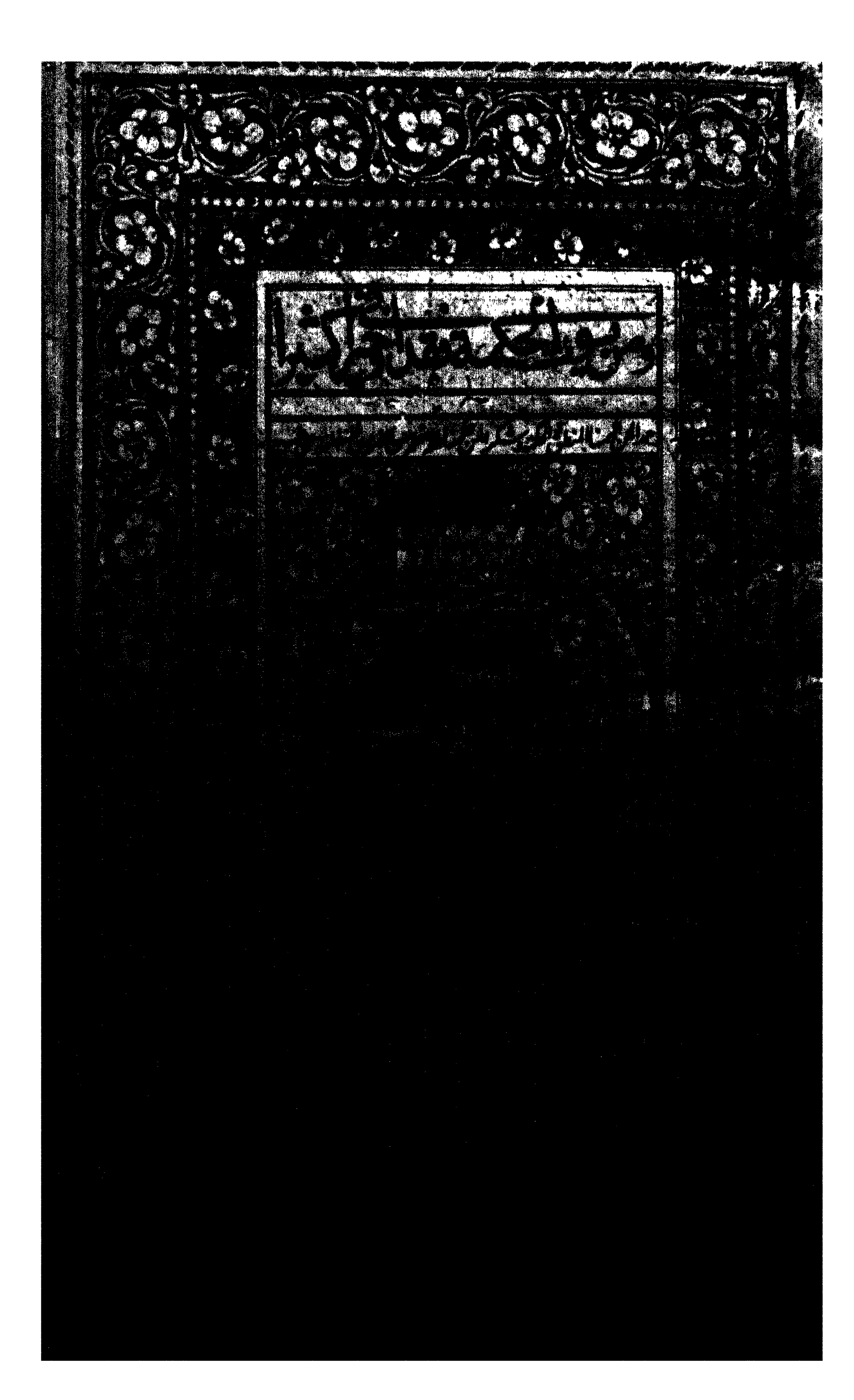
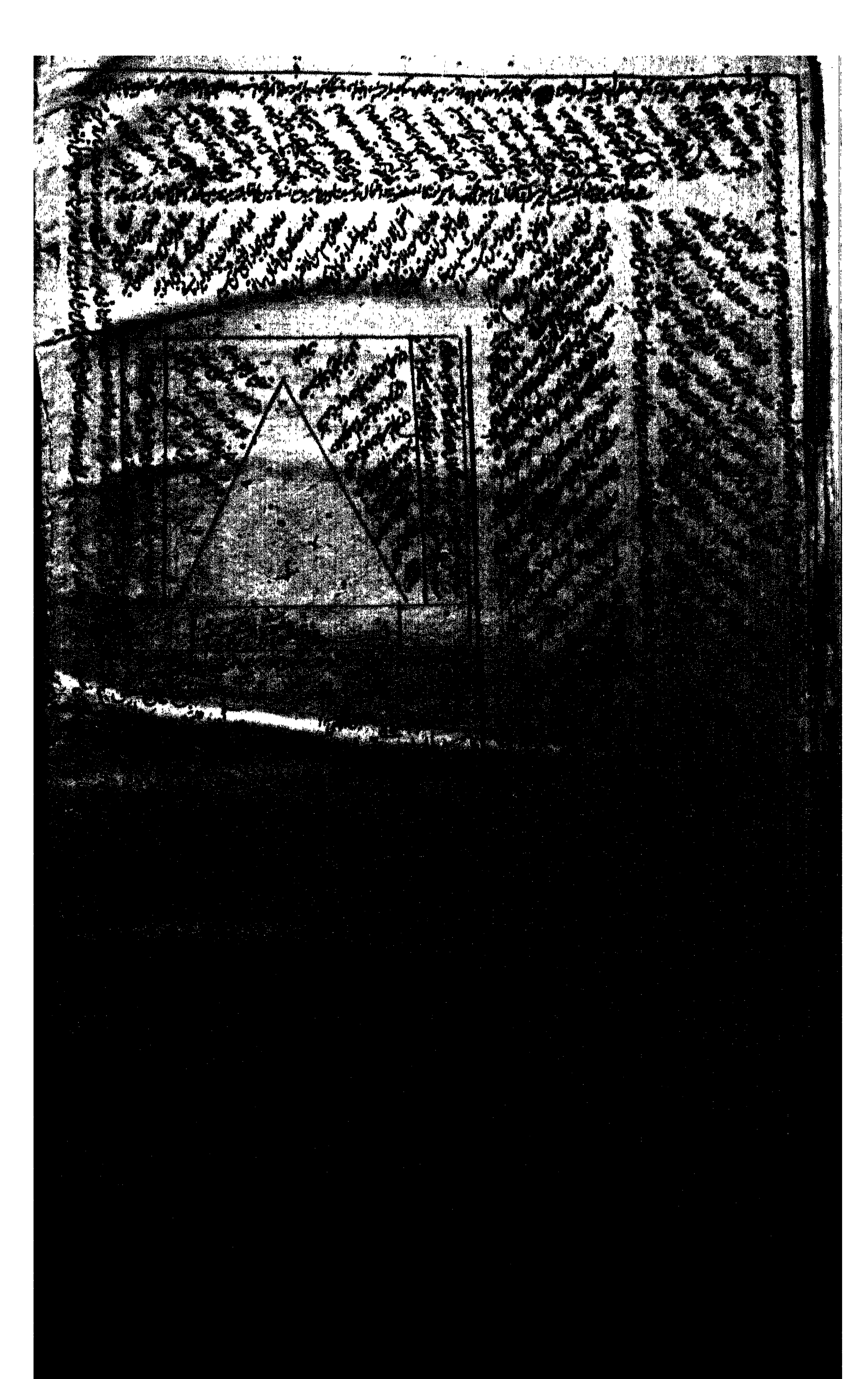






حرر حيث اكتب النظريات تعلقها الملكات

[illegible]

[illegible] الامور [illegible] المادة [illegible]

[illegible] ومثاله [illegible]

[illegible] بما كان [illegible]

[illegible] العلم [illegible]

[illegible]

اردت ان اكتب حاشية جامعا لشتات ما استفدته من

اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من رياضات العقلاء

وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ملخصات سنحت والهمت الهاما ما تايد من

لقاء وملكوتية منتزعات فيه اجابة للملتمس لاقامة لقيته مجتهد [illegible]

لطائف اللطائف جاهدا التوضيح للمقاصد التبيان جاريا على طريقة الحكماء

[illegible] عن مرامهم الالفاظ ولا يرومون مواطن المعاد من استخرج

عقله [illegible] الفكر [illegible] [illegible]

الطريق الرشاد ومنه [illegible]

وقال الله تعالى خطابا لنبيه الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم

فاعلم أنه لا إله إلا الله إشارة إلى كمال القوة النظرية واستغفر

لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات إشارة إلى كمال القوة العملية

وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات إشارة إلى كمالهما [illegible]

فقد ظهر من الوحي وشواهد الحكمة أن كمال الإنسان بحصول العلم

والعمل [illegible] الإحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات

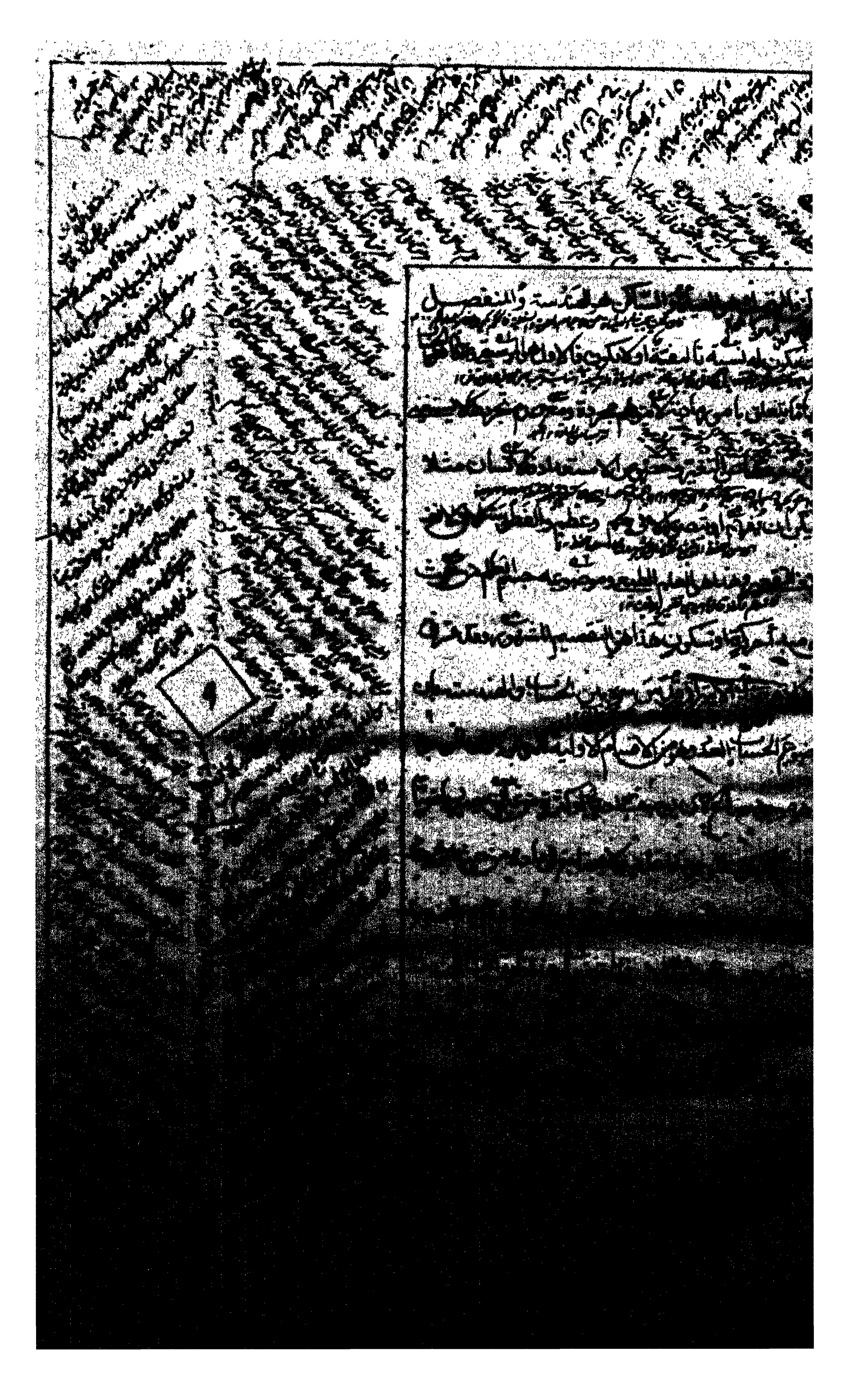
[illegible] العلم [illegible]

[illegible] استكمال القوة النظرية بتحصيل العلم التصوري والتصديقي

[illegible] يتعلق بكيفية عمل [illegible]

[illegible]

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس ولذلك
يدوم الاولى ابدا بخلاف الثانية فانها تنعزل عنها بالكلية
وهذه هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بحصر الكمالات
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله
على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد
من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين
تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه
السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني فقوله
لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى
كمال القوة العملية وقال تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام
[illegible]
[illegible]



والعلة والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فالمغني منها المراد

العقلي فلا يكون على سبيل الاستقلال والوجوب [illegible] العلم

الاعلى فيه العلم الكلي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الاولى

والتسمية بالالهيات [illegible] العلم [illegible]

اطلق على الفلسفة ووجه كونه اولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه

الالهي الذي هو فن من مفارقات المسمى بالاثولوجيا اي معرفة

الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء الموجود المطلق من

حيث هو ومنها ما يتعلق بامور [illegible]

[illegible]

احد ... في الاحوال ... القسمة ولا ادخل ... كتاب في

باب الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشريعة والمنهج ... [illegible]

ايضاً كتاب في ... ولكل منها كتاب في سلسلة المباحث ... صنف

المعلم الاول كتاب ... في ... الاخلاق وصنف من المتأخرين

ابو علي ... كتاباً ... سماه بكتاب الطهارة ...

المحقق الطوسي ... هي اقسام الحكمة الانسانية والحق

ادخال ... في الحكمة وجعلها من اقسام ... كما فعله الشيخ

الرئيس ... [illegible] ... الحكمة ... العينية

لخرج منها العلم ... الموجود ... من الحكمة ... [illegible]

الامور العامة ... [illegible] ... بل ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

... الامكان كما نص عليه ... [illegible] ... الكتاب

[illegible]

[illegible]

11

من تقاسيم الوجود وان تراع على صحة التجرد دخل موضوع الحساب

فيه فما تم التقسيم المشهور فالاحتياج تقسيم العلوم الى ما موضوعه نفس

الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي

ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرضه وقوعه صاحب مادة

متخصصة الاستعداد ام لا فالاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي

طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية

التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي

ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الانسانية لا تخلو اما

ان تختص بشخص واحد او لا فالاول هي الحكمة التي يكتسب بها الانسان معرفة

الفضائل ليتوصل بها الى السعادة الاخروية كاملة فيسمى علم الاخلاق والتي لا تختص بشخص واحد

فلا بد فيها من مشاركة ثم انها بالاجتماع فذلك الاجتماع اما في

منزل او مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية

[illegible] الثالث [illegible] على [illegible] والسلطنة

[illegible] يسمى الاول علم السياسة [illegible]

[illegible] الحكمة الشرعية [illegible] اولا انا نضيف [illegible]

الى حضرا بعضا من ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب

لادّى ذلك الى التطويل واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه

كان في الزمان القديم من شأن الصبيان الاشتغال بالعلوم

الرياضية واستعاذ الله بعض الحكماء سقراط لما اراد الاشتغال بالعلوم

الرياضية في آخر عمره ولم يتيسر له ذلك لحكمة الواقعة التي

فيها علة لنا الحجر [illegible] كنت مشتغلا بافضل العلوم واشرف

[illegible] وهي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضيات لشدة استغراقي

فيه افهذا لا يدل على تفضيل العلوم الرياضية مطلقا

عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة

لا يراد منها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها

ولا يخفى [illegible] تفضيل هذه العلوم على الرياضي [illegible] سائر العلوم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بعضها بان النفس هي العادة الماسخة وهي ام الصناعة و

معرفتها اشرف المباحث بعد اثبات المبدا الاعلى ووحدانيته والجاهل

بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر

العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي

فهو اشرف من الطبيعي بوجهين احدهما انه اقرب الى الامور المجردة

عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان

الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية [illegible]

فهو افضل مما هو محصور بين الحدود ومنها ان الاعمال الرياضية [illegible]

والطف والذ مما تم من الامور المقدرة الحسابية ومنها انه

التسليم والغلط والبراهين الهندسية او الهندسية [illegible] على الطبيعي

بل الالهي ومن خالف الذي قبل ادراك الالهي والطبيعي من جهة

ما هو مستلزم لا باليقين [illegible]

مما ذكرت لما بين [illegible] الكلية واستعانة عن احاطتها

[illegible]

[illegible]

يلزم حمل بعض الامور شي من افرادها المعنى انقلاب الحقيقة وكانت

افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا

لا ايضا الشيء الموجود بالفعل جاز لان يكون عنوانا لحقيقة الحقيقة

احتج فصدق على الواجب تعالى الى تخصيص الشيء بالممكن كما

في الحواشي القديمة والاكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهر

علم انه موجود وما امكن تعقل شيء من الانواع الجوهرية فان العلم

هو المكتسب من صورة شيء مجرد تضمن مادته بصورة الجوهر جوهر كما

انه لا اعتراض بناء على انحفاظ الماهيات في انحاء الوجود

وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا

كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ماهية بانه الشيء

ذو ماهية اذا صارت ماهيته موجودة بالفعل في الخارج كان

موجودا لا في موضوع وهذا المعنى [illegible] سواء في العقل

[illegible] لان العقل [illegible] ان يكون ماهيته في الاعيان

[illegible] المعقول [illegible] لا في موضوع [illegible]

[illegible] الخارج يكون لا في موضوع [illegible]

ونقتصر وفاقا للمتقدمين على شرح ما سوى المنطق وهو
القسمان الاخيران من هذا الكتاب مستعينا بمفيض الجود وملهم الصواب

القسم الثاني في الطبيعيات التي هي احد اقسام الحكمة
النظرية وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على
قوة التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة
على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صيروه جنسا للجسم الموجود لا في
موضوع مستغنيا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا
لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومفرزا لماهيته من حيث
هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو لانه خاصة للنوع كما ان الجنس عرض
عام له بل انما يحتاج ان يحصل بالفعل فانه في العقل مبهم
وجعل الجنس لا تعينه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية
الى الفصل فاذا كان ملحقة الجنس من الجوهر ... [illegible]
[illegible]
[illegible]

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء

ومفهوم العرض اما عرض عام للمقولات التسع بما في الخارج

واما ما اوهم من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا او عرضا يلزم كونها

جوهرا او كيفا فيندرج تحت مقولتين لصدق عدم اقتضاء القسمة

والنسبة عليها فمدفوع بانه ان اريد بالكيف ما هو حقها ان تكون

[illegible] بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر

بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان

متباينان لا يصدقان على شيء في شيء من الظروف وهكذا ان اريد

[illegible] ان اريد منه عرض يكون بالفعل مقتضيا

للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف وغيرها

والذهن [illegible] بمعنى العرض فلا [illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] تحت مقولتين هذا تقرير [illegible]

وحسبنا [illegible]

[illegible]

19

لا يقال حكمهم جذب للحديد بالفعل في كونه جاذبا للحديد اذا كان له

الحديد ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج

الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون

لذواتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها لا تعلل واما حمل كونها

موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في موضوع

عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها امكانية لا يكون موجودة

الا بسبب كيف واذا لم يكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته

من الاجناس العوالي التي هي المقولات العشر الا بسبب لا يحمل

الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافة معنى يكمله اليه جنسا فيه

ولا اضافة باضافة معنى ايجابي اليه وهو قولنا لا في موضوع جنسا له

بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم مما ذكرنا

ان مفهوم الجوهر [illegible] الوجود الذهني

لان [illegible] موجود بالفعل [illegible]

[illegible]

[illegible]

١٨

فاذا وجد مقارنا للكف لا نسان لم يجذب الحديد وجد مقارنا
لجسم جديد فهذا به لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفا
بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان
صح حملها على الجواهر كصدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزوم ومن ثمه لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا
لم تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من ان تجعل تحت شيء من المقولات
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا
يلزم من قولهم انه اي فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر انها اي الفصول تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح
به الاصفهاني في الهيات الشفاء هذا والمرضي عندي هو ما ملنا اليه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر فتوجه اليه يكون

بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في

موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب

الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه اخرى

كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات

والاعتبارات واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته

في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستغنائها

عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه

الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي

اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا

من خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بمعنى انه

ماهية شانها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع

اي انها معقولة عن امر من شأنه في الاعيان ان لا

يكون في موضوع والمثال بالمغناطيس اكثر باعتبار ان

ماهية [illegible] بالحديد [illegible]

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او خط بل انما يتحقق فيه

من حيث انما هي ماهية الشيء [illegible] بما هو حسب ذاته

وحقيقته ولا يحتاج الجسم ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا

بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان ثم ان الذي صرح به

الشيخ في الشفاء ليست بواسطة او خط تحديد الجسمية

ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متأخرة عن

ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته يصلح لان يفرض فيه

ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا

او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او الماخوذة في الحد هي الابعاد

المتقاطعة المفروضة في الجسم لا الابعاد السطحية لانها انما

تكون في الجهات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق

التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطح

المكعب لان الابعاد فيهما من قبل الجسم لانه يقال تقاطعه [illegible]

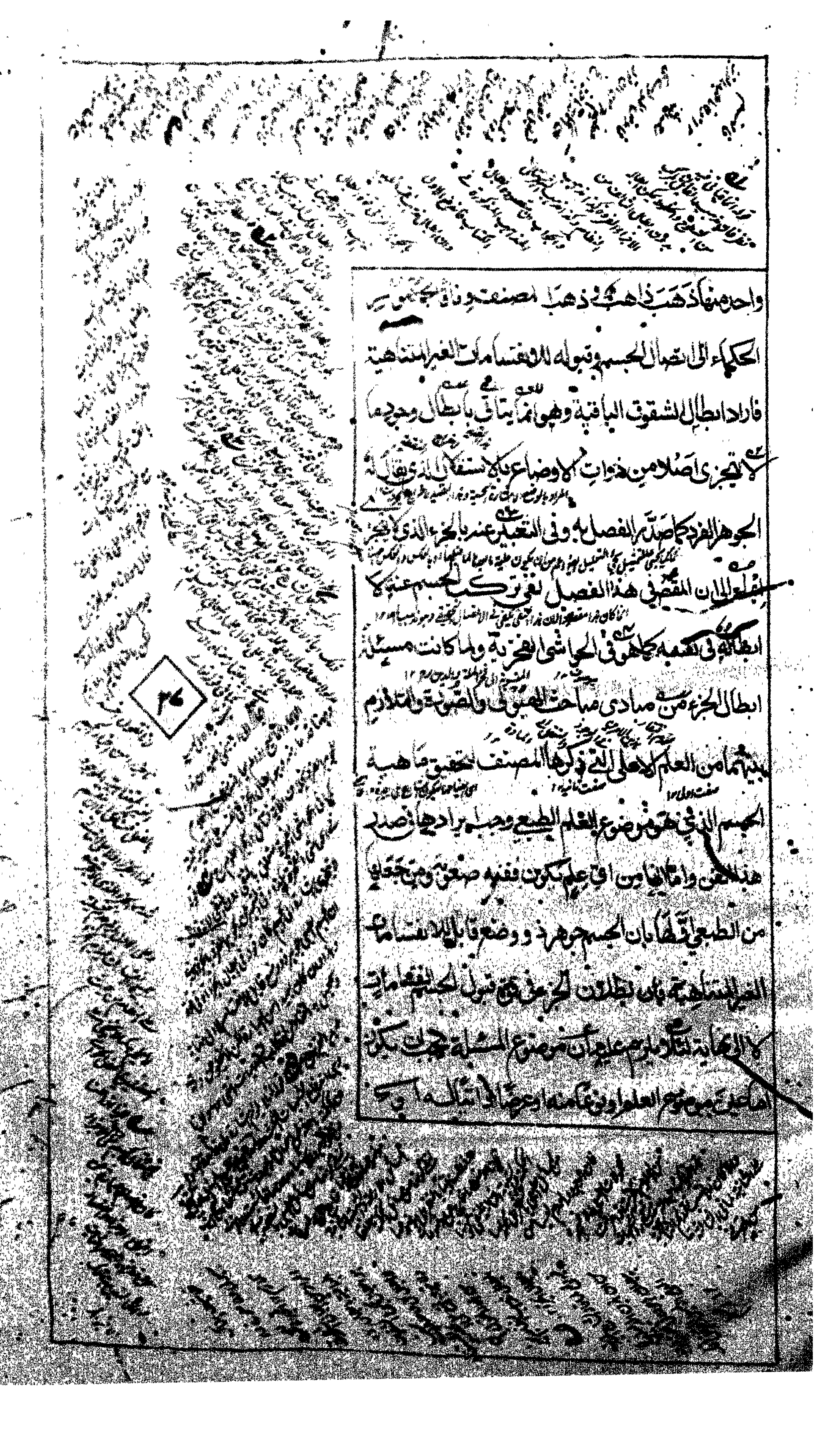
ان يحدث في [illegible] لكنها الابعاد المتقاطعة على الجسم

لا كما اختلفوا فيما ذهب اليه بعض العلماء من

كلام المحصلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى
ذلك الشيء لا يكون متقوما به اي من حيث ماهيته فالصورة
بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها
في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس
الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض لقيامها بها لعدم تقومها بها
مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر
فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان
اذ هو مما لا يتحقق بالفعل وقتا ما وليس المراد منه الفرض التقديري
لتحقق الفرض بالاوهام المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في
الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان العام في تعريف الجسم
هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد
حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما يكون
حاصلا لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال
ان الكرة المتحركة تحقق فيها ابعاد بالفعل انتهى اقول الحق
المنع ان الجسم بما هو جسم لا يمكن من شيئه ان

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية فحصل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم ان الابعاد وفرضها كون الجسم
لا يتوقف على الهيولى بل جاز والابعاد في الخارج يتوقف على وجودها
كما ستعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذاك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل
والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا
ولتركيبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون في
الحدود عن الفصول بلوازمها كقولهم العلم الاولي في حد المتصل
الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحدود المشتركة
[illegible] بانه [illegible] الاشكال [illegible] وكقوله في [illegible]
[illegible] في حد [illegible] الجوهر [illegible]

وجود السطح الجوهري وأما ايفاء لتمام الحد واشعار بان
المعتبر في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلا
لابعاد كثيرة لا على هذا النحو والتكلف اولى واعترض صاحب المباحث
المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة
بانه منتقض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد
الثلثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو
القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليس بالذات
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم عبارة
عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية
والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزءا من
القابل فاذ القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية
ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على تلبسها
بالصورة لانا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد



واحد منها ذهب ذاهب في مذهب مصنفه وأتباعه من

الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية

فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما يتاتى بابطال وجود ما

لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يقال له

الجوهر الفرد كما صرح المفصل به وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى

فلعل لان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه لا

ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي القديمة ولما كانت مسئلة

ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والتلازم

بينهما من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية

الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وصح ايرادها في

هذا الفن واما ايرادها في اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعله

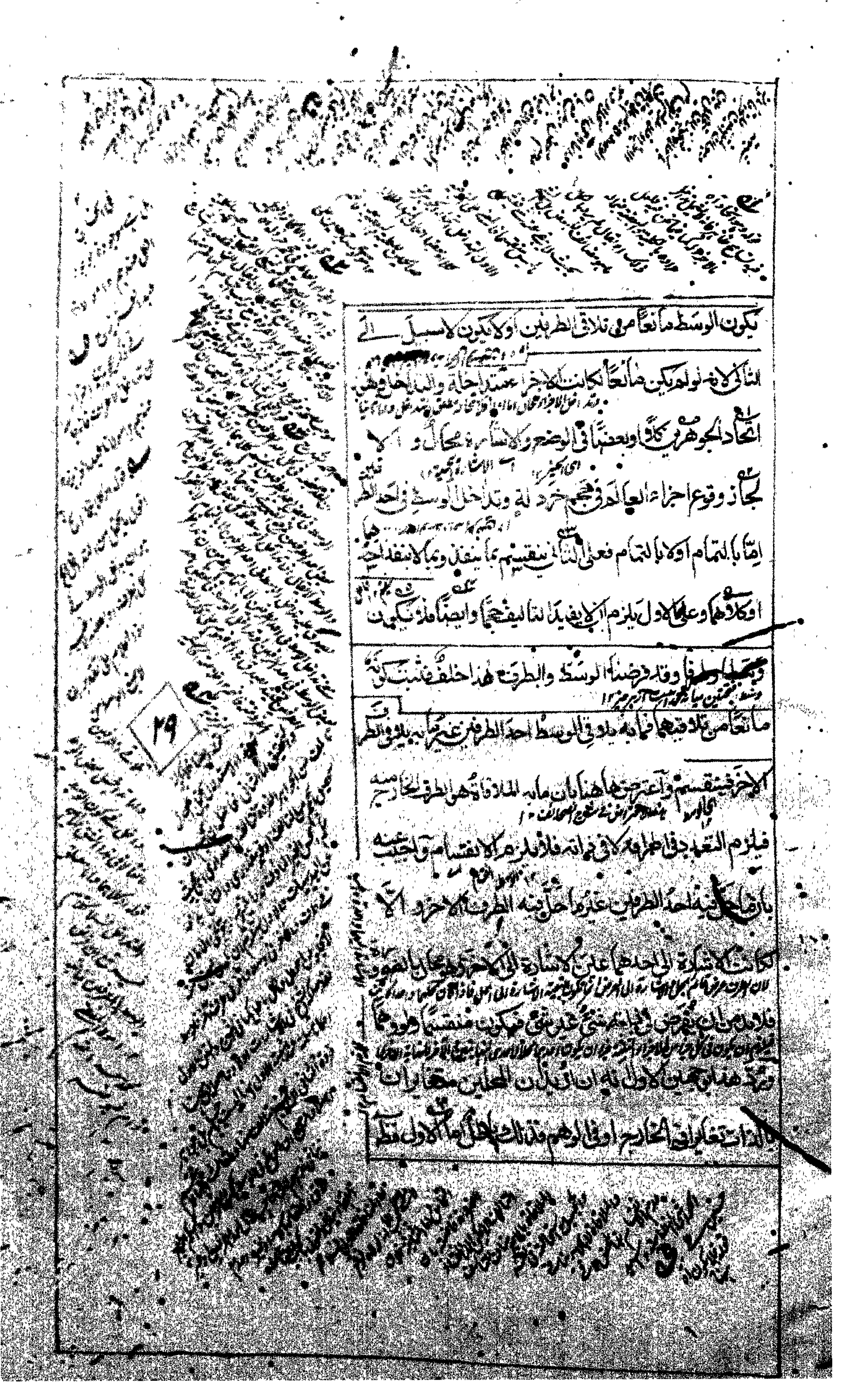
من الطبعي تمسك بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات

الغير المتناهية فان بطلان الجزء من قبول الجسم الانقسامات

لا الى نهاية فتلازم ورد عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون

اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له

اولاحوال فيه عن مباديها التي هي الفصول الحقيقية فليكن
القبول والصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا
القبيل فهو مرتب على ثلثة فنون لان الجسم الطبعي اما الفلكي
والعنصري فالبحث عنه اما على وجه يعم بقسميه او يختص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها مبادي
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات
الفن الثاني قدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث فالحري
وتقديم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه
الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبعية ويقال له السماع الطبيعي
وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع من الطبعيات ويلاحظ سماعها
في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في
ابطال الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد لم يتألف من اجسام
او مركب يتألف من اجسام متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان
والجسم المفرد قابل للانقسام انفكاكا وهو اما بالفعل او بالقوة
وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة احتمالات ذهب الى كل واحد



يكون الوسط مانعاً من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى

الثاني لانه لو لم يكن مانعاً لكانت الاجزاء عند اجتماعها بالتداخل فيلزم

اتحاد الجوهرين كلاً او بعضاً في الوضع ولا اشارة محال و الا

لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وبتداخل وسط في احد الطرفين

اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينفذ وبما لا ينفذ فيه

او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجماً وايضاً فلا يكون

وبعبارة اخرى وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه

مانعاً من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف

الاخر فينقسم واعترض ههنا بان ما به الملاقاة هو الطرف الخارج منه

فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب عنه

بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر و الا

لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة

فلا بد ان يتحقق في المحل شيء غير شيء فيكون منقسماً وهماً

وفيه ههنا بحث لانه ان اراد ان الحالين متغايران

بالذات تغايراً في الخارج او في الوهم فذلك المحل اما الاول فظ

نوعا منا كما بين في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس

كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في

نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو

وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره

من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ اخر وهو ان الاتصال

لما كان مبدءا لفصل الجسم الطبيعي على ما ذهب اليه المحققون

وهو لبيان قبول الانقسام الى لا نهاية وجب وضعه في العلم وما

يتحوم عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ

عنها فيه فحينئذ قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا

يكون من مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مطالب العلم الالهي

فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبيعيات

على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا

ما يتعلق بحال اتصال الجسم بالمبادئ الطبيعية من جهة

حركاته وتجزئه وانفعاله وقد ادرج المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء

التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانه لو فرضنا جزءا بين جزئين فالملاقي ان

متعين احد القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام مثل ما حرر في

التجزية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض

الشراح الى بعضها وترك البواقي لغلبة باستنباط الجميع

بالمراجعة اليها ان شئت واعلم ان لاصحاب اتصال الجسم حججا

قوية على اثباته سوى ما ذكره المصنف الا انه اختار منها حجتين

المعنيتين بحيث لا يبتنى شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث واما

على الحركة الحجة لشيء اخر ولا باس بان نذكر بعضا منها تشحيذا لاذهان

الناظرين وتحريكا للخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتنى منها على الاصول

الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل واحد

من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الموتر جذر مائتين

لشكل العروس لان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة

مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر يقتضي القسمة

بالقسمة [illegible] الكسر مجردا او مركبا من صحيح اصلا

بكون العدد كالاصم الهندسي في الواقع فقد بطل الجزء

لا يحتمل ان [illegible] القاعدة تمنع ذلك الواقع وبرهانات ذلك ايضا

وأما الثاني فلأنه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها
حلولا سريانيا كما لا يخفى وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار
فلا نسلم استلزامه ان يعرض فيه شيء دون شيء لم لا يجوز
ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل امرا
مستلزم للامتداد اصلا ليعرض فيه شيء دون شيء والثاني
ان بعضه ليس اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله
كيف والحلول السرياني اذا لم يصح في ممتد لم يصح في جزئه لانه ايضا
ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصا بحلية احد الطرفين
وبعض آخر بحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى
فالاولى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشارة
مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بديهة والمغايرة الاعتبارية

والثالث من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جرما على هيئة الحربتين

فاما ان يلاقي احدهما الآخر فقط او مجموعهما بالأسر او من

كل واحد منهما عرضا والاول محال والا لم يكن على الملتقى شيء

تقطع الضلعين فانحى الزاويتين فرسم الاشراف فثبت

القائمة الزاوية ولا يلزم منه الثانية اذ مربع قطر المربع بحكم العروس

ضعف مربع ضلعه فيكون نسبة القطر الى الضلع نسبة اذ ثبت

بالتكرير صارت ضعفا له مثنى في الاصول من ان نسبة المربع الى

المربع كنسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير فما ذكر من

الواحد والاثنين عدد لم يوجد في الاعداد نسبة يكون مثناها

هو التضعيف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي

تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يحقق بين مقدارين لا يوجد

لهما عاد مشترك او لم يفنهما باسقاطه عنهما مرة بعد

اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد

للجميع فتحقق النسبة الصمّة في الاجسام دليل على انفصالها

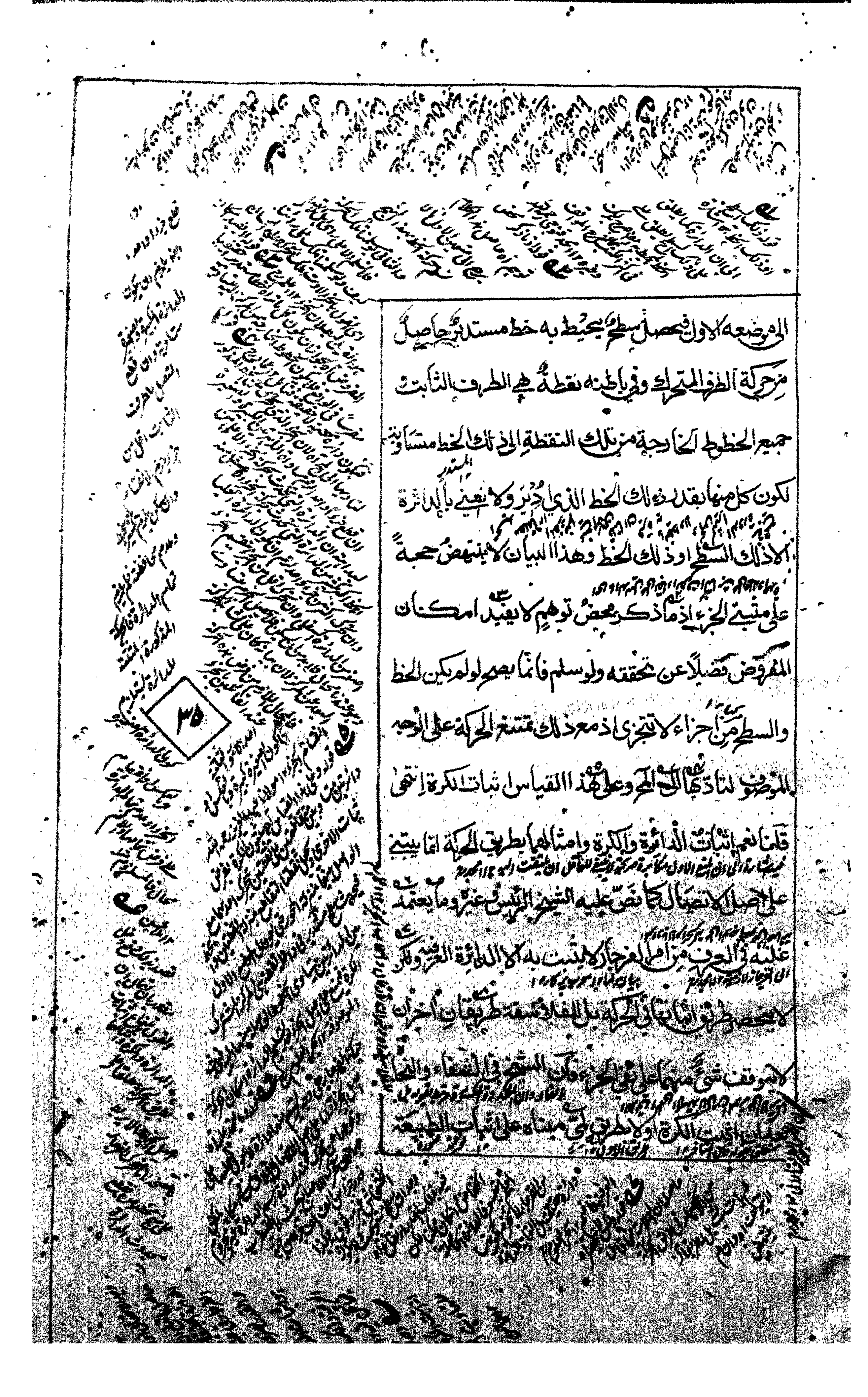
والثالثة ان نضع خطا مستقيما كالنور على زاوية قائمة

يكون كل من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر خمسة

حسب بحكم العروس اذ مربعه طرف الى من احدهما سبعة اجزاء

ولما كان انه ثبت ان الطرف كلما [illegible]

يستفاد من رابعة ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي
قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الاخر فلنجعل هذا
فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع
ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من
ضرب الكسر في الكسر يكون اقل من كل منهما ثم
اذا ضربنا الستة في الكسر حصل كسور هي ستة من نوع
كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر
الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس
كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان
قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية
ومثبتوا الجزء ينكرونه بل يقولون ان الحس مخطي في امثال الدائرة
والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب
الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع
القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول لذلك المربع ينقسم بقطره



الى موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت
جميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي دير ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض حجة
على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه
الموصوف لما ذكرنا في الكرة وعلى هذا القياس ثبات الكرة انتهى
قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتني
على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس في غيره وما يعتمد
عليه في العرف من امر الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن
لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان آخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء ذكر الشيخ في الشفاء والنجاة
احدهما اثبات الكرة والاخر في مبناه على ثبات الطبيعة

احد القطعتين ستة والاخر اربعة فيقبل الوتر جذر اثنين و
خمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت لا انقسام والرابعة
ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والاخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة
بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمارى والخامسة ان
اقليدس برهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب
الخط من اجزاء وتر عددا لزم انقسام الجزء الوسطاني والسادسة انه
بين في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط بحيث
يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الاخر فلو فرض تركب
الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين
والاخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين
اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على بينة اقليدس مبني
على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل
الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يتحرك خط مستقيم
متناه ويثبت احد طرفيه ويدور طرفه الثابت الى ان يعود الى

رأى من ذهب الى تناهى الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب

المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع

المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره

اربعة اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء

فيما وراءهما وهو محيط بالمحاذي او الاقل فانقسم ومن جهة الحركات

كما اذا تحرك جزئين احدهما فوق احد طرفي

اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الآخر او كلاهما فوق طرفي

ثلثة اجزاء فانهما يلتقيان على منقطع فانقسم الجميع ومن

جهة المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان للشمس سمتا

بواسطة ذي الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء وحركة

الظل لحركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان

مسامتة الشمس لدائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وهو

انه لو فرض تحرك اجزاء الآخر لكان الجزء الذي يحاذيه

غير الجزء الآخر الذي كان فكان الواحد اكثر من اجزاء في حالة

ولما كانت الشمس اذا حاذت احدى جهتيها استنارت ذلك الوجه

الاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال الكرة لا استدارة
لتشابهها بل الكروية على الخصوص بسبب شان ما لا زاوية له من
الاشكال البيضية والمفرطحة ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
وتقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا ترجح اختلافا
ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث او يتوهم في الكرة قال
واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود الدائرة فانه اذا فرض الشكل
المربع مسطحا مضرسا كان موضع منه اخفض من موضع
حتى اذا انطبق طرف خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا
وعلى نقطة في المحيط استوى عليه في موضع كان اطول ثم اذا انطبق
على الجزء المركزي فعاد على الجزء الذي يخفض من المحيط كان اقصر
امكن ان يتمم قصيره بجزء واحد واجزاء فان كان زيادة
الجزء لا تسويه بل تزيد عليه فهي ينقص عنه باقل من جزء و
الكان لا يتصل به بل يبقى فرجة قليلة فلندرك الفرجة هذا التدبير
بعينه فاذا فعلنا كذلك لا نفتقر الى غير النهاية ففي الفرجة انقسام لها
وهذا على مذهبهم ينتهي كلامه ولا حاجة لاشتغالنا بابطال الرأي

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة مندفع بما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالعدد فاذا انضم بعض متناه منها
الى بعض متناه اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فكذا اذا انضم بعض ببعض مرات غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انصاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الاخر فيكون المجموع غير متناه مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صورته واضعف الدلائل على ابطال الجزء ما
يبتني على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية مما ينكره
المتكلمون فان وجودها فرع اتصال الجسم كبعض الوجوه
التي ذكرها الصفي الهندي في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

٣٩

دون الوجه الآخر وهو مبني على خيال القائلين بالجواهر الفردة على أن

الجسم لما لم تتناه القسمة فيه فيتساوى الجسم الأصغر

كالخردلة والأكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في

عدم نهاية القسمة ويلزم أن يكون مقدار كل منهما غير متناه

ضرورة أن مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه والجواب على أن

الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة

يمكن فيه التفاوت كالمئات والألوف الغير المتناهية وبينهما

من التفاوت ما لا يخفى والحاصل أن ليس لأحدهما أقسام ما

لم تقسما وإذا قسمتا متساوي كل منهما صاحبه في العدد

لكل واحد من الأقسام التي للخردلة أصغر والتي للجبل أعظم

وهكذا لا إلى النهاية وأما ما قال بعض المحققين في هذا

المقام من أن المقادير الغير المتناهية إذا كانت متباينة ومتمايزة

كان مجموعها غير متناه بالضرورة وأما إذا كانت متداخلة فلا

ألا ترى أن أضعاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية معه نصف

ونصف نصفه فهذه الأضعاف موجودة لم تحصل

الا انه لو فرضنا سطحاً مثالفاً من اربعة خطوط جوهرية في

كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر الضلع

بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء و تماس الخطوط

الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كانت

الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عدداً واعلم ان النظام من

المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية

الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فيأخذ تلك الانقسامات حاصلة بالفعل

فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد يستدل

على ابطال مذهبه اولا بالنقض بحجم الجسم المؤلف من اجزاء متناهية

ولو فرض ضم جسم اجزاء لكثرة الا والواحد فيها من حجم فاذا اخذ

منها احاد متناهية امكن ان تتركب فيحصل منها حجم لانها

اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم نعمم تناهي الاجزاء في

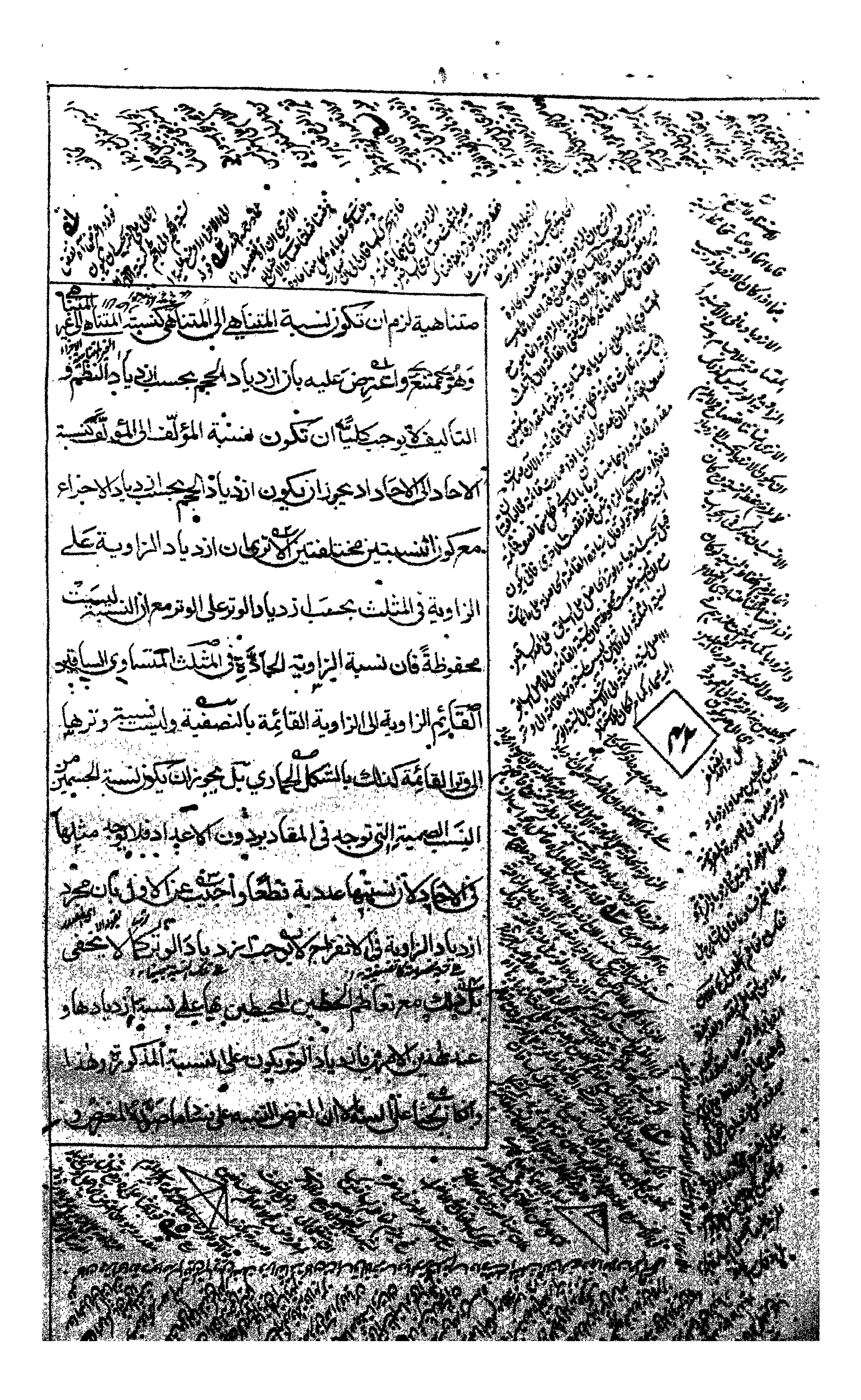
جميع الاجسام بنسبة اجزاء كل جسم الى اجزاء سائر الاجسام

وحجمها حادث بازدياد الاجزاء يزداد الحجم بنسبة الى الحجم لكن

كل الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية كما سبق فلم يكن اجزاء كل

كل من ساقيه آن الانفراج بين الساقين يتصل الى ان يصير
بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر وكما في الحواشي التجريدية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تتجزى بيان اللزوم ان نفرض
ثلثة خطوط متماسة تكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة
يكون الوسطاني قطرا للمحدد وواحد جانبيه خط آب والآخر ج ء
فاذا وصلنا بين نقطتي آ ء بخط آ ء لكان مارا بالمركز وملاقيا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المط قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفا
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منها لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا للضلع وانه
محال ثم نقل عنها وجها آخر على نفي الجزء والعجب انه جعل هذه الحجة
مذكورا في الهيات الشفا استقلالا على ذلك الدليل وعينه
وما نظم بها جميع كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس كذلك

وعز الثاني بانه لما كان الجسما عنده مركبين من الاجزاء التي لا
تتجزى فقد وجد لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة
بينهما عددية فلا يكونا صما فان التفرقة بين الاعداد والمقادير انما
هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فاذا كانت
المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لا بد
عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر وانتقال
جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع
غير متناه فارتكب القول بالطفرة ثم الزمهم ايضا بان كون الجسم مشتملا
على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناه فالتزم
تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية
الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءا واحدا



متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غيره

وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم و

التاليف لا يوجب كلياً ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة

الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء

مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية على

الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست

محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين

القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها

الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين من

النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا توجد مثلها

في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان مجرد

ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى

بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها و

عند ذلك فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا

كما ترى خارج على السبيل الا ان الغرض التنبيه على ان ما ظهر لنا لمخصوص

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكاً منا بما ذكرنا
من مساواة الخردلة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها
لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا يخفى وهنه وسخافة ومنها انه
لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى
نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جراً فلا تنقطع المسافة
ابداً ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهماً
وفرضاً لا وجوداً وفصلاً ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة
الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جداً بطيئها
جداً اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان البطيء اسبق
بيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما ووصل
الى النقطة كان البطيء فيها اولاً قطع البطيء في ذلك الزمان بعداً
اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعداً اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يقف في اثناء

لكون القريب ابطأ من البعيد فالتزموا ان البطيء يسكن في

بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء

الرحى حين حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و

التفكيك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في لحوق السريع البطيء اذا

تحركا لان السريع اذا قطع جزءاً فالبطيء اما ان يقطع جزءاً او اقل

او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق او الانقسام

فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك

الرحى وقالوا لطافة ازمنة التفكك في الرحى و

السكون في المتحرك لا يشعر بها الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة

زمان التفكك والسكون الى زمان الصوق والحركة

كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة

القطب وكنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم

ان يكون زمان الصوق والحركة الطف بكثير من زمان التفكك ها

السكنات حكم لا مرجع للنفس فينبغي ان لا يحس بالصوق والحركة اصلا

لا اقل من السكون تارة لكان وتارة بخلافه ثم اعلم ان فاصل الصحاح

تارةً بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية

لا آنية فلزوم تتالي الآنات والنقاط ممنوع اذ زوال الانطباق

في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما

زمان ومما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول

فلم يلزم محذور وتارةً بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط

ممنوع بل ينعدم نقطة ويتحقق نقطة اخرى وكذا الكلام في منع تتالي

الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه

بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه

السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و

السطح أبينهما تلاقٍ أم بينهما تفارق والتفارق بيّن البطلان

وان شئت فافرض الكرة من جبل بل من اي جسم في غاية الثقل لا

يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما الثاني في فحوى اما

بنقطة او خط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير

والمستقيم وان كان بنقطة والتلاحق في النقط لا يكون الا في

آن فيشتمل الكلام بين آن وقعت فيه الملاقاة الاولى وفيما

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيحقق
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول
الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في
زمان الحركة اصلا فقد برهنوا انه اذا تدحرجت الكرة
على بسيط مستو يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تتالي النقط وتركب الخط منها
ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط
غير قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان مماستها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض لا
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقطة
من قبيل المصادرة على المطلوب لان هذا النزاع فيها كالنزاع في
فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى
وان سبيل الآن من الزمان بعينه سبيل النقطة الموهومة
من الخط واما ما وقع في الطرائف الغريبة لدفع هذه الشبهة تارة

تالّفه من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
ان كان متناهيا فينقطع القسمة وان كان غير متناه فيرد ما ورد على النظام
وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا بالوقوف
عند حد لا يتجاوزه فحينئذ نقض ذلك باللاتناهي اللاتقضي لا باللاتناهي
الكمي فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف
يستدعي محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجيب بمنع استلزام
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من
حيث القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظر مفتشا كاستلزام حصول شيء
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة
وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم لانفصال
الماضي والمستقبل عنهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم واذا
انعدم آن حصل آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر والتالي
كحركة النقطة بحركة ما هي فيه كرة على خط ثم لا انحصار [illegible] تفصيلا



الآن ويوجد الشقوق بعينها من دليل و الكل مح وكذا القول
تجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على
الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقاط
واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها
في آن وحينئذ فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار
الى ما لا ينقسم ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
ولما سيأتي من حيث ما يقام عليه البرهان من ان المتجددات
بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات في وعاء الدهر
المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على نعت التجاور وكون تجاور الآنات اللازمة
لها على أي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل لا بد له ان
يكون متصلا وجها اي فاذا كان احد المنطبقين مركبا
من الافراد للمسافة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
انضماميا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تألفه

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمع تحريك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بدون ان تصير قائمة لازدياد ما هو زائد مما نقصت عن القائمة
عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين
فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع تصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا
فرضنا رجوعه عن ذلك الى موضع التماس كما كان اولا يلزم ان يبلغ تلك الزاوية
الى مساواة زاوية القطر والمحيط نصف قائمة كما لا يخفى واستصعب
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير
سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي الغليل
ويروي العليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتب

عدم الآن في ازلية تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة

من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول

كاللاانطباق واللامحاذاة وكون الحركة لا اول لحدوثها العدم

حدوثها في آن هو مبدأ لا في آن اخر تبينهما زمان والا لم يكن

ما فرض مبدأ مبدأ وعدم التفاوت في شيء من الحركتين

سرعة وبطوءاً اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في

كل آن يفرض من زمانهما في اين فالمقرون كل منهما متساوية لايين

الآخر ومنها اشكال طفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا

المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف

قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما

برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة

الثالثة منه فاذا فرضنا خطاً منطبقاً على ذلك الخط المماس وتحرك

الى جهة الدائرة ينفك عنه نقطة التماس منه حركة فلا بد ان يحصل

حصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من

غير ان يصير اولاً مساوياً لها على طرفه بعينها ومثله آخران الزاوية

وصار اكثر ما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في المقدار بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة
في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء
من افراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية
وكذا الانقصية يقع بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما
يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين لهما عاد مشترك
والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بانه اي احدهما
من الآخر بانه يقال هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه
او جزء من كذا جزء منه او غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين
المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر من شيء [illegible] وعلى ما يتحقق
بين مقدارين لا يمكن ان يقال لهما [illegible] اي هو من جنسهما
لا تقتضي [illegible] ولا تقتضي النسبة المذكورة [illegible] نوع [illegible]
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية وهذا عرف ارشميدس
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين [illegible]

دام افضاله واوردنا الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتباران

اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم ومستدير وهي

انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط دون الثاني لان تشابه الزوايا من

المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك

بالعكس فانه اذا اطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على

المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الآخر بين المختلفين او خارجا

عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير ولا تنطبق المستقيمة الضلعين

على احدى مختلفتها وبالجملة يختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين

بالاستقامة معا وكون احدهما مستقيما والآخر مستديرا لكون المستقيم

والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشيء من افراد احد القدرين

المختلفين بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الآخر والمتزايد بحسب

المقدار الخطي بالحركة مثلا لا يساوي في شيء من المراتب

مقدارا ما سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح

بالحركة لا يبلغ في شيء منه خطا وبالحركة المتساوية حجمها

وبالعكس فكل فرد من احدهما على الزاوية اذا طرحت ضلعه و

سائر النسب لعددية وما يقال من ان النسبة نوع الاتفاق

والتجانس فيكون المراد منها العددية فقط دون الجنسية **فصل**

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا اي لا اتصال ولا

منفصلا اي لا انفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى

وسماها اي امر يقبل الاتصال والانفصال اللذين يطرآن في المحسوس على

انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي جسم ويقبل الهيئات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة

او الهيولى او الشيء على اختلاف العبارات ووجود ما على حسب

هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطين وخلق الابن

من نطفة ابيه فلا نقصد بل لا ان يكون الطين باقيا طينا او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا

او نطفة وانسانا وهو محال وانما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان فيقال

ما صار النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ثم شيء

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول الموضوعة عندهم

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا اتصف كل واحد من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلابد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة لانه منعها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الاخر وشيء به يزيد عليه لانا نقول

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدار ما اعظم من الاعظم مطلقا وان يصير مساويا

له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار

الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها كانت

اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى تغيره من حدود الحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه

وان كان مما قال عليه المحققون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة المختلفة تحديبا فكذا على

نوع الخاص نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية وذلك لا تقسم

منهم ان شيئا يدل على ان بينهما تحقق النسبة ولكن لا مطلقا بل

يتصف بالمساواة مساواة صحيحة دون المساواة ... [illegible]

الآراء تتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام
شيء متعلق بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود في حالتي الانفصال والاتصال وهو الهيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم الذي
هو جنس لانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من جنس هو الجوهرية
وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث وانما وقع الاختلاف
في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط في الخارج او مركب منه
من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركيبه هل
هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول مذهب
اليه افلاطون الالهي على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم
الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما اختاره في التلويحات
والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر و
ابي علي ويتفرع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم هل هو
جسم اذا طرء عليه الانفصال اما لا يبعد عن [illegible] بعينه
بعدم وعلى تقدير الاعدام [illegible] هذا

آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل بدل الجميع اجزائه

واما ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية

او الطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة

انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما

الكافة لان كل من ذرع بذرا ليثبت منه شيء او تزوج ليكون له

ولد يحكم على المذروع بانه من بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه من مائه

وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذبه الحس الصائب الصحيح فظهرت

من حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف فانما النزاع في

ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في

جهة او جهتين متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجسام

صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ذي مقراطيس

او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او امر

ابسط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين وبالجملة الاحتمالات

[illegible] المذاهب ستة الاول واختاره الاعظم كثرة

[illegible] في الحكماء [illegible] على ابطال هذه الآراء

باتحاد الاشارة من غير حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون
المكان حالا في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف
المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف
كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان
البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكون
متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينهما فيها وهذا
يخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول
بالاختصاص الناعت فاعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح
بسببه حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على
شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل
على المحل فيصدق على اختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا
المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه وما اجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي



الفلاسفة واختار المص مذهب المشائين فقال كل جسم فهو
مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول
الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه هو
بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا احد ما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث
يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون
الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض
بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة
عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف
في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم وبحلول
طرفه بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول بانه منع وجود
الاطراف وثانيا تخصيص المعرف بالحلول السرياني وثالثا بان
الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى
النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هو طرفه واشكل عليه

وهي منقسمة الى الكثرة بالقطع، ووهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك، وعقلية كلية تستوجب جملة
الاجزاء الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل
ملاحظة اجمالية بسيطة، واما القسمة التي هي بسبب عروض
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني، وقد يقال بالتفصيل والحق
ان اختلاف العرضين ليس مبدأ الا لانفصال الخارجي بل يستلزم
حكم العقل بالاثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي عروضهما
في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها نحوا آخر
من القسمة بهذا الاعتبار، والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرؤ
على الجسم بعد عروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها
يصير الجسم ذا ابعاد متناهية او غير متناهية لا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي لذاتها تقبلها فتجتمع معها
وليس لنفس المقدار التعليمي ممنوع لقسمتها بل صحيحة

وغيره محل تامل وقد يقال المراد بالنعت ما يمكن ان يشتق

منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان التمكن مشتق من المكان

بل من التمكن والتجسم من الجسم بل من التجسيم وكذا في اشباه ذلك

اقول مع ان هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الاسودية

وفساده ظاهر فهم لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي هو النعت

بالنسبة الى المنعوت بوجه ممتاز عن غيره بديهي وهو كاف في المقصود

وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد

عرف الحلول تعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن الخلل و

دفع بعضها بالتزام امور مخالفة لظاهر كلامهم والتطويل في ذلك

لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل المقوم للحال هيولى والحال

الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة

للانفكاك مثل الماء والنار يكون في نفسه متصلا واحدا كما

تسم الحس لا اجزاء المقدارية ثابتة فيه كاكية محدثات كثيرة

بالفعل [illegible] بالفعل لامتناع العدد

سنبينه الامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء

٦٠

بعد معروض وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا

يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء وعليه تلك الصفة

بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما

تقابل التضايف باعتبار بخلاف المعنى الاول وما يقال من ان القابل يجب

مع القبول لا ينافي ما ذكرنا اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلا

او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل يجب

حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له والا لم يكن القابل قابلا و

كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكن بينهما تقابلين كذلك

التقابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين لان

التقابل هنا حقيقي وههنا مشهوري ولا امكان الذاتي له نوع

مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولهذا يطلق

عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم

سلبا مخصوصا حتى يحتمل احدهما من جانب العلة بالنظر الى

الذات فان العقل اذا لاحظ الموجود مثلا بحسب ملاحظة الذات

الماهية وحدها يحكم بان الوجود ليس ثابتا لها هي هي

واعلم انه فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت

ابتداء من الجسم بنفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق

عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الجزئية تلحقه

لكونه ذا كمية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته

وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا

في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت

المقدار التعليمي لكن مصححها عروضها له كونه ممتدا مطلق

الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية

فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي اجسام

لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الانقسام الوهمي الا لما يخرج عن

كونها جسما مطلقا كما سياتي بيانه ولفظ القوة

يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاضافة

[illegible] كان [illegible] مقتضيا على وجه الكيفية [illegible]

اولا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة [illegible] الاستعداد

ايضا وهو عبارة عن امكان [illegible] حصول له بعد

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده

نفسه متصليته وممتديته لا امر يتقوم به فيصير منشأ

لصدق المتصل عليه ومصداقا له سواء كان الجسم مجرد الصورة

الجوهرية او مؤلفا منها ومن جوهر آخر على الخلاف رأي افلاطون وارسطاطاليس

والدليل على ان الاسم المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام

الشيخ في فصل من فصول الشفاء معقود لبيان ان المقادير

اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير الابعاد

واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى

الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه

فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية

بكونه نوعا من الكم وكان هذا المعنى عرض الكم المتصل

له انه ولغيره بواسطته لانا نقول لا نقران مجرد امتداد الجسم في ذاته

يكون مولدا الانفصال الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يجيء

ذلك بعد عروض المقدار له ما لم يتعين ذهاب امتداده في

مرتبة معينة دون مرتبة معينة والجسم في مرتبة ذاته ممتد

ثم حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك

المرتبة نحوا ما من التاخر وان كانت محفوظة بالوجود في نفس الامر

كالابل والحيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة

الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي

يعرض لها ولغيرها من الماهيات وهي متسمة ضرورة الوجود

والعدم غير منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد

من مفهومي القوة والامكان الذاتي والاستعدادي

مع الفعلية التي بازائه يوجب اختلاف جهتين سواء

كانت بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي

وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك

على معان بعضها صفة لشيء لا بقياسه الى غيره وبعضها

صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فلشيئان

تصف اكثر الشيء في حد ذاته من مرتبة ماهيته بكونه بحيث يصلح لان ينتزع

الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وصفة

الجسم بنفسه اذ هي تلك المرتبة فصل للجسم بمعنى المتصل

في الرباطات بالعظام وبالجملة كل مماس يكون غير القابل

لمقابلي المماسة واذا تقرر بما ذكرناه من شرح الالفاظ الثلثة

فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل

لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك

لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له

من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة

لا يمكن كونها مبدءا لهذين الامرين الا بجهتين مختلفتين

واذا اعيد الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهي

بالآخرة الى جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء يكون

بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فقصارى ما برهن اذا

تكثر ذات الجسم فما هو جسم البسيط له في حد ذاته حيثية الفعل

والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان بعض الاجسام

القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني

ان الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا متصلة

ثمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن شيء منها متصل

فلا ابعاد من دون تعين امتداده وتقدر انبساطه لان ذلك

المعنى انما يحصل للمقدار في مرتبة متاخرة عن ذاته بذاته قال الشيخ في

التعليقات اذا قلنا جزء من جسم نعنا به جزء من مقدار

الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كلا ومثاله

في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام نعنا به

اثنان من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لا الجسم بما هو جسم

ليس بواحد وكثير وثانيهما كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه

بعد فرض وقوع ما حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق

على فصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الاخر

فهو ايضا معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر

كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل

بالاخر بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال

لذلك الجسم متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض

الكم المتصل مطلقا او جهة ما كحركة [?] كاتصال خطي الزاوية

واتصال الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالعظام

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهماً وفرضاً وليس
شيء منها قابلاً للانقسام قطعاً وكسراً كما هو مذهب
ديمقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار
صلبة قابلة للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت
متصلة في نفسها منفصلاً كل منها عن الآخر لكنها
غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان
مدار اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلاً من القسمة الوهمية
او الفرضية او المعنى باختلاف عرضين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في
الماهية والافراد المتماثلة متصادقة في الاحكام بحسب
نفس الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة
يصح على جميعها وان منع عنه مانع كما رجحه فيصح خارجيا

الانقسام من الاجسام التي تلينا كالماء والنار قبل الانفصال

متصلا حقيقيا كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزى

او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وسنعلم من كلام

ابطالها مثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم القابل للانفصال

التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن

متصلا جسمية في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة

وهذه المتصلة لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك

التي تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل

قبوله متصلا واحدا فبعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول

يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث

وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما

متصل واحد او مشتمل على متصل واحد فلا يلزم تركيبه من

الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او جهتين فلنا

عن هذا النظر وجسم معروضها يؤدي الى المطلوب ولا حاجة الى
لحاظ كونه مماثلا لجسم آخر مضها فان اشتراك اجزائه المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما
منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما
بغيرهما تحقيقا لمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعترض
عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله
الاجسام الديمقراطيسية ليس الا انفصالا لا خلقيا واتصالا لا
فطريا فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بادي الامر ولا يمكن
ان يقاس عليه استعداد فطري له للانفصال والاتصال فان مقتضى
كون كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر
الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان الاتصال الفطري لما هو
الانفصال او الانفصال الفطري لما هو كالاتصال امكانا ذاتيا او نسبة عقلية
امكانا استعداديا فطريا للانفصال او الاتصال في الخارج ومنشأ تمام البرهان
على التناهي هذا دون ذلك وتوضيحه ان الانفصال الانفكاكية

وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي هي في اتصاف تلك الاجسام
بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال لمخالفتها
والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالالتحام
كذلك وان صدّها عن الفصل والوصل صادّ لاحق وعاق
عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فلان
اتصال كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب ومما يجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس حينئذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة متخالفة الانواع لبعضها تمامها مقتضاها
النوع هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد حتما بل صورة
اخرى نوعية ولكن تم اثبات ان الطبيعة الامتدادية
[illegible] للانفصال والاتصال [illegible]



فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه في الجهات ولا شك ان
الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصا اذا كان منشاه
اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار
متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضا توهم
القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء
لا يساوق امكان وقوعه فربما يجوز العقل تحقق شيء في بادي النظر
ثم اقيم البرهان على خلافه واذا لم يكن امرا ممتدا قابلا للانفكاك
في الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة
المجرد فان الذي لا امتداد له ولا وضع له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه
شيئا دون شيء ويمكن ان يتم في ابطال هذا المذهب ان كل واحد
من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة
كان كريا لشكل لما سيجيء من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة
ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان
ملاقاة الكرات بعضها مع بعض بظواهرها انما هي بالنقطة فيكون
هناك خلا بالخلاء وهو محال كما ستعرف وان لم يكن بسيطا

المشائين الى ان كل جوهر ممتد وحدوثه جوهرين ممتدين و

هذا هو المحوج الى الهيولى الاولى كما علمت فمجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا

فطريا لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال اى ما هو متصل

بذاته وكذلك مجرد كون الشىء متصلا بنفسه من دون حدوث

هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما

ان امكان العدم وكذلك حصول الوجود فى المجردات لا يقتضى ان يكون

لها قوابل سوى ذواتها المجردة بل المحوج الى القابل هو استعداد العدم

او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين فان امكان

الشىء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله فله قابل آخر غير ذاته بخلاف

امكان شىء بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع معه والا لامتنع اصلا فلا

منه الى قابل لذلك الشىء غير ذاته وقد يجاب عنه بعين ما حاكيناه من

قبل القسمة الوهمية مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى

نفس طبيعة الامتداد وان منع منها مانع لازم او غير لازم كما فى النوعية

الفلكية والكلية والصغر فى بعض الاجسام ذو قسمته لا انفكاك للخارج المحكم

الامتناعية لذاته متكاثرة لاقسام فيه لا فعلا لاختراقية ولكن فرض

امتداد الجسم في حد ذاته وانبساطه فيلزم ان لا يكون من معنى له الكم

واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتدادها او الجسمية

المذكورة فلا يكون له اتصال الا باعتبار امر خارج عنه بل بسبب حلوله

على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه

كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلام بهمنيار في التحصيل

وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس للجسم الا امتداد واحد

في الجهات فاذا اعتبر من حيث انه امتداد ما مع قطع النظر عن تعينه

تعينا معدودا بامتداد كان مقدارا مطلقا او مقدارا شخصيا بحيث

بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين

بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا او فرض عليه انه

لزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر

هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وقد اجاب عنه

بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر

والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل اصلا ولكن المركب

بل يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا
هف ولما اثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يمكن ان يطرق
عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى
في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل
الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار
اي الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد
ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصاله غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا
يكون هناك متصلان ثابتان احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في
الوضع والاشارة ولا فصل بينهما وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية
اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم من حيث ماهيته متصل
ومتصل بالكلام مفهوم قولنا قابل الابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو
مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه انه هذه الابعاد ليست
موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل
فان في الجسم اتصالا واحدا مشتركا بين الصورة الجسمية بالذات والاول
بتبعيتها العرض [illegible] اما ان يراد بالجسم التعليمي [illegible] المقدار

الكان عبارة عن حدوث متصلين او عدم ملكة الكان عبارة عن زوال
الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون القابل
معنى آخر وهو المعنى المسمى عند الاصحاب بالهيولى الاولى في اثبات الهيولى التي هي
احد جزئي الجسم الجوهرين على زعمهم وجوها الاولى ما ذكره المصنف وهو انه
لاشك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لما هو متصل
نفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لاشك ان في الجسم شيئا
يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذان الامران اي
الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين بحسب الخارج اذ لو كان المتصل
او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه قابلا للاتصال
والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال ويقبل ضده او عدمه
او ضد لازمه او عدم لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي
باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال والانفصال في
الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل سواء كان
متصلا لذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل
معنى آخر هو الذي يسمى بالهيولى الاولى وملخصها بعبارة انها ان الجسم
من حيث هو جسم لا يقبل الا الاتصال ما على نمط الشكل الثاني ان الجسم
قابل للانفصال وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم

من معنى الجوهر عند مثبتي الهيولى حيث اخذ والموضوع في

تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه

تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة

وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض فان الهيولى

وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعًا لاحتياجها في التقوم

اليها لكنها انما تكون موضوعًا بالنسبة الى المجموع المركب منها و

من العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع

فليس بشيء لان اصل الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبًا

من جوهر وعرض لم يكن جوهرًا ولا عرضًا اذ لا يكون ح موجودًا

حقيقيًا له وحدة حقيقية بل امرًا اعتباريًا له وحدة اعتبارية

فلا يكون من اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة على ما

بيّن في موضعه ومما ذكره لا يندفع هذا او الصورة المشارية

للمقدار بمعنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع

الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل من غاية منه ... وجود

...

والمدورة اذا جعلت مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة
فاتصال واحد مستمر مع تغير الاتصالات وتقطع الامتدادات فكيف
يكون صحيحاً البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لاشك في عرضيته فان الجسم عند توارد
الانفصال والاتصال عليه باق بماهيته ونوعيته لا يتغير فيه جواب ماهو
وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ماهو عن شيء فهو عرض فالاتصال الذي
يبطل الانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم امتداداً جوهرياً هو الصورة
الجسمية وامتداداً عرضياً هو المقدار التعليمي والامتداد من حيث هو
امتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية
والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حديث
تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذه
الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة الجوهرية كما هو
مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب من قبل المشائين
اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون قابليته
للابعاد الثلثة على نعت الاتصال وهذا احد وانما ولو لم يكن متصلا
في مرتبة ذاته لم يصح قوله المقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية
حد آن پيوسته اينست كه اگر گسسته نبود قابل ابعاد بودى
والحاصل ان تعرض ذات الجسمية بما هو هي لو لم تكن متصلة في حد
جوهر الحقيقة بل كان اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود

هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن حقيقة
الجسم ولا داخلا في حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال
وذلك الجزء لا محالة جوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه
جوهرا [illegible] في حالتي الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا
يلزم من بقائه بقاء جوهر معه هو موضوعه وعلى التقديرين يلزم
بقاء جوهر سواء بقي معه عرض ولم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا للجوهر
الممتد فلا اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لا ان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بذينك المعنيين بل ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه
بالصورة الواحدة والصور الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية
والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصور المتعددة لا غير
كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين حقيقة الممتد بذاته
فاذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتا للجوهر فالجوهر المنعوت يكون محلا لها
وفي هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي
هو بمعنى الممتد الجوهري ونحن لا نعرف في الجسم الا الاتصال الذي قيل انه
من فصول الكم وما سواه ممنوع وما قيل من انك اذا شكلت الشمعة
باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم
فان الشمعة المتبدلة الاشكال لا تخرج عن قبول اتصال وتوصل فان
والمطولة منها اذا جعلت مسندة تجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة

حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا
منفصلة مع عدم خلوها عن الحالتين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال ولا الانفصال
من قبل نفسها في ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف
الجسم بالقياس الى عارضه فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز
والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشأ ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم بنوعيته
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو تغير تشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك و
اما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض فانما
هو اذا لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص
بتبدلات العارض فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار الطبيعة نوعية



اما من تجرد عن الجهات في الابعاد و اما مع لحوقه الذاتي من الجواهر
الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضهما التعلق بالاحياز والجهات
ويلحقهما الاتصال وقبول الانقسام الى نهاية في مرتبة ثانية وكلاهما
باطل لان قابليته للابعاد انما تتصور اذا كان متصلا بالذات و ما
يتشبث الجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر
وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع
تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عند من جوز تركب الجسم من جوهر و
عرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حد حقيقة الجسم
لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا الا ان يقال نحن نجري الكلام في الجزء الآخر
للجسم عندهم فيلزم كونه جوهرا كما لا يخفى على المتامل لانا نقول
هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت
متصلة باتصال يحصل لها من قبل الغير لكنها في حد ذاتها ليست متصلة
ولا منفصلة فليكن الجسم و جزوه ايضا كذلك واما قولكم لو
لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة العلائية اوالكرة لدحض
الاحتمال فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله
في ذاته لاحتمال تعريه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع و انما يلزم ذلك لو
لزم من عدم اتصاله محضا ته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان
يكون الجسم اما متصلا باتصال عارض و منفصلا بانفصال كذلك

شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشئ
فان هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لا يبتني الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل بعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط والاطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع في باب الامور العامة كالوجود بما هو موجود
فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها قال لين وجود التخلخل والتكاثف فرع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فيرجع التخلخل والتكاثف الى تخلل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم و
انفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيين واثباتهما بالقمقمة الصياحة
اذا نفخ فيها في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
الممصوصة اذا كبت على الماء سيما وقد شوهد عند
الكب الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل الى الحكم
بان الماص لم يخط من الهواء بقدر ما يأخذ منها حتى يلزم التخلخل
وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد جرب رشح بعض الادهان
من الرهام فلا يسع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن

٩٣

وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص و
عن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد او الاتصال مفهوم واحد
وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة على
مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع ذهب ان
الجسم مركب من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في
الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارض لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور الجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او
غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصلح ان يكون
جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص بهم كانه نقل لفظ الاتصال
الى المقدار الجوهري على اصطلاحهم ولقائل ان يقول ان الاتصال بالمعنى الثاني
نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما متعاقبان على محل معين بعينه في الحالين واما ما قال ان المادة

٨٥

بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة الجسم وجوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر يسماه هيولى وعرض هو المقدار بناءً على تجويزه تركب نوع طبعي من جوهر وعرض فخالفه بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه جمعوا على عدم المنافاة بين كلاميه في الكتابين المذكورين بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تتبدل اشكاله مقدار ثابت هو جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب لمقادير في الجوانب هو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيآت والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمه بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات وغيرها صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد الجسمي مما هو من عوارض الكم وفي التلويحات ما رأيناه شيئاً يدل على ان ما سماه هيولى يكون ممتد بذاته او امتداداً جوهرياً سواء كان متعدداً او غير متعدد واما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقا

وأما قولهم اشتراك الأجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب
مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية
هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير
واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت
بين المقدار الكبير والصغير ليس لشئ زائد على المقدار بل بنفس المقدار
فكذلك اذا ابدلت لفظ المقدار بالجسم التفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت
في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف
الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية
الشئ على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين غاية انهم يجوزون
كون جوهر اقوى جوهرا من جوهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي
وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا ما يكون
حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد وابلغ
في الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في
الكم لكونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في
الكيف او الكم او غيرهما كالجوهرية والجسمية والحيوانية على ما ذكرنا
ولكنهم لا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في بعض الصيغ
من جهة اهل اللسان اذ ليس من دأب الحكماء الاقتصار في تصحيح المعاني
على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا يجوز ان يبين

فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جوهريا بعضه

ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم ما يمكن ان يكون

امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذلك نحو

لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف في جواب

ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية

البعض ثبت عرضية الباقي توضيحا بيننا انه لو كان في الجسم امتداد جوهري

لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل كما هو في الجزء

فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثانيها انه اذا تخلخل الجسم

ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو ممتد لا شك فليس في كل الجرم

المتخلخل الزائد مقدار الصورة الجرمية وهو محال وان لم يبق ذلك الامتداد

كما كان فهو اذن صار زائلا فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض

فالجوهر عرض هذا خلف واعترض العلامة الخفري على الوجه الاول

بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترنا ان الممتد المقوم للجسم

العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي

الطبيعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترنا انه

كلي لكنا نها هنا جزئي يتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا

لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره ثانيا فثبت

عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداد اشيا لانقطاع مطلقا

ومخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم

أحدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم و
الاخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهوبة المشتركة الحدود
الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والاخر عرض فيه والامتداد
بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء
من الاجسام صغيرا او كبيرا او اجزاء او لا كلا ولا عادا او لا معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون
بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم عندهم الا امتداد
واحد لكنه اذا اخذ مبهما هو هو اي من دون تعيين مقداري
فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على المتعين المقداري متناهيا
كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يمسح بكذا وكذا مرة
او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه فهو مقدار عارض مقوم للجسم فيصدق
عليه معنى العرض ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم
وتكاثفه وحين توارد الاشكال على الشمعة فان هناك تبدل نفس
المقدار وهيهنا تبدل عوارضه التي هي مراتب انبساطاته في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الالهي فقد انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في حكمة عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في الاعيان
بامتداد جوهري كان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا جائز ان
يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان

ثم أورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه لمختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال و الامتداد العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما فاذن المقوم هو الامتداد الذي تتبع عرضيته بالتبدل وليس في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل وذلك محال لانه ليس فيه امتدادات عرضيان نحو ثابت فما اجاب به عن هذا البحث فهو عين دليله غاية ما في الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء وعرض عنده اقول فرق بين تركيب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات في انه لا يتعقل بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل احدهما عند العقل بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض فانه مما يجوز عند العقل بقاؤه العيني بقاء احد الجزئين معه بعينه وتبدل الآخر لا بعينه بل بورود الامثال فاذكره دليلا حقا لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بل يمكن ان يقال ان الشيخ لا يعرف وجود الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يمشي منه الاستدلال على نفيه لانا نقول ذلك حجة على عدم الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علم

من عرضيته قوله لما كان تشخص الشئ عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب
الشيخ الالهي او بنحو الوجود كما هو مذهب المعلم الثاني وبارتباطه الى الموجود الحقيقي
كما هو في جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل
في افادة التشخص بل انها هي لوازم وامارات للتشخص فالممتد المقوم للجسم
العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب ان لا يكون مناط جزئيته
الامور العارضة له لا بمعنى كونها من اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك
الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اما عين
المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف
ما تقرر عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي فذلك اما
مساو له او ازيد او انقص على كل تقدير يلزم معه تحقق مراتب اخرى
تقديرية له فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد الذي
المتعين بنفس ذاته المقوم للجرم المبهم تعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة
عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري
وما ثبت عرضيته ليس الا التعين المقداري وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني
المعين الذات واما التشخص بمراتب التقديرات والتشكلات لكن التشكلات هنا الذي
ثبت عرضيته هو الذي يقوم الجسم ممتدا اخر ليلزم ان يكون في
الجسم ممتدان احدهما جوهر وعرض بل هذا المحصل منه من التعين المقداري ثم اورد

واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة
والبعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين
الاتصال واذا خرج وجودهما وتعينهما بالجزان الانفصال من القوة
الى الفعل تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل له
ولهما معا جوهرا آخر وهو المط اقول فيه نظ فان القول بان تعدد
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحد عين
توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارتان عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نساعد
في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة
الشخصية وبطلان الوجود الواحد وحدوث الموجودات
المتعددة وبعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في الانصاف بهذه الاوصاف فنقول لا نم ان الموجود
بوجود متعدد او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم لا يجوز ان يكون بالعرض لاختلاف
الوجود او التعين هو حقيقة البعد الممتد اولا وبالذات وبواسطة
يصير الجوهر الممتد متصفا بهما ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل مقدار
والمقدار المتصل اذا طرأ عليه الانفصال انعدم هذا المقدار
المعين ووجد مقداران آخران وجد كل واحد منهما بتشخصه عينه

للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص

الوجود و وحدته يوجب تعدد الآخر و وحدته فهو ان المتصل الواحد

من حيث هو كذلك ما لم يكن الا موجودا واحدا لذات واحدة

وتشخص واحد فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص

بحسب نفس الامر كيف وقد تبين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية بحسب قبول

الجسم الانقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود

وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد

التي ترد على اصحاب لاتناهي اجزاء الجسم واذا طرء عليه الانقسام وجد

موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا

موجودين حال الاتصال مع تعينيهما وهو باطل لان اجزاء المتصل

الواحد تعيّنها ليس الا بحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب

نفس الامر او لا وفيهما بحث واما ان يكون وجودهما حال الانفصال

هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا لا سبيل الى الاول لانه

خلاف ما تقرر من التساوق بين التعين والوجود فالتعين

الحادث بعد الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال

ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات واحدة يوجد بوجود ثم

يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض

من ان الوجود نفس الموجودية المتصل بة المنتهية عن الذات

لا ممايه الموجودية فلا يتصور تعددها مع وحدة الذات كما لا يخفى

المتصلة انه متعين الذات ومبهم في وحدة الاتصال وكثرته

ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه

في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة

هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه ينعدم من الجسم حين طريان

الانفصال عليه امر كان موجودا فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال يوجد

فيه امر لم يكن موجودا قبله فنحن نقول ان ذلك الامر اما انه اتصال

حقيقي او اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المط لان المتصل الحقيقي

عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري

فاذا انعدم عن الجسم فلا بد من شئ اخر غير متصل بنفسه

قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم

انفصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الجسم

للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها ينعدم

كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم

منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم

هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل

الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود

الاتصال البحث السادس ان يعدد الجسمية بعد وحدها لو كان

مقتضيا لا بعدمها ومحتاجا الى مادة فمادة المتعددتان كانت

واحدة لزم كون شئ واحد في احياز متعددة وجهات مختلفة

وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقاً لم يتغير
وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة متخصصة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
ابعاض لا اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا التشخص الممتد له تعين
واحد ذاتي مستمر وله ايضاً تعينات اخر متبدلة حاصلة
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عندكم تتخصص باحد الازول وحدته الشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية وحدتها عند توارد الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امراً مبهماً يمكن الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى امراً مبهماً
بالمعنى الذي لا يصح اجراؤه في ذات الجسم غير بين ولا مبين بعد فان
معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل النظر قوت
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا ماهية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتحصل بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة
انه سبق ان الوجود لا ينفك عن التشخص بل يستمر بما نشير اليه
ونزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين والوحدة غير معقول
انما المعقول في هيولى العناصر انها متعينة لذاتها مبهمة الصورة قبلها
تعيناً تعين مستمر ولو تغير تبدلها وهو ما قلنا ان نقول في الجوهر

نبهناك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف لشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان بواسطة
الصورة فنقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة
اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون
زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه
هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال
فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة
بتعدد الجرمين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب باقية الذات
في حالتي الاتصال والانفصال غير حادثة بحدوث شيء منهما ليلزم
التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم
اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث والوحدة
الاتصالية والكثرة الانفصالية انما يعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى
لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم واثنينيته ولا مرتبة من مراتب الكثرة
الجسمية ولا ايضا ما هي للجسمين اللذين احدهما في المشرق
والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع لتثنيتهما وحصولها
في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة عبارة عن قبولها الاجسام
المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها
الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان
وحدة الهيولى هو شيء من لوازمه مع الكثرة بل هي عين نحو الكثرة وحقيقة

وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال

او مفطورة بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد تعدد ام

مادة الجسم الواحد ومع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات

واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة اخرى

وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم

مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور

ومع ذلك فوينافي مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي

الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل

ايجادا ولو كان التعدد وانفعالي المادة بحسب الفطرة كان الجسم المفرد

مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير

المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عنده

حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد

وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في

حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية والابعاد

المقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل

والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك

الا بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم

مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او ماللغة الذات

من الجواهر المتفاصلة العقليه متناهية او غير متناهية كما

٩٢

ان يعدم عنه خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذ ما كان الامكان جوهرًا
مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي منه قوة الاتصال وقوة الانفصال
وغير ذلك من هيآت غير متناهية وكمالات غير محصورة وهذه الحجة
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا المأخذ والاعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد ولئن اذا كانت القوة تابعة لشئ
يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في
الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا اعود الى الحجة الثانية
وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ متصل
بالفعل يلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معًا وهو محال قلت الحق
الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل
معًا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل
والقوة جهتان يجتمعان في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرًا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
اما في الجبلة كل حقيقة تكوينية تامة كفى ما في نفسها فهي لها
من مبدأ لا لازم لها مستلزمها والقوة بان كانت عدمًا

المتصل وجود نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية هي ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل
لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي
وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد
من جهة واحدة لا يكون مبدأ لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث
هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئا
آخر فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى
والصورة وبيانه على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة
ذاته وكلما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة
ونجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى
بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى وزيادة التوضيح
بقوله لا شك ان في الجسم قوة على ان يحدث فيه امور كثيرة فتلك القوة
اما ان يكون نفس حقيقة الجوهر المتصل وثابتة فيه او ثابتة
في امر مقارن له او قائمة قبل انها فلو كان الاتصال المحض لفرض الابعاد
الجسم بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث في الجسم لزم ان يكون اذا
هذا الاتصال شيئا انه استعداد لامور كثيرة وهما انا كنا نعقل الاتصال
نعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو نفس القوة
لكنا اذا كنا تصورنا الجسم صالحا ولو كان الاتصال حاملا للقوة لا يصح

من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فيتم بعضها هو امرها بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس لا تنشأ وان كانت مجردة ذاتا لكنها مادية فعلا وكما ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها بالقوة انما هي من جهة فاعليها الموقوفة على تهيؤ ما دون التي هي آلة لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جده وبهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سياتي ان شاء الله تعالى الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود بالفعل وايضا مستعدة قابلة من صورة بها تكون بالفعل ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود جهتان لها بحيث يكون باحدهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة ثم لا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فان الهيولى جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل شيء

ولكن لا يكون عدماً بحتاً بل لها حظ من الشيء فانها عدم شيء عما
من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس
بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ
والمبادي للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل
وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن
ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام
الشيء يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو
بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها من حيث هو مباين والغا
بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة
الا من المادة وحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد
مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد
حيثية القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما متباينان
لتباين الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال له بالقوة وهي الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل هي الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
انها من حيث ماهيتها بالفعل ومن حيث قبولها المعقولات بالقوة فلو كان
القياس كما قال وهو ان كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة لكانت
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل

القائل القوة يبطل عن حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له

قضية ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة

والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل لو حصل

جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على الدوام والا لزم تناهي مقدورات الله تعالى

واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون

من لوازم المقولات التسع اي مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل

الهيولى عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان

صدق عليه معنى الجوهر صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نسلم امتناع تقوم الجوهر

بالعرض بهذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون

جوهرا بحسب ذاته بل عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر عليها والكلام

الغير المتناصلة نعم عدم اندراجها في شيء من المقولات العشر هذا

ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي بعد خبايا

في زوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم ماهية

مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم

قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها جزء جنس

وفصل لذاته [illegible] يمكن ان يعدم في الخارج [illegible]

[illegible] جنسها وفصلها [illegible] خارجيين

[illegible] اعتبار [illegible] ماهية

عقلية [illegible]

بالفعل هي بالقوة لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد
ليست امورا جوهرية لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد
انما هو استعداد شيء لشيء اخر لا في حد نفسه حقيقته وتحصل فينبغي
ان يتحصل ذلك الشيء بحسب حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة
نعم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصورة ربما يسمى
الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم
كما ان النفس والملك انما يسميا نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن
والملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم
لا الحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد
كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشيء جوهرا محضا بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا
لما هو استعداد له لان استعداد الشيء لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم
ان لا تبقى مع الصورة وكلامنا في حامل الصورة وافرق كثيرا ما يطلقون الفاظا
موضوعة لامور عرضية واضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية
مثل ما يذكرون في تعريفات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية
كالناطق في فصل الانسان والحساس والمتحرك في فصل الحيوان وغرضهم
منه التنبيه على تلك الامور التي هي مبادي هذه الاضافات لا انفسها فعلى
هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية في فصل الهيولى كونها بحيث
يلزمها لذاتها القوة الصور والهيئات الاعتبارية لا نفسها وانما قوله

بالعكس كما صرحوا به حيث بيّنوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى
وقد نص الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما
لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور الجرمية
من المفارق بعد صدور الهيولى والصور النوعية يجوز ان يكون
بوساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات
والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد والاجرام
فصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر الحجة الخامسة هي ان جسمية الفلك
لها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على
رأيهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذا
مشتركا فيها وليس كذلك اصلا او لامر آخر فهذا اما حال في جرمية الفلك
او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فاما ان لم يكن
لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه لعينه فيتسلسل او ينتهي الى شيء يلزم معه
المحال المذكور من لفقان جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا
فاما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل
لجسمية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما الجسمية بل لافتقار الى المذكور

الفصل للذي: هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرأ عليه الانفصال يعدم فصله الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لنعت الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة لما حققه الاولون ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي الحق وملهم الصواب الحجة الرابعة ما تجشمه بعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجبت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة هي المتة اولا بد لكل معلول ان يكون لعلته مناسبة مصححة لصدوره عنها دون غيرها ولا يتحقق له دون علته وبالتالي للمناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والحق الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب كذا بينها وبين العقول التي لا يمكن تجاوزها عن حد ولا بد ان تتحقق بينهما رابطة واحدة [illegible] من جهة وهي الحقيقة التي هي من جهة كونها هيولى بذاتها مناسبة من جهة من لها للمفارقات ومن جهة قبولها الاستعداد نصفها مناسبة للصورة الجسمانية كلامه هذا ما يؤدي الى تصحيح القول بالهيولى واحد وليس كذلك بل الامر

انما مقدّ وجيها اما لا فلتوجه مثل هذا السؤال بعينه في بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها كما لا يمكن
اسناده الى الجسمية لكونها واحدة فيه فلا يوجب الاختلاف فان اسند لزوم القطبية
لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التي هي
علمه تعالى بالنظام الاجود فليسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذر ههنا يعتذر هنالك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
التي ذكرها في ما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك ان المقتضي للزوم
المذكور امر حال في جسمية الفلك لازم لها فان اعيد السؤال في لزومه قلنا
الحال اذا كان مقوما للمحل كالصورة النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه
لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تأخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مخصصا ولا يوجبه بما يشاركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل مخالفة بالنوع معلولات
متفقة الماهية فيلزم ما نحن فيه لازم واحد لجسمية الفلك وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها
سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فليتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذ انتهى
كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب فنقول
المقوم فيقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة

وقد بطل واما القوة زائدة وهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كانت من اللوازم
عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند
المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده
لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب
ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث
وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلا بد لحصول الاولوية من مخصص
بالفلك لم يكن حاصلا فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك
بسبب شيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك الشيء يقتضي
الصورتين معا فلا جرم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن [illegible]
الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة لهيولى سائر
الاجسام والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب هذا ان الفصل والوصل مثلا
ويطرد في سائرها بالبرهان الذي سنحقق تثبت احتياج الاجسام كلها
الى الهيولى وهو المطلوب هذا اقرب الحجج التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وعلاوة هذا على كثير من الاذكياء فانه صرافي شيء من مقدماتها واقول

الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا عن الامور الخارجية

وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة مدفوع

لما قيل من انه اذا جوز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية

فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه

فيلزم ارتفاع النقيضين فان المحال انه ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات

العقل وان كانت تلك الملاحظة من انحاء وجود الشيء في نفس الامر لا بعمل

العقل ملحوظ فيه كما هو مذكور في موضعه بل بما نقول من انه لو لم تكن الصورة

الجسمية لذاتها او لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها في

بعض الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي كان

يصح للصورة والحلية مفارقتها الموضوع ومقارنته فان الصورة المقترنة بالمحل لعلة

خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها به يجوز عند

العقل افتراقها عنه وذلك باطل ضرورة ان الوجود الذي لا ينفك عن الافتقار

الى المحل بهذه وايضا لو انفكت ونقلت وتشكلت وانفعلت فاحتاجت الى المادة

ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول

الذاتية بل بالعوارض الخارجية تحقق ان اللواحق الخارجية لا تقتضي الجسمية

وجودها قائما على المادة ولا وجودها مستغنيا عنها [illegible]

[illegible] الماهية [illegible]

[illegible]

اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم
القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية والطلاق
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا
والاول مح والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل
لم يكن مفتقرة الى المركب حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قد
يتوهم ورد النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد فيلزم اجتماع
المقادير في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال وكون
هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع
الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل
المخصوص بل المفتقر اليه هي الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصيتها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس
الى المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار بسبب
عروض خصوصية لها اذ لا نقول الطبيعة الجسمية لو خليت ونظر اليها من حيث هي
فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يحصل بدون

وعلى جزء آخر وليس كذلك الركب هف ومن اقتصر في المباحث العلمية على مجرد

ايراد المنع وابداء الاحتمالات الركيكة لا ينفعه هذه المقدمات بل يرجع ونقول

ان ماهية الجسمية غير متساوية والاشتراك في قبول الابعاد الذي هو معلوم لازم

لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل

ان تكون الجسمية جنسا للاجسام او عرضا عاما لها فيجوز اختلاف افرادها في

وجود الجوهر القابل وعدمه فالاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل

انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال

والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتض للحكم وفيه كفاية

فلا حاجة بنا الى العلم بان وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه

الحيثية كما لا يخفى والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد

عن الماهية في الواجب والعروض لها في الممكن مندفع بان الوجود ليس مشككا

طبيعة نوعية والكلام فيهما واعلم ان الشيخ الرئيس ذكر في الاشارات برهانا

على هذا المطلب غير ما ذكر لبعض الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل

والوصل بسبب طبيعتها مانع عن طبيعة الامتداد مقارن له سواء كان لازما لها

كما الفلك او زائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكر

والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات

من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في

اثبات الهيولى للاجسام الغير القابلة للقسمة الخارجية كالفلك فان كل جسم بعد

القابل الا ان يكون بحكم الوهم بل بحكم العقل بين المنفصلين لا اقل التقطير

111

والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في ان
احدهما حار والآخر بارد وفي ان احدهما انسان والآخر خشب فليس الاختلاف
بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان المقدار
لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية
متصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها توجبها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار الذاتي يحتاج الى
فصول حتى يوجد شيئا محصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يحصل بدونها
سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا في امر له بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها
لانضمام امر خارج عن طبيعتها فافرادها طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم
انا اذا نظرنا الى افراد الصور الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة
في تحصيل مفهوم [illegible] الى الرجحة المذكورة لا امتياز
بينها [illegible] اذا جردناها عن اللواحق والعوارض
[illegible] الحقيقة [illegible] الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية
مشتركة بين افرادها [illegible] التجريد عن [illegible]
المخصصة عن الحقيقة [illegible] بالصور الجسمية [illegible] مستقلا عليها

والوصل مع ان المدعى اتفاقهما فقط وهذا احكموا بامتناع الانثلمية

في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسمية ولكن

يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير ومتمما بين الخرقين

متبانيهما فيمكن على غير الخرقين الذين على جنبتي الكوكب من التباين ما صح

عليهما او يصح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك

من حيث هو فلك فان اعتذروا باصل الفطرة يعارض بمثله في تشخيص

نوع واحد من الاستاد وههنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل

السابق يكون لاثبات الهيولى واما المقصد في هذا الفصل نحو لزومها

للصورة فتكون المسألة ثمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان

كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة

فان هذا من ذلك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لبعض المحشين غير

مرضي نعم غاية ما في هذا الباب كون الصورة لازمة محتاجة الى الهيولى يستلزم

امتناع تجردها عن الهيولى فلا يبعد ان يجعل ذلك مقصدا مستقلا راسه

لكمال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض اثبات دليل

لها كالمقصد فان في جملة هي مسئلة تناهي الابعاد وتستفاد ايضا منه

التناهي والتشكل واما هاهنا فنحو الجسم بسبب التناهي الذي لها كلاهما

وجه قيد الابعاد دون حلولها في الهيولى لان الابعاد تكون متناهية انفعهما

بيان الحمل الثاني لان الاجسام الى الابعاد كلها متناهية بلا لا ممكن

وبالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال المانع للاثنينية لاجل التوافق

في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان جواز الانفكاك

بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل وان عاق عن ذلك مانع

خارج عن تلك الطبيعة لانهم اي الاوائل ثم قال بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان

لازما طبيعيا كان الاثنينية بالفعل كالفصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة

بل نوعه في شخصه اقول مراده على ان الجوهر الممتد لو لزمه ما يمنعه عن

الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة ولا يمكن تعدد اشخاصه في الخارج بل نوعه منحصر

في شخصه او لو تعدد شخصاه لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق مع وجود المانع

هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص ما لم يمنعه مانع من

قبول الفصل والوصل لشيء منها من حيث طبيعته وان كان لازما لبعض افراده كالفلك واذا كان

العائق مفارقا بالقياس الى الطبيعة والكلام لازما بالقياس الى معين كل فرد من افراده لا بالي

عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته ماهيته وذلك هو المرجح لوجود القابل فثبت

عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المطلوب ثم اقول طبايع الافلاك

اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال والانفكاك

ومقابله لاستلزامه الحركة التي ليست مبدأها ميلا مستقيما موجودا في

الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك منحصر في شخص واحد على ما ذهبوا

اذ لو تحقق فلكان او كرتان من نوع واحد فحينئذ لكان من الوصل لابد ان يحصل

بين المركزين اذكارها لو لوحظ معا وحدة بين المركزين المجموعين ما لابد ان يحصل

سيما هاهنا من الفلكين او الكوكبين متمكنا في فرجهما فمن المفصل

وهما التساوي فان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير النهاية
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد غير متناه
بل كل بعد يفرض فهو كذا يزيد عليه بعد تحته متناه لا بعد غير متناه والزايد
على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد فانها تتزايد الى لا نهاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد
ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين تستقيم بامتداد على الخطين الذاهبين الى غير النهاية
وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية القاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر
عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نحو واحد تحصل زيادات
غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية
ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية الغير المتناهية
على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه
والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات مثل ما اورده على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات
الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد على مرتبة تحتها
الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة لا دخل له
في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا

ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على نسق واحد كالخطين الساقين للمثلث

وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن
بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعلم انه لما تكلم
المص في اثبات الهيولى وبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد ان يبين
تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى لكن لما
كان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفا على تناهي
الابعاد فلا جرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج هذه المسئلة
التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي
من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما
من الفن الالهي لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول عن قدماء
الحكماء ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على ستة مثلثات
متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج ايضاحه الى
مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجسمية
غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وصحة نقيض
التالي يستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن ان نخرج ساقين من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين
كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر فبازدياد امكان الانفراج بزيادة الساقين وفي
معلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان
الانفراج بين الساقين غير متناه فيحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين

فان قيل لم لا يعقل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد برد التسلسل

على كونه في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة

ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه ومجموع عدد الزيادات الغير

المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد

يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي

قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فنسلم

ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون

العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء

كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف تسليم

الكلية مع منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المطلوب

وقد يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض ساقا مثلث ذاهبا

الى غير النهاية ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل نامية

مترائية فيكون ههنا زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية

غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات

فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد مشتمل

على جملة محدودة من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد اخر فوقه

فلا جرم هو يكون اخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف واذن نقول

... وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد منها فمجموع الزيادات

الغير المتناهية في بعد واحد فيكون ما فيه صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين

فائدة في فرض تساوي الزيادات فالجواب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد الى
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل النظيرة او كنسبة
عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فيلزم وجود
بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة
انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة
فلا لانعدام انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اوردوا على برهان
التناسب المشهور لابطال مذهب النظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن
ان يكون صماء والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض
متساوية فلكل زيادة مقدار فمقدار زيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع على
نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد لا تكون
صماء هذا ما قيل في تحقيق كلام المحاكم اول وقد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان
ما ادعى لكل المجموع على الكل لا الافراد غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد
الى زيادة بعد اخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد ذاتيا
الموجودة في ذلك الاخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة
بعد اخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات
متناهية فيلزم الخلف لما كراد مجموعها لا يكون بازاء
مجموع عدد الزيادات بعد ومن كان بازاء كل عدد زيادة بعد

لا سبيل الى القسم الاول ولا الى الثاني لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود

فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقدار اي السطح اذا كان الشكل مسطحا كالمثلث والمربع واشباههما او الجسم
التعليمي اذا كان الشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط
اي النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحاط فلا ينتقض
طردا واما انتقاض عكسه بهيئة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غير بعضهم التعريف
بالهيئة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا
يندرج محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى
الخط مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب وان ابقي المقدار على
اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي تخصيص الاحاطة بالتامة
اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احاط نقطتين في المحدود وليس له جهة اخرى
حتى يتصور احاطة شيء بها كما ان السطح ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطا
فتكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد في
الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث تامة والهيئة انما تكون للامور القارة الذات
المجتمعة الاجزاء في الوجود والزمان المعين كاليوم مثلا ان احاط به حدان هما
الآنان اي اوله وآخره لكن لا يصح له مستقرا لهيئة فهذا على من عرف الشكل
بما احاط به حد او حدود الا ان يخصص المحيط في تعريفه بالمقدار القار
وحينئذ يكون المراد من الاحاطة فيهما ما يكون تامة فيخرج هيئة
الزاوية سيما اذا كانت الزاوية من سطحين كالمكعب بل تكون هيئة الخطين

وايضاً فلا صار الساقان متناهيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المسطح
بالاستقامة والخلف جميعاً هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط
ولبعض الاعلام نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان نفرض
من مقطع كل خط عرضي مع احد الضلعين خطاً موازياً للضلع الآخر فيحدث
منه افراد غير متناهية تفرز سطحاً غير متناهية في جانب العرض واذا انضم
الى مقدار سطحي بعدنه سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض
وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين
قال ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة
حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعاً بالضلع الآخر فيتم انحصارها
لا يتناهى بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فلكون الاعمدة العرضية المذكورة
موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار فلا يتم الدليل في المنفرجة اظهر اقول
لا نسلم وجود سطح غير متناهٍ في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم
ذلك لو تحقق بين الضلعين وتم مره على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن
اذ كل ما يفرض منها انتهى في جهته الى مبدء خط من الخطوط الموازية
ولعله لا يمكن منها ذلك الخط الذي هو خط لها غير متناهية من تلك
التي باعتبار في شيئاً منها ولا بين السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى وكما
كانت [illegible] الحسية [illegible] عن [illegible] غيرها [illegible]
[illegible]
[illegible] في هذا الفصل [illegible]

كذلك واجيب عنه بان الاثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب
اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة لكن مادة الكل غير
مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة كانت كلية وجزئية اصلا فان قيل ان اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف
اجزائهما هلم جرا قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة
واما المادة فهي انما تختلف بذاتها كما ان التقدم والتأخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية انما تعرضان للماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة اخرى وبسبب عوارضها وهو بصدد لكمالها وكلا لامكن
زواله اي زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل
آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى
والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه
نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من
غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب تشكلات المختلفة
من التدوير والتكعيب فالاولى ان يجعل لزوم الخرق مقصودا لا على لزوم
الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال لان الاختلافات المقدارية
والشكلية وان حصلت في الشمعة بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل فيكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لوازم الهيولى فحصل ما قال مشائك الانفعال من براهين اثبات الهيولى

او من مقولة الكم بان تكون معروضة لهما فانها لا تسمى بالشكل بخلاف الشكل
والكيف ان تعمم الشكل وتريد به مطلق الهيئة الحاصلة بسبب التناهي اذ الثابت
بالبرهان السلمي ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان المطلوب كالا يبقى
الاعلى هيهنا القسمة اما ان يكون للجسمية لذاتها اى الصورة الممتدة التي هي طبيعة
نوعية لا يختلف مقتضاها في افرادها وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة
بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا او من جهة كونها قابلا
لكن المحال من جهة القبول لعدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل لعدم
الاختلاف النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان يختلف شخصا
من جهة تعدد القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا
لم يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال والهيئات لعدم قابل يقبل التشخصات
المتعددة لنوع واحد هذا خلف واما ما وقع في شرح حكمة العين في
فساد كون الشكل مقتضى الطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون شيء
واحد فاعلا وقابلا وهو منظور فيه كما سيأتي بيانه او يستلزم الجسمية وهو محال
التام على الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما لاشتراكهما
في الطبيعة الامتدادية ولا يلزم منه التساوي في المقادير عند التساوي في
العلل لما تحقق في محله ان التلازم هو في الكلية والجزئية في الاجسام تعقلنا المثلث
مثلا ولكنه يمكن ان يشكل [illegible] منها مقتضى طبيعته وجزء
الثالث وكلها متساويات في الطبيعة مسلم [illegible] ان التساوي في المقتضي
يستلزم التساوي في المقتضى لا نسلم تساوي شكل جزء الفلك وكله ولسن

منه شيء من التحيز وبين نسبة اتفاق الاجسام في شكل واحد

امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما في السيد

المحشي من ان الشكل المطلق معلول الجسمية المطلقة والشكل المخصوص

معلول الجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد

بالشكل الشكل المطلق نختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها

واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه

انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان

اريد به الشكل المخصوص نختار ان علته الجسمية المخصوصة المفروضة التجرد

فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال قوله الكلام في تخصيص الصورة المفروضة

التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصورة

اما لنفس الجسمية المطلقة او لازم منها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض

وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم لا يلزم في الشق الذي فرض كون

الجسمية اما هي شيء واحد هو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن للمصنف

ان يقول عليه لا اتفاق في الشكل تعبيرا عن التعدد فهو مسلم توضيح والفاضل

المحقق نفعنا الله تم المادة عن الصورة المفروضة التجرد ونحو ما

التلفظ به قولا دون ما يترتب على معناه من اللواحق والعوارض

فاصعد الى ابداء احتمالات غايتها الى ابطال المادية **فصل**

قيل ان الجسم لا يتجرد عن الصورة ثم يريد ان يثبت في هذا الفصل مقدمة

فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح
هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن التشكل لا
يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فباقي
المقدمات مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى
الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول
والاتصاف فان لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد
ولا محذور فيه فان حيثيتي القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما
وكونهما مما يوجب تثنية للذات الموصوفة بهما الا في القبول التجددي
والفعل المقابل له وانما انحصر الاقسام فيما ذكره المصنف لان لزوم
التشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف
بالحامل لا تخلو اما ان يكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين ويكون امرا
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
الجسمية المطلقة فنختار ان العلة للتشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا
امكان ان يتشكل الطبيعة المطلقة بتشكل آخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه امكان
تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان لعارض الطبيعة يجوز ان يكون على
التعين وجد لها فيه فلا يمكن وان اراد بالجسمية الجسمية المخصوصة
فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم

ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير لكان في ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية
ضرورة انه لو لم يكن فيه ما له وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع لا
بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى منقسمة
مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتها عن الجسمية
كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منهما
اي من كون الصورة خطا جوهريا او كونها سطحا جوهريا او كونها جسما
باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين
بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم واحد من الخط الجوهري
فاما ان يحجب ذلك الخط الجوهري تلاقيهما اي تلاقي ذينك الطرفين
او لا يحجب لا جائز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف ويمكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التأليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلا
منتف هنا اما الاول فلان الكلام في وجود خط واحد مستقل
على الانفراد لا في تأليف الجسم واما الثاني فلان الخط لا اثنين ولا عظم له في العرض
المانع عن التداخل اذا فرض خطوطا متلاقية في العرض صالحة ... الجزء
ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح العرضية في الجهة ...

١٢٥

الهيولى للصورة ليتم ما هو بصدده من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها
لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة
الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشيء
بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة وهو هيأة عارضة
للشيء بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى بعض والثالث المقولة وهي هيأة معلولة
النسبتين نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه الى غيره و
المراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان
تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال وهذا
انما يكون اذا كان جوهرا وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل
او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا سبيل الى الاول لانها اما
ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامها لا
في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامها لا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما
ثم لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات
الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض الشائعة في
الاجسام والصور الجسمية منقسمة في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون الهيولى المجردة
ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها وكما هو قبل الصورة من وجه آخر

وأما أنه لا سبيل إلى الثالث فلأنها إذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فإذا اقترنت
بها الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن لا تصير ذات وضع وهو محال لأن المركب من الهيولى
والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للإشارة الحسية وإما أن تصير ذات وضع فإما
أن لا تحصل في حيز أصلا أو تحصل في جميع الأحياز أو تحصل في بعض الأحياز دون بعض والأول والثاني
محالان بالبديهة والثالث أيضا محال لأن حصولها في كل واحد من الأحياز
ممكن لتساوي نسبتها إلى جميع الأحياز والأمكنة وكذلك الصورة لا تقتضي
الاحيز امطلقا لا معينا فإذا كانت الهيولى متساوية النسبة إلى جميع الأحياز
فلو حصلت في بعض الأحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
لأن المرجح إما الفاعل الخارج المفارق فهو لا يؤثر تأثيرا حادثا إلا
لاستعداد إذ ولا استعداد لها بموضع معين فإن نسبتها إلى الكل سواء وأما
المخصصات السماوية من الحركات والأوضاع فإنما تؤثر فيما له جهة أو تعلق
بذي وضع كالنفس الناطقة فإنها وإن كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها
علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتأثر بالأمور السماوية وبأسباب الحوادث
والهيولى إذا كانت مجردة عن مناسبات الأوضاع الفلكية لا يخصصها
حادث من الأمور الطبيعية والفلكية لا بحصولها في عالم الأجرام
وتعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب تحيز المظهر فالهيولى لو تخلت
عن الصورة ثم فرض تصورها يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بأن امتناع لحوق الصورة الجسمية
بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز أن تكون

في تلك الجهة وأما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقاً فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين
وهما جوهران على ما قرره المتأخرون فالأولى أن يخص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات ونقول بديهة العقل شاهدة بأن المتحيز بذاته
يمتنع أن يداخل في مثله بحيث يصير حجمهما حجماً واحداً ولو لا هذا لجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصاً واحداً إذ لا فرق حينئذ في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الأعراض وتداخل
سائر الجواهر فإن الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهري
واحد طرفي السطحين المنتهيين إليه لم يلزم إلا تداخل جوهر وعرض ولا فساد
فيه لأنا نقول الأطراف كما هو التحقيق ليست إلا نهايات لذويها لا أشياء
واقعة في النهايات فإذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل
هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز أن يحجب ولا
ينقسم الخط في الجهتين لأن ما يلاقي منه أحدهما غير ما يلاقي الآخر
وهو محال كما مر في إبطال الجزء وأما أنه لا جائز أن يكون سطحاً
فلأنها لو كانت سطحاً فإذا انتهى إليه طرفا الجسمين فإما أن يحجب تلاقيهما
أو لا يحجب وعلى كل واحد منهما يأتي على ما مر في الخط وأما أنه
لا يجوز أن يكون جسماً فلأنها لو كانت جسماً لكانت
مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما أبطل الشق الأول
من الترديد الأول أراد أن يشير إلى الشق الثاني فقال

في حيز معين يجوز ان يكون بسبب قرانها بصورة نوعية مخصصة

للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

عينت مكانا كليا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء

ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصة للهيولى بجزء معين منها

وقال الفاضل المحشي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى

او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر

لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام

البسيطة لا يكون الا امرا حادثا محتاجا في حدوثه الى مخصص من

الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة

عن تلك الاحوال ثم قال وايضا قد تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي

فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى

لا تخصص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار او بعنصر دون عنصر بل هي قابلة

في ذاتها لكل حلية وصفة فيجب لها حينئذ ان يحصل لها مع الصورة

العنصرية مقدار ما لا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى

مخصص آخر سوى النوعية ولما سيشعر المصنف بورود معارضة على قوله

ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بان يحصل في موضع معين

من تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهي محال وهي ان الجزء المائي

اذا استهلك اما ان يحصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها

على السوية اذ لا ينتقل اليها والحصول فيها بتعلق ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على

للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا او اجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل
الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن
هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث
من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل تكون جوهرها جوهرا قابلا
فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها فكن لحوق الصورة او اي حادث
كان الهيولى يستلزم بحسبها المستلزم للمحال والممكن لا يستلزم منه
المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب ليس
من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب نعم واما بالنظر الى انه
فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة ام مجردة ثم تجسمت وهذا امل
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على الهيولى في الرتبة واما انه
هل توجد هيولى بدون صورة تلك في عالم آخر فهو مما هو بصدد
وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن بعض ثم لحقها التلبس
بما يلحق صورة نوعية لها مانعة من قبول الجسمية فلما افاد الخصم
تسعيل الاجسام غير مجردة [illegible] بان الخصم [illegible] الهيولى

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته
لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزها
المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدا وهو لا ينافي القول
بالفاعل المختار عندنا من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة البارى تعالى
جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا
وبعضها باردا او بعضها خفيفا وبعضها ثقيلا الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والخاصيات لا بد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل
نفس ارادة البارى مرجحا لا حد بلا استحقاق وحكمة باعث القدرة
[illegible] ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يتوقعه بحث ونظر
بنوع يا من الاشياء ان يتحقق فيه [illegible] النظر [illegible] بحلوث
فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه وهو لما عرفى الدورة الاسلامية
باداء التسمية [illegible] الاول وانما ابتنوا [illegible] تعالى الارادة
مواتية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الوحي واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوسات مما يصالح ادلتهم واحتجاجاتهم وقال بعض اهل
الحق ان تظهر هذه المذاهب تقضت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذا ثبت ما ذكرناه فنقول كل جسم
اما من الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
الى جهة مخصوصة والسكون فيه تحصيلا له متى انتقضى اختصاصا

التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب الى موضع

من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته الى جميعها

فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهيولى المجردة

باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون

ترجيحا بلا مرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا له قبل الانقلاب

وضع خاص مع بعض اجزاء الحيز المنقلب اليه اما المحاذاة له طبعا او قسرا

اذا لم يكن في الموضع الطبيعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا

اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضي حصوله

في ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى

المجردة اذا تجسمت فصل في اثبات الصورة النوعية وحاصله ان الهيولى

متلازمة مع الصورة الجسمية شرع الان في اثبات الصورة النوعية وهي

التي تختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع

الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع

نوعا ولهذا سميت صورا نوعية اي منسوبة الى النوع بالتقويم

والتحصيل وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين

وقوة ايضا باعتبار تأثيرها في الغير كما لا يصير فرد الجسم بالفعل نوعا كما

وكل الى العنصر في العنصرية ... ان المقتضي للآثار المختلفة المختصة

... الاجسام ... لا ...

... الجسم ... له ... ذاته

يصدر بعضها بتوسط البعض بناء على قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد
وان اسندوها الى صور متعددة بطل قولهم المادة الواحدة لا تتقوم
بصورتين في درجة واحدة والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد
اذا كانت هناك جهات وشروط مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذواتها
وتنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود
بشرط الخروج عنه وعلى هذا السبيل سائر الاعراض اعلم ان اثبات ان
في كل نوع من انواع الاجسام صورة منوعة جوهرية لا يخلو عن صعوبة
فلا باس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عينا ما هو الحق في هذا المقام ذهب جماعة من
اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن هو على طريقته
ومن الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وحكماء الفرس
والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول للمشائين في
اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للاثار
المختلفة وهو الذي ذكره المصنف ههنا تقريره ان الاجسام تختلف
بالاثار وتلك الاثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان تكون لها مبادي
فمباديها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امور اخرى والاول والثاني باطل
كما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام وهو ايضا
محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يختص
اثاره ببعض الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لاعادة الكلام في تخصيصها

ذلك الشيء بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها
او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك الكل
العناصر في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس
لامر خارج عن الجسم لما قررنا فهو اما ان يكون الجسمية
العامة او الصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في
هذا المقام ان اسناد اختلاف الاغراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان حصول الصور
في العنصريات انما هو لاختلاف استعدادات مادتها المشتركة بحسب الصور السابقة
وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات قلنا لم لا يجوز استناد
اختلاف الاغراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاغراض ومباديها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك
الاين وكونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع
حصول الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي للتشكل
[illegible] والحركة الى الامكنة الطبيعية ووضعه الطبيعي عند تجرده واصحابه
بالقسر كيفية ومنها ان كون تلك الصور مصادر لاعراض مختلفة غير متيقن
بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب

الطلسما وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها بل ادعوا
فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلع
ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون
بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد
شخص او شخصين معدودين من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور
الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنى اعقبه علوما كالهيأة والنجوم فكيف
لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتأله في امور شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول
في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان
ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما ناخذ العقول في الترتيب الطولي بل العقول
كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب الطولي ويحصل
من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية تجري مجرى الفروع
يحصل من الفروع الاصنام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات
الانتهاء من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن
ولا يعلم جنود ربك الا هو او ليس صاحب النوع النفس فان النفوس
لا تبدو ان تتألم بتألم ابدانها وصاحب النوع لا يتألم بتألم نوعه وللنفس علاقة ببدن
واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها
ومن البدن الذي تتصرف فيه حيوان واحد هو من نوع واحد والطلسم
ليس لكل الخ بالطلسم [illegible] فيأتنا لذلك النوع ولا يمكن

فهي امور داخلة فتكون صورا لا اعراضا وهو المطلوب واعترض عليه

بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية

لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجسام دون بعض كيف

وقد ذهب افلاطون ومن بعده وجمهور من المتألهين وحكماء الفرس

كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق

وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر ومركباتها

ربا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو الغاذي

والمنمي والمولد في الاجسام النامية لامتناع صدور هذه الافعال المختلفة

في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا عن نفوسنا والا لكان لنا

شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش

من رياش الطاوس انما كانت لاختلاف امزجة تلك المواضع من غير قانون

مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام

وهيئاتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيئات المركبة العجيبة

ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان

الهيئات النسبية لنوع كالمسك ظل لهيئة نورية في رب

طلسم نوعه قالوا والجذاب الذهن الى ان لما بين الماكين لضرورة

عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب لنار عاصيتها في اصالته

يتعلق بجهة التي هي النار الحافظ للصنوبرية ولعنها وهو الذي يسمى

العرب الدي حيث ان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب

ذكر نموه بل هي مسببات والواهب غيرها لانا نقول بمثل هذا انما سميتموه
حجوراً وايضاً قد نوهن الشيخ الرئيس في بعض تصانيفه على ان الطبيعة
لا يجوز ان يكون مبداء للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور
عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال ان طبيعة
الحجر مثلا مبدا لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدء لحركتها الصاعدة وهكذا
ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبداء لبرودتها
وطبيعة النار مبدء لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصدر
الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم فلا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة
بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرط
في اتمامه انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم وشرط كونها علة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
محال فمعنى قولنا ان الطبيعة هي مبداء لتلك الاشياء مثل الحركة والحرارة
مثلا وغيرهما هو ان الجسم المنطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعدادها افاضها واهب الصور عليها
بل من يتعلق حلت قدرته لا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام
شرطا لقبول ذلك الفيض سميت الطبيعة سبباً او مبداً لذلك

محتاجًا الى الاستكمال به بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم و
علاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس ليستكمل بالعلاقة ومن له
رتبة الابداع لجسم بغير علاقة ذلك الجسم كالمفارق المحض التشبه
بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي يتوقع الجوهر
ويحصل وجوده كيف يتقيد بعلاقة عرضية فكل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس
وانا ان سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم
منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن
للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما يصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها
واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما
تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة بعيد او قريب مقارن لها طبعا
فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن
في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد
ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار والاعتراض لنا ان سلمنا ذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا اذ كل ما يجب في الاجسام لا يلزم
ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري وغير القسري مبدأ الحركة
وليس صورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية مبدأ الحرق
بحسم والحركة في بعض المواضع سبب الحرارة وليست صورة جوهرية
وهذه الاشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء اثارا انما ذكرناه

العنصرية مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فليكن حالا والجوهر
الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه
اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات
بلزومها للجسم وعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لا يدل
على جوهريتها وافتقار المحل اليها أليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل
وحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها يصح تبدلها
مع بقاء محالها فلا يكون جوهر الوجود مثل ذلك في تبدل الصور على الصور
مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك
الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع
خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات لو اوجب كون تلك المخصصات
مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية بالانسان
مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل
ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورة افلكم
ان تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل الماهية النوعية تامة
الحصول فكان مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع
النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا نوع حقيقي تام والاحتياج في
الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية والانسانية فلكل [illegible]

١٣٩

وهكذا في غير هذا اذا تأملت وجدت بعض الهيئات والصفات مقدم

وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتأخر وكذلك

نسبة النفس الى قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قلنا وهذا بلا

فنقول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تأييدا

عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء ليس امرا

مقارنا لتلك الاجسام فليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار

والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى شبيه

جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها صورا

لم يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل

والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى الغاذية والمصورة عندهم

اعراض مع انهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت

هذه المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة

كونها مقومة للمادة نبايته انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام امرا

غير الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك وعنه فهو اما ان يكون

عنها اى جوهرا او لا والاول باطل لكونه مقوما للمادة اذ كما لا تتصور حقيقة المادة

مجردة عن الجسمية كذلك لا تتصور وجودها بدون ان يتخصص بخصوصية من انواع الجسم

فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون فلكا ولا عنصرا ولا حيوانا ولا نباتا فلا يوجد الجسم

المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم بذلك المخصص المقوم للجسم جوهر فهذا

الامر جوهر ضرورة ما ذكرنا والثاني يعني كونها الثاني يظهر بالوجدان وبرهانه

١٤١

للعناصر بل تقويم اجتماعها ولا اجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام
تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام تتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف
الاعراض اذ بتبدلها في الجواهر لا يتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا
والايراد عليه بناية عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره
جواب ما هو فان الحديد قبل ان يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل
عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او قطعة حديد ثم اذا حصلت فيه
الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف و
لا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات
وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث فيه الا اجتماع
وهيات هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد ولا مدخل له في كون المتبدل
جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبيعية كالحيوان
والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيدة
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية
والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع
اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح
في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود
في الموضوع فجميع الضابطة في العرض للاستغناء عنه وعدم

تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض
عن اسباب خارجة وامور اتفاقية ولا يتقوم بها حقيقة النوع
قلنا ما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام والهيوليات باسباب خارجة
واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرهما فانها انما تلحق الهيولى من جهة تلك
الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام في دعوى
كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انه بماذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استدل لكم بكونها
مخصصة للجسم المطلق فكذا يأتي في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام فيجري
الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم
هو الموجود لا في موضوع فنقول صور المركبات فيها موجودة في موضوع
فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن
عنها لان صور العناصر على رأيكم كافية في تقويم المادة والا لما صح للعناصر
وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بذاتها على مذهب المحققين
وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورة هي اعراض
فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى لكن لا
ان المجموع غير كل فرد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فيكون
جوهرا قلنا المجموع اذا نظر الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه
اشياء مجتمعة وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الحقيقة والاجتماع
عرض وصور المركبات ان كانت تقوم بجهة الاجتماع فليست مقومة

من تلك المقولات وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا علمت هذا
فنقول لا شك ان لكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغير ذلك
حقيقة محصلة لها ملخذ طبيعي ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام ومن امر اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت
مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة
محصلة احدية ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع ذلك خلاف
بالاتفاق فيجب ان يكون لنا جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة
النوعية وايضا تلك المخصصات انما هي مبادئ لفصول ذاتية لانواع الجسم على
ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان
من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق
في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ
الماهيات في انحاء الوجود وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالحد الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام
متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر
وتركيب القياس على نظم الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول الجواهر وفصول
الجواهر جواهر فالصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول
ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان تستند الآثار المختلفة
المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور [illegible] الاستناد وان كان

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا التقوم
تقويم الوجود لا تقويم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه
المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم لشيء بحسب الماهية لا يمكن
تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من الصوري في تقويم الوجود
لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم
ما فيه هذا غاية ما تاتي للذاب عن الاقدمين لكن يبحث به مع اصحاب
جوهرية الصور الطبعية من المشائين واما الذي وضح لدي في هذا المبحث
من الامور المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة
محصلة نوعية لها وحدة طبعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبعية
من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
التي لها وحدة بمجرد الاجتماع والصناعة وقد قالوا اليس كل معنى يقترن
بمعنى يجب ان يحصل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان
الانسان مع البياض نوعا ومع الفلاحة نوعا اخر فيكون للانسان جنسا
ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود لاحظ لها من
التحصل النوعي لالتيامها من احدهما المحل والنسبة لم يكن مجموعها
من مقولة واحدة وامتنعوا عن نحو تركيب حقيقة واحدة منه تحت
مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه حيوان عالم طويل
فالمجموع ذلك لكن لا يجعله كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر والكم و
الكيف والوضع وغيرها اذ لم يندرج تحت جنسه بل انما هو تحت واحد

الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصة من النوع

ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبيعية كما صرح به الشيخ

الرئيس في التعليقات وغيرها من ان كل صورة تحدث من الصور الطبيعية يحصل

مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر فلا ينبغي لاحد ان يقول

ان الصور الطبيعية تقوم وجود الجسمية على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى

الصور الامتدادية فان الجسم جزؤه الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلثة

واذا انتفى الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبيعية تبدل الجسم ايضا فيحدث

مع كل صورة طبيعية جسم آخر فليس للجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدودا

مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة

يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها يقوم وجود محلها

الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث

كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدودها والامتدادات

ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى يحفظ تشخصها بانحفاظ

نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبيعية

المخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات

فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس وحدث جسم آخر وهذا

ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف

في جوهرية الصورة وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام في الحواشي

بحيث لا مزيد عليه فطالعها وبعد ففيه بعد ابحاث

كل نوع منها ذو عناية من ملائكة الله الروحانيين يقوم بكلاءة ذلك
النوع باذن مبدعه الجيث اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فيكون لها مبادٍ في المواد بل يفيدها مفيد من خارج
فان الاستعدادات واللااستعدادات ليست بطبايع محصلة
يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة يتخصص بها
الجسم تخصصا اوليا وانما شانها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف ذوات
الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة بحسب الذات على
الهيوليات واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف
الهيوليات او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات
وانحاء الحصولات لا الحقائق انفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو المبدأ
الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان
الصورة الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
ومقومة لوجود الهيولى كما سيأتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم
بما هو جسم وما تعقل الهيولى الا بالصورة الجرمية والجسم الا بالصورة
الطبعية فليست الجرمية مقومة لحقيقة الهيولى ولا الطبعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين حيثية تقييدية لشيء وتعليلية لآخر في الفصل

الميول كجوانب الارض الى مركز الكل ولو عد من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما محتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما المعان بحسب
المعلولية فليس بصحيح لان يستند افي درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية لاعتبا
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها بتلك الحيثية فكل منهما
يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الاخر بجهة اخرى وهذا لا يحقق التلازم
بين المعنيين لعدم تكرر الوسط اذا تمهد هذا فنقول في كيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه
فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة قبلية زمانية
كما مر ولا قبلية ذاتية ولانها متقدمة هيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او الة او واسطة ولا لانه
مما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب وبالواسطة هي معلولي بالقياس الى محط منه
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعينه وبالواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الصورة لما يجب وجودها مع التشكل وبالتشكل فانها
محتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل الاسباب الى على تأخر التشكل عن
الصورة متأخرة عن الصورة والمتأخرة عن المقدار المتأخر عن الجسم

في الترو ايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم
ان ايراد بحث الصور النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الصور وكذا الكيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين فان
الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هداية يزول بها وهم اشتباه به ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت انفا
بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه موضع ضلالة فعبر المص عن
ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر و لنقدم ههنا ما يتوقف
عليه تلخيص الكلام في المط وهو ان التلازم عند المحققين انما تقتضيه علاقة
مرجحة بكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلولين لها لا على اي
وجه كان بل بايقاع علاقة العلة ارتباطا تاما افتقاريا بينهما على وجه
من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالاخر ويمكن
فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من امر المتضايفين
الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انما لا يتحقق افتقار بينهما
بالذات اما الحقيقيان فما يفتقر كل منهما الى المفروض الآخر واما النسبيان
فما يفتقر بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته
ومن هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم النسبتين
المتضايفين ليس من باب التلازم بل من باب تلازم الابعاد المتساوية

لاشتراكهما في كونهما معلولين لها متأخرا عنها واما المعلول المتأخر عن احدهما

بالذات فلا يتأخر عن الآخر لعدم كونه معلولا له وبهذا يندفع

التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي لو كان متقدما

على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء ثم

حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي

غير متقدم على الفلك المحوي لأن كلمة المعية تارة على علاقة التلازم بالطبع

وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات

ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست

علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض

لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستغنيا ومستغنى له ولكن

النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيئا منهما ليست

علة للاخرى فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن

كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها

وذلك السبب الواحد اما ان يفيد كل واحدة منهما بالآخر على الوجه الدائر

وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب

نفس ذاتيهما متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الدور

او ليس هناك تعلق افتقاري من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب

الاتفاقي كما علمت او يكون التعلق الافتقاري من الجانبين فالامر كذلك

لكن من الدائر مفتقر ذات الآخر ببعضها فيكون عرضين متباينين

انما يفيد تاخره عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخر الهيولى عن الصورة الشخصية

ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كالجسم الى الاين و

الوضع المتاخرين عنه واعترض بعضهم بان احتياج الجسمية في تشخصها

الى التناهي والتشكل وامثالها غير ظ لان الجزئي منها متغير مع بقاء تشخص

الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد

التشخص والجواب ان الاعراض المتشخصة المادية كالوضع والاين وغيرها مسماة

بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام ولانها لوازم

وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الهوية

الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوع ما وشيء مما ذكرناه لا ينافي الكلية

فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا لا من حيث

هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم

وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض

التي يقال لها المشخصات والتشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل ما معها او متاخرا

عنها فلما كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات

والهيولى متقدمة على التشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على التشكل

بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على مع الشيء متقدم

عليه بسلوة كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما ما مع المتقدم على الشيء بحسب العلية

فلا يتقدم على ذلك الشيء الجهة في ذات المعنى الوجوب حتى المعلولات اما تحقق

بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدم على الاخر ايضا

الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجودها وبقائها

واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية الهيولى فلا بد ههنا من سبب

اصلي هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما يتعلق

من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومنه معين هو ماهية الصورة التي يحصل

وجودها عن السبب الاصلي وتستحفظ تلك الماهية في عالم الاسطقسات بتعقيب الشخص

منه وتستبقى الهيولى بالسبب الاصلي وبالصورة من حيث هي صورة

فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة

العاقبة شريكة للسبب الاصلي في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة

في انها صورة وبما نخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل

غير الذي كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة

هي الصورة المطلقة مبدأ لذات شخصية هي الهيولى وقد بين في موضعه

ان الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد بالعدد فيجاب بان ذلك

غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش

عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلية لكن

لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم

المستحفظ وحدته عمومه بواحد بالعدد يكون علة للواحد بالعدد

على ان ذلك لا يخرج العلة التامة عن الوحدة العددية ولقد شبهت

الحكماء المعقب القدسي واستحفاظ الهيولى الشخصية بالصنع المراد

المستمرة وحفظه ايّاها بمن يمسك سقفا معتمدا بدعامات متعاقبة

المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين في كل من الذاتين بنفس ذاتيهما

ولكن لا في اصل الوجود بل في وصف آخر كاللبنتين المتحاذيتين فيكون على تقادير

في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فلينفسخ فرض التلازم بينهما بحسب

الوجود هف فقد علم ان بعد فرض التقديم لكل منهما لا يمكنك ان تدبر الا قسمة

من الجنبتين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احدهما بان يقام

بها الاخرى اولى من الآخر بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعينة

لان تقام بها الاخرى فلنا ان ننظر انه بآلة او ذاته علة تكون لها ح

واذ ليست للهيولى الا قوة القبول وليست لها جهتان لتؤثر وتتأثر والقابل

من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد

انما تكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب الفعلية فالهيولى ليست علة موجبة

للتلازم ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او

واسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا

او بعيدا او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى

في لوازم شخصيتها من التناهي والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان

الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية

والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجة عنها لازمة لوجودها

ولهذا تفارقها وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة

لما بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية

عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون التشكل المفتقر الى

فصل في المكان لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي
هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود من هذا الفن اعني
البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه
في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل واثبت تناهيه
بعد ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين كيفية
وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول الامر المسمى
بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما
ان يكون هيولى او صورة وان لم يكن جزءا ولا شك انه يجب ان يكون مساويا
له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد تساوي فيه اقطار المتمكن
واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم ملاقيه وان كان بعدا فاما
ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها
ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان في انها بعد او سطح خصصهما
بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا
او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي عليه للمكان امارات اربع يتصالح عليها المتنازعون
لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة للجسم بالفعل في وما في معناه وجهة
انتقال الجسم منه واليه واستحالة حصول جسمين في حيز واحد واختلافه
بالجهات فنقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم او ان يكون منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة والخط فهو اما منقسم

يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع فان الصورة اللازمة هناك تعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي متشخصة وان كانت لازمة التشخصية لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار والتشكل ولذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار التشخصية يوجب التعلق من الجانبين لا على الجهة الاولى بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا بتشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى التشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل والا لصح بقاء الحال مع تبدل المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذ عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منها يرتفع برفع الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا معنى انه لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا تحركت المفتاح فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات نعم التلازم المتكرر من الجانبين بين العلة التامة وبعضها الاخير وبين المعلول في الوجود مما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متعينة تقدما بحسب الذات والمسبق للمعلول بالاولوية والحقيقة وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعداً يلزم تداخل الاجسام ولا امتناع في كون
احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راساً كما وقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين
اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل بالذات لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضاً محال لان المادة ذاتها تلاحظ في البعد
وتتقدر به وتسري كلها في كله وان ما تعتبر بتبعيتها فالمانع هو بعدها
لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة
المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد
تابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتنحي وايضاً يلزم على تقدير كون
المكان بعداً تناسب الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعاً لبعض الاجسام
وكون الآخر غيره للآخر وايضاً يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة
الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه لها امتناع الحركة
لانه ملزوم للبعد المنافي للحركة وملزوم منافي الشيء مناف لذلك الشيء
هذا ايضاً متوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضاً يلزم سكون الفلك
اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مماثلة لحركة الرحى على

١٥٧

المفارقة ما يحوج حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة بخلاف

اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها

بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده

الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجرده عنها او زوالها وهو ممنوع

وتمسك له بالدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب

افلاطون انه لو كان بعد المكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول

القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه

او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا

مادة وكلاهما خلف لفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان

لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته

لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال

لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا ملخص ما ذكره

الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول القول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام

غير مسلم عند اصحاب هذا الراي لان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عندهم لانا

نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث مسلم الثبوت

عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزأه ولا ان يقول لا نسلم

ان المتصل لذاته لا يقبل الانفصال اذ الحكيم بعضهم خص المتصل لذاته القابل

للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب فساده يلزم كون

الخلاء مملوا بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل

فصل في الحيز كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبيعي
يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد
هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد
عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين
الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقديرهم
لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة
بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان
كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم
الى ان المكان بما هو مكان ليس طبيعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء
كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية
والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فاختصاص بعض اجزائه بكونه طبيعيا
لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض
بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز
ثقلها على مركز العالم ام لا وان تتحرك الارض بطبعها لو فرضت
في وسط العالم غير محاطة بالماء واللازمان كلاهما ظاهر البطلان وكذا
الملزوم بل المطلوب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب
بالعرض فالارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه حين حصلها مكنه
والماء تطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض
على مركز العالم لا انا لو فرضنا [illegible]

خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء واعترض
اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف
في الريح الهابة متحركا لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس
والمحمول في الصندوق منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في
الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده
الحكيم ابن الهيثم من بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان
مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق
المملوء ماء او هواء اذا انتقص منه شيء مما فيه والثاني في الجسم المنقوب
والثالث في الشمعة المدورة مرة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان
والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم
مكانا ومنها عدم وجود ما هو المطلوب الطبيعي للاجسام الى غير ذلك
ولها وجوه من الاجوبة المشهورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها
وعلى سائر الادلة والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب
هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل
من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة
عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول
بالبعد وعلى اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه عن فهم عامة
العرف لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه

بين شيئين يوجب ستنادا احدهما الى الآخر ولا يجوز ان يكون للجسم
البسيط حيزان مختلفان طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئين مختلفين وايضا لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل
اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون
الحيز الاول الذي حصل فيه طبعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب
عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم
ان لا يكون الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبعيا
وقد فرضناه طبعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان لم يكن
على سمتهما او كان عليه ولكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين
مختلفتين وهو محال وان وقع منهما في جهة ميل الى جهتهما طبعا
فاذا وصل الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول لنا لو توهمنا
النار في مركز الفلك بحيث يتساوى نسبة جوانبها الى المركز
يلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها
بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع كانت
مقتضية للحركة الى جهة من الجهات ولا مخصص لجهة
هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه نقيض هما سكونه

اي ما يؤثر في الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه ولكان اولى ان يقال اذا لاحظنا الجسم

وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان رفع

القواسر وان كان ممكنا لانفراض بحسب الذهن لكنه جاز ان

يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال على ان للجسم مكانا طبيعيا

بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع لكان في حيز معين

لا محالة وذلك الحيز الذي حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته اولا

لان وجود العارض للشيء يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العروض

والسبب اما ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم

جميع القواسر على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه

اي يستوجبه بطبيعة الجسمية المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها

اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل

وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود معلوله لكنك

قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته

الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان يستند طلب الاحياز المختلفة الى

امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وما هي الا طبائعها التي

هي صورها النوعية اقول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول

الجسم في المكان من الاعراض اللازمة التي لا يصح خلو الجسم عنها

فالتاثير في حصول الجسم في مكانه من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فانه

اذا اوجد الجسم اوجد في مكان كيف وقد علمت ان التلازم

او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت

هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض

عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان

الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور والخلاء وان كان

هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور

فان شيئا من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزءا من مكان

الفلك ا ص اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه

قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد

دفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن مركباتها الى امكنة سوى امكنة

البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع

فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظور فيه

المركب ان كان افراده محدثة الا ان مطلق المركب قديم فلا يلزم ما ذكر

و يوجد في ذلك الحال مكان مركب اقول مطلق المركب وان كان قديما

لكن شخصا انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان بعده

مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق

الخلاء مطلقا مستحيل عندهم في اي مرتبة كان كما يظهر من تفريعهم

عليه الجسم الحاوي والمحوي [illegible] ومنها انهم لا يجوزون ان

يتمكن في ذلك المكان بسبب قسر او لمانع القاسر ضرورة ان الفلك

اقرب [illegible] ان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع [illegible]

بالقسر لانها كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى الجهات
بالسواء ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف اما بتحقق الخلاء
او بدخول جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ الهواء
المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهة
فقد ان المرجح لان هذا الانبساط في كل جهة هذا ملخص ما ذكره ثم
قال وهذا عجيب فان الطبع يقتضي امرا ما وعدم ممكن لعارض
عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض ولا تمتنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون لجزء البسيط مكان
الا بعد حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع الجزئية
في المتمكن موقع التجزية في المكان فكان لجزء هو جزء مكان الكل فكذلك
لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب من بعد
بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء
قبل التركيب ومن اقتضائه الحصول فيه يلزم وجود الخلاء
بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب حيث لا يقتضي زيادة
في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط
فامكنة المركبات هي امكنة البسائط بعينها وكما ان
مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب
مكانه الكلي لا واحد الا ان مكانه مما يقتضيه الغالب
من اجزائه ان كان فيه غالب مطلقا او في جهة المكان

بلا واسطة او بواسطة مستند اليه او نقا منه لا سبيل الى التالي لانا

فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما

ان الفلك لا يخلو عن وضع معين ومع ذلك حكموا انه لا يقتضي وضعا معينا

فكذلك لم لا يجوز ان يكون شيء من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه

عن واحد معين منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو تمام

المقولة انما يحصل بسبب الامر الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق

اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكم بان الفلك لا يقتضي وضعا

معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه

ولذا الحكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة

الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها وانتفاء البسائط في الشكل

المستدير يدل على تفاوتها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان وجب

اختلاف العلل ولكن اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها لا يجوز مع ذلك

استنادها الى الجسمية المشتركة لانها من حيث هي معينة متأخرة عن

المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها الى الطبائع اقول

وههنا شيء آخر وهو ان البسائط وان اشتركت في اصل الاستدارة لكن لكل

استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة متفاوتة [illegible]

فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا طبائع تلك الاجسام التي هي

عارضة لها الجسمية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكروية الكاملة

الحافظة لا شكل كان ولا مسافة [illegible]

جدعًا ومنها قوله واما كان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق

اراد به قطعا وان كان الاثر في قطع العضو كالالف وغيره

او بحسب المكان ثم منع ايضا الجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب

مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يقتضيه الصورة النوعية

ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية بل هو

مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال

بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود

من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط فلا يخفى ان ثقل

الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي

ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فلكثرة الاجزاء الثقيلة

المندمجة انه ملجأ شديدا مما له مدخل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة

فصل في الشكل قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده

ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كما ذكره ههنا فقال

كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل

وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي اما ان كل

متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى

قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا واما قلنا

كل متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر

بل الامور الخارجة عنا لم يكن لم فرض به لكان على شكل معين لكونه

على حيز معين مخصوص وذلك الشكل اما ان يكون بطبعه سواء كان

اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة
الفلك للكل فلا بد ان يسري في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها
صورة للجزء مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال
وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية
وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية في جميع اجزائه وهي العناصر
فيكون في كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال
ان صورة الفلك وكذا صورة ما تركب منه غير سارية في اجزاء الجسم
حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت
بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك
بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور يقوم بمواد الاجسام
سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور
الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام بل تقومها بذواتها
ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة انية صورة مجردة
هي ذاتها وبها تحصل ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة
وان ذلك كما قال المحقق الطوسي في تجريد من ذهب مذهب ان الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين
وحلت [illegible] الاجزاء العنصرية [illegible] فيما لا يخفى

لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب
الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت هي عنها الشكل ولم تزل
اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل
الطبيعي بالعرض وعروض ذلك لكونها مقسورة من جهة مطوقة من وجه
كالمريض الذي تفعل طبيعته في بدنه الذي قلت رطوبته لسبب القاسر حرارة
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز فيها كوكب
او تدويرا وخارج في الشكل لاجل النقر وكذا اختلاف المتممة لاجل الخلاف في
رقة وغلظا ليس بسبب لقاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم ولا بسبب
صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب
الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف
باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت
كرية شكله لكن اتصلت به صورة اخرى فرزت منه كرة اخرى
هي كوكب وتدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد
الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعداد القابل
يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان
يتصل ببعض المركبات صورة كما لتحسب نظمها الثانية لا يجوز
تعود الى القوابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض
النظام صورة كما لتحسب نظمها الاول لاسباب تعود الى العقول الفعالة
او نفوسها النظام مثل الرجحان الاشرف لا اقتضاء قال صاحب المحاكمات ههنا

166

متشابهة النخر كيف ولو كانت لطبيعة مستقلة لكانت له حركة
مختصة يحركه نفسه بها الاوضاع من نطرة الى الفعل لا تنتهيه بدأها
المقدرة كما هو مذهبه عندهم واما المعادن فهي من حيث انه جزء من العالم
لم يكن جسما مستقلا ولم يكن له حركة خاصة بل لا نعرفها حركة خاصة من
الحيثية المذكورة واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة
وصورة خاصة متنوعة تكون مبدأ لها وهو من هذه الحيثية مباين
الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا لا يلزم من شيء من الصورتين تعدد
افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال الاعضاء في الحيوان ومقاديرها
واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون
قوة طبيعية عديمة الشعور بشيء بالصورة حتى احتيج الى التجشم اعتذارا
لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما
فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على ان مثل هذا الترصيف
المحكم والترتيب المتقن الذي يحيرت العقول عن الوصول الى غايات منافعها
يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم فلا بد من ادراك وشعور ولا من النفس ايضا سواء كانت
ناطقة او غيرها لمفارقتها ولا ملائمة النفس لا تحدث الا بعد البدن واما ثانيا
فلانا الان عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في شكلها ومقاديرها
واوضاعها الا بعدها بعد التشريح فكيف يمكن ان يتقرر انا كنا عالمين في ابتداء تكوننا
بهذه الامور واما ثالثا فلانا الان عند استكمال قدرتنا لا نتمكن من صنع نملة
فكيف في ابتداء الامر عند غاية الضعف [illegible]

اذ يلزم ح ان يكون شيء واحد حقيقة مختلفة حتى يكون جسم

واحد فلكا وكوكبا ونارا وياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية

وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون للعنصر

واحد صورتان نوعيتان متباينتان للمركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة

الحيوانية اجزاءه مقدار متحدة بالماهية والوجود واجزاء نوع متباينة

بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي

سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في

كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار

او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية و قال بعض ولا

انه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون

بسيطا اقول وبما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السوال حتى يحتاج

الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون

لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزءان كان ذا

قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في

الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاجود ان الصورة التي

تحل مجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخا

والتمام افرادا من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا الوجه

انحصار النوع في شخصه اولى وجوابه ان كل واحد من التمم ليس جسما مستقلا

بل هو جزء من جسم الفلك ولا يمكن ان يكون له صورة مستقلة باعتبار الحركة

١٦٨

وليس اليسير امتوقفا على معرفة الزمان وكذا الدفعة الماخوذ في

تعريفه الماخوذ فحدها الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان

والزمان متقدم على الحركة واجاب عنه صاحب المحاكمات بان الدفعة واللا دفعة

والتدريج مفهومات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان يحد

الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن

الذين هما سبب هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي

في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل

التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بكنهه اولا اذ

كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج على

ثبوت الزمان بل الحق انه لابد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على امر ممتد غير قار

الذات بعض المحققين بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة

متوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد على هذا الوجه

هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بوجه ما

بديهي وقد اخذ ذلك الوجه البديهي من كل واحد منهما في تحديد الآخر

فلا دور وزيف ذلك بان تحديد الزمان موقوف على تحديد الحركة على وجه

الاتصال ... وقد علم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على

... الاتصالية فالاولى ان يقال ان الماخوذ في تعريف الزمان

... باتصالها ... والماخوذ في تعريف الحركة انما هو

... الانتقالات ... انما ...

مشتمل كالابدان وخالقها فاعل حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين

على عالم الاجرام وهو اي بساطين الحكمة والثالثة كالواطون [illegible]

[illegible] المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى فصل في الحركة والسكون

لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض للجسم الطبيعي بما هو هو والسكون

مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا

لتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي

هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريفه على تعريفها

اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهو الخروج من القوة الى

الفعل على سبيل التدريج او لبثية يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة

يعني ان لها تعريفات مختلفة والمآل واحد ١٢

بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود

اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى و[illegible] الملائكة

او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه

بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود

والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا خلف ومن شان كل ذي قوة

ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه

وذلك الخروج قد لا يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالمعنى الا[illegible]

[illegible] الكمالات لكن اصطلاحهم على استعمال لفظ الحركة

فيما كان الخروج تدريجا على التدريج وهذا لا يمكن لا ان يعرفها كما [illegible] عليه

بعض العلماء لان في هذا التعريف تكون متضمنا للدور اذ معنى التدريج

فيه نقط متوهمة ليس شيء منها فاعلة لاجزاء بل متاخرة عنها ففي

الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة

الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية واشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تتقدم

بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة بحسب نقاط من حدود المسافة

وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له

الزمان المتصل واشياء كالحدود والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر

وكل من الامور الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخر

فليس الباقي مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع

المنتقل خط المسافة الا وقد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان

المتصل فقد مضى فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة

الحد او ما في حكمه ومن الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث

انه متحرك حالة بعينها حال الحركة فتحقق الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه

متوسط بين مبدا المسافة ومنتهاها مع استمرارها بعينه الى النفس من حيث انه

انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق على المسافة ونقشه من حيث انه

وصل الى حد ما [illegible] من حيث انه قطع المسافة الى ذلك الحد [illegible] السكون

[illegible]

١٧٣

بحسب اتصافها التي لها من قبل انتهائها فلا دور ثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق

على معنيين احدهما التوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض

في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبله وبعده [illegible] في [illegible] الطرفين

فهذا صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود

التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة

المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب ذاته امرا شخصيا مستقرا

لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل

الانقسام ما يتغير فانه بالعرض اذ له حصول بالقوة من جهة اتصال

حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة

الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط

يفرض فيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون من تلك

الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة له وجود بين محض

القوة ومحض الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو

بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب استمراره [illegible] نسبته الى

حدود المسافة وهو امر متصل ينطبق على المسافة بحيث ينقسم بانقسامها

[illegible] الحركة القطعية [illegible] الحركة [illegible]

والتوسطية [illegible] النقطة [illegible]

[illegible]

[illegible]

لم يكن له امر منتظر اصلا وما ليس فيه معلوما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك

طالب بحركته شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طار على الشيء ويجب

ان يكون مما يعرض لما هو شيء بجوهره مشتملا على القوة والاستعداد على ما سيجيء

فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق من حيث هو مفارق لا يعرض له الحركة

فيجب ان يكون الحركة موجودة في شيء مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو

الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم

كما اشار اليه بقوله كل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ما يتحرك

باسباب من خارج مثل المعوق والمجذوب فالامر في ان حركته من

جهة امر خارج عنه ظاهر واما الذي لا يعرف له محرك من خارج ففي كونه

متحركا بامر غيره محتاج الى النظر في ثبته لا بل وعليه براهين كثيرة تختار منها

الاول هو ما اشار اليه المص بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم

لا لعلة اخرى لو جسما لكان كل جسم متحركا لاشتراك الاجسام في الجسمية والتالي

باطل لسكون بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك لما علمت

ان المتحرك هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول

هذا البرهان منقوض بقولنا ان الحيوان لو كان الذي يقارنه مباينا

[illegible]

جزء غير منقسم من المسافة لما تقدم وهو محال وساكنا فلا تكون الحركة

متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غيرها الغير من الاجزاء

الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب بانه لم يكون

ذلك لان صح كامر ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان

في الان لاني اذا المتين الجسم متصفا بالحركة في الان كان متصفا به بسبب الحركة

عام من شانه الحركة وايضا فيلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير متحرك وهو ارتفاع النقيضين

لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في الان هو عدم الحركة

في الان على ان يكون في الان قيدا وظرفا للمنفي اي الحركة لا للنفي اي عدمها

وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه في الان خلوه عنهما

في نفس الامر اذ الحركة في الان اخص من اللاسكون ومما يساويه

فانتفاؤها لا يستلزم انتفاء مساوي اللاسكون لتحققه بالحركة [illegible]

والحاصل ان الان ان اخذ ظرفا للاتصاف نختار ان الجسم متصف بالحركة

الواقعة في الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول

انه لا يقع شيء منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن

الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت خروجا [illegible] تدريجيا فلا بد له من

[illegible]

ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا الوجه الخامس ما لجرم جسمية فلو لم

يكن لبعض حركته مطلوب لكان اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول

يوجب التوجه حالة واحدة الى الجهات بحيث لعله [illegible] وهو بديهي

الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهما باطلان وان كان له

مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع وانه

باطل لانه حينئذ لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات وقد فرض كونه

كذلك هف فالمقدم مثله اقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا

الوجه بالمط لانه يجري فيما اذا كان تحرك الجسم لشيء غير الجسمية بل

وهو على حالته الطبيعية بان يحرك بالارادة لغرض كون شيء من الحركات ملائما

لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون مطلوب المتحرك

امرا يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا يلزم المحال المذكور

وعلى تقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن

مطلوب اخر واما اذا كان فلا لجواز ان يشتغل بعد كمال الاول بغير النهاية

ويجد فيه شوقا بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثاني

فهو ان الحركة امر حادث وكل حادث له علة حادثة فعلته القريبة هي الحركة

[illegible]

ما هو في مسافة [illegible] مستقيمة [illegible]

[illegible]

[illegible]

وذلك لان جنسية الجسم [illegible] ليست باعتبار انه جوهر متكمم غير
داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى
غير مختلف في الاجسام بنوع داخل بل بامور تعرضه من خارج وهو بهذا
المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانهما مركبة منه ومن شيء آخر
بل يكون مادة لهما فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في
الخارج والا لما امكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية
الى الحيوانية بل انه يكون جنسا بمعنى انه جوهر [illegible] طول وعرض وعمق
بلا شرط ان لا يكون غيره هذا او يكون واخذ هكذا فكانه ذا حس
او تغذ لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به لا يصدق على الحساس
والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الحيوانية انه جوهر ذو اقطار ثلثة
وان لم يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن
ان يعتبر بها ذات الا ان تتنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية
وشيء آخر غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية
وصورة اخرى غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين
ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل هذا الجسم [illegible] لا الجسم
لا تحصل في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو انه لو [illegible]
من الاجسام [illegible]
وان [illegible]
[illegible]

بتوارد في انضمام آخر اليه بل بانعدام كاف الاول وحصول [illegible] مواد
آخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان معنى وقوع الحركة في مقولة
هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة كيف لا انتقال من فرد
من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل
والا لزم تتالي الآنات وانحصار ما لا يتناهى من الموجودات المترتبة بين حاصرين
وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة
بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض انه انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه ورد ههنا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك [illegible] مكان بالفعل ولا للمتحرك كيف كم بالفعل وهو
ايضا واجاب عنه العلامة [illegible] بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالمتوسط بين تلك الافراد وذلك المتوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم [illegible] من تلك الاعراض والمتوسط فيها
فعلا واما انه لا يتصف افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان
ربما اقتضى خلاف هذا الكلام ولا يخفى ما فيه فان الحركة في الاين مثلا
يتصف به جسم في كل آن فرض فيه [illegible] اين بالفعل ولا يلزم الخلاء
[illegible] ايضا الاعراض [illegible] الوضعية [illegible]
[illegible] اصلا [illegible] ان افراد المقولة التي تقع فيها
الحركة ليست محصورة في الافراد الآنية بل ههنا افراد آنية [illegible]
[illegible] زمانية [illegible]

١٧٩

وملكة المعالجة والمستعد للعلاج من حيث ما لها من المرض واستعداد قبول

العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع الشرك

وهو مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك

وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها

باعتبار امرين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعل المص والاولى

تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المص قدم التقسيم باعتبار المسافة

وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون

الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع في كل آن فرد من آنات

زمان تلك الحركة فرد من افراد المقولة مخصوص الذي يكون له في

آن آخر منها مخالفة نوعية او صنفية وقال بعضهم انها عبارة عن تغير حال

تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا ما

يشتد حتى يكون الموضوع المتحقق للحركة في السواد نفس السواد كيف وذات

الاول في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها

الناقصة ولا يتاتى لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان

السواد الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا لم يكن شيئا الحركة اشتداد السواد

[illegible] بتقابل [illegible] آخر وان كان الذي ينضم اليه سوادا

آخر حصل سوادان في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل

[illegible]

[illegible]

اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود والمفروضة الغير المتناهية فيكون
جميع الحدود مكررة الحركة وجميع المقادير متروكة وهذه الرشد لنحاء الطرفين يقع في
جميع اجزاء المسافة ولي فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اما الاول
فلانتقاضه بما اذا فرض نقطة كراس مخروط مارة على خط من سطح فلا محة
تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس
الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس
الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بتلك الحركة لاجزاء المسافة
في كل آن يفرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان
الماضي ولا يحسب [illegible] ان استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان
في الآن الوجود المطلق فانه مشترك بين الخط المستقيم والمستدير ولكن لا انطباق
[illegible] بين [illegible] واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة
المتصلة لما كانت كنسبة النقطة النازلة والشعلة الجوالة الى الشيء المتصل
المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها الا موافاة الحدود دون اجزاء المسافة
لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة متفاصلة
سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه من قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها على السوية باعتبار الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة بوجودها فيها فانه لا يتسدد الالا على وجود
المرتسم من الحركة بل على وجود الراسم لا غير [illegible]
[illegible] ان نذكر بعضا من [illegible]

181

بل هي عينها على مذهب بعض ... يكون للمتحرك ما دامت الحركة على اتصالها

فرد واحد زماني متصل غير قابل للقسمة الا بالعرض محض الحدود التي يفرض

للمتحرك في آنات زمان الحركة تكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقطة

والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض

اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه ففي

حصولها مجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالي

الآنات او الآنيات ولا انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد

منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنيات منها او كونها غير متناهية مما

قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند المتحقق ... اولا اليها المام

هو ذات هوية متكممة اتصالية ... انقسام ... قلنا ان اردت به ... الك

الحد والاسم سواء كانت عين المقولة ... وقعت فيها ... حاصل

غيرها والاثبات وجه آخر ... في الحاشية الملكوتية ... ما دام

متحركا انه باعتبار الحركة التوسطية حالة مخصوصة ... غير منقسمة

بين المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة ولا يلزم

الانطباق بين المنقسم وغير المنقسم ... الا الانطباق على الحدود

المفروضة ... [illegible] ... بين تلك الحدود فلو لم

يتحقق في الخارج الا الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا

من اجزاء المسافة ... لانه ينتقل من حد الى حد آخر ... [illegible]

وقد ... [illegible] ... تكون بينهما آنات ... غير متناهية ...

في الزمان لكان بالمعدوم في الحال لكان في الزمان المستقبل بحيث يحصل
منهما موجود متصل واحد شخصي متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه
بل هو عين المدعى ومنها ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد انه
مقارن لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضي
الا الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن ثم لا يكون موجودا في آن لكن يكون موجودا
في الماضي وعلى هذا يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي
من الحركة موصوف بالانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب [illegible] يسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا
في الآن الوجود المطلق فانه [illegible] يكون طرفا لسلب وجوده [illegible]
[illegible] سلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل ومنها الحركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر به ويجب ان يكون الزيادة مداخلة في الاصل مندفعة في اجزائه
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد
مقدار الجسم شامل للتخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا
[illegible] الزيادة [illegible] فيخرج الازدياد الحاصل
لا بسبب انضمام جسم من خارج وبقولنا مندفعة
في اجزائه الى جميع الاقطار خرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا
على نسبة طبيعية خرج الورم [illegible]

الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه اخر لا يقاس
عليها غيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يبتني
عليها فبانه فانا سندفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب
فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه
فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول الى
المنتهى وكذا في كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في زمان
نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف
بالوجود العيني قبل الوصول الى الغاية [illegible] اليها لما مر
ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود العيني قلنا ان اردت بقولك
قبل الوصول الى الغاية آنا ما قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير حاصر
وان اردت به ما هو اعم من ان يكون آنا او زمانا اخترنا ان نفيتها موجودة
في زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وطرفها موجودة في ذلك
الآن وكل جزء منها في جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل سيظهر لك
ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال
الماضي منها بالمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب [illegible]
بالمعدوم المعدوم في الحال [illegible] المتحد بين الماضي والمستقبل
[illegible]
[illegible]

وهي تحافظ للعضو النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب الظهور

كما لا تنافي الصورة فالحركة في النمو والذبول والاخيرة منها [illegible] مع الصورة النوعية

واما قوله ان الزيادة الغير [illegible] اتصلت بالاصل وتشبهت [illegible]

لم يكن البعض اولى بالبقاء من البعض الآخر [illegible] لجوابه ان الاصل يمايز

عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو بما فيه من الصورة النوعية مبدأ

لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات

المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيده لفظ اقول [illegible] كلام الشيخ الرئيس في

[illegible] الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة

وان النوع هو الذي [illegible] الزائد في مقدار خلقته بمادة لا المادة

ولا المقدار [illegible] لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى

[illegible] مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه

المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا انما يصح في الحركة الكمية

[illegible] ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص وحدوث آخر من نوع

مع بقاء النوع اقول لعل [illegible] من الهيئة الحافظة النوعية [illegible]

يكون مراده من النوع [illegible] على طريق [illegible] التحقيق القول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة
وعليك بمقايسة تنمية على تنمية المني وههنا بحث مشهور تقريره انه
لا يخ اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة
والمادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل
المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخ اما ان يكون الثابت
كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما يقع في
الزائد والاول بط لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه اخر والجسم
غير باق مع انفصال ما او وصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل [illegible]
فان صار الكل متصلا واحدا والطبيعة واحدة [illegible] على بعض الاجزاء
بالثبات والبقاء وعلى بعض اخر بالجواز [illegible] مع اتحاد الطبيعة والمادة
وان لم يتصل ولم يتحد معه فالوارد ما [illegible] واما الثالث
وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية
ولا الصورة باقية فح لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن
فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية
وبازاء [illegible] العقلية لا بحكم فهذه
الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية
غير متناهية في زمان مخصوص وهو مح ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية [illegible]

ضرورة انه لم يرد مقدار جسم واحد اصلا اذ المقدار الزائد قائم بمجموع الاجزاء
الجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال ههنا بمعنى
صيرورة الجسمين جسما واحدا طبيعيا منقسما الى اجزاء مقدارية متحدة
الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء متباينة
الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذي
بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيها بالمغتذي والجسم انما هو متصل واحد
وقسمته بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن
منفكا بعضها عن بعض [illegible] تركيبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين
لا يوجب انعدامه انما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الآخر وقال العلامة
القوشجي في شرح التجريد [illegible] حركة كمية [illegible]
فان زيد الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب
هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم والصغر
[illegible] ليس من مشخصاتهما وكذا الحال في السمن والهزال فان [illegible]
شخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بانه لو اراد بقوله فان زيدا
الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحدة فمسلم لكن [illegible]
[illegible] الحركة الكمية وان اراد ان هذا البدن بعينه هو ذلك البدن
كيف وقد بدل كثير من اجزائه [illegible] ما بقي اكثر منه [illegible]
[illegible] هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه [illegible]
[illegible] عليهما [illegible]

وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو

انما هو بحصول بعض حركة في الجسم وللاجزاء الاولية مقدار باق بحاله وقد انضم اليه مقدار

الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد بل انضمام جسم ذي مقدار

الى جسم آخر مثله والذبول انما هو تحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصاله عنه فليس

فيه تنقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها وانما

انفصل عنه جسم اخر له مقدار فالامر فيهما حركة بعض الاجزاء الخارجية الى

اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي

بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه

لا شك ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة

دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبهها بها ... في الذبول نقصت عما كانت

عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في حاشيته على شرح

حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بالاصلية

بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب

والا فالامر كما قاله المعترض قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا

الجزء ... [illegible]

في ... [illegible] ... متصلا واحدا في نفسه ... [illegible]

ان ... [illegible]

... [illegible] ... الكمية ... [illegible]

[illegible]

186

عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي فانه يدعي الحدوث
والبقاء جميعا فالاولى ان يجاب بان المراد من غير القار ما يكون كذلك
بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعيا اصلا وغير الحركة والزمان ليس
من هذا القبيل اذ ما من شيء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت وعدم
القرار انما يعرض لها بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه
لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة
في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان
تكون لورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل
والتي الى الانتقاص فاما ان تكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول والهزال
او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع
بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان تعلم ان تلك
الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف
[illegible] تشتد فيما لا بمعنى ان نفسه تشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة في الاين وهو انتقال الجسم من مكان الى مكان في
من الى [illegible] على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو [illegible] وحركة في الوضع
[illegible] الجسم [illegible] حركة على سبيل الاستدارة فان
اجزاءه [illegible]
[illegible]
[illegible]

۱۸۸

وتشخص الجسم من حيث هو المجموع وكذا وحدته الاتصالية محفوظة بتشخص

النفس وحدها اذ يصدق على المجموع الجسم بالذات يصدق عليه انه متكمم

وان كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق

عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد

المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار

بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد زماني تدريجي مما فيه الحركة

في زمان الحركة فحينئذ لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه

يعلم من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع

الاجزاء حدوثا وبقاء معا لا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك منه الجسم

وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء [illegible] الخارجة من

مقادير تخطط خطا مع ثبات نقطة مشتركة بينها والسطح والحجم التعليمي

الحادث من قطع الجسم بشيء رتبة نظرها اي الا فلان معنى ورد بالشيء

في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينه

حقيقية انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع

[illegible]

والعدم [illegible] بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء

بحيث يلحقه في كل آن يفرض فيه حركة يكون هذا الفرد خاصة له فان الحيز

[illegible]

[illegible]

من مقولات العرض لا يقبل الا بالعرض انما الاضافة فلانها ان كانت
عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي متحركة بتبعيتها • لان [illegible] كالماء
اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على
التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال
من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي ومن الاشرف
في الوضع الى الاخس منه تابع للانتقال الوضعي وبالجملة فتبدل الحال فيها
هو متفرع في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة
[illegible] ثم في التسلسل واما متى فان وجود الجسم
متوسط الحركة فان كل حركة كما سيأتي في متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى
آخر وهو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج
عن هيئة قارة الى هيئة قارة لانه لو كانت عن هيئة غير قارة لما كان خروج
عنها وتركها بل امعان في تلك الهيئة مثلا ان كانت الحركة من التسخن
الى التبرد وكان الجسم في حالة التسخين يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يتبرد
فتحرك في مقولة ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن للحركة في غيره
مقولة ان ينفعل هذا ما ذكره متبادرا الى التصحيح [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

من حيث كونه متحركا هذه الحركة فلا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة

واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد

نقطتان لا يفارقهما مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول او الكرة

اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا

على سهمهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا لكن احدهما يكون

بالذات والاخر بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صار قاعدا

فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله ويلزم كله مكانه داخلا

في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل لتلخيص زيادة المثال عن غيره

الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه

حركة والا لكان الانتقال فيه اما من شخص الى شخص اخر او من

نوع الى نوع اخر فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية

في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون استحالة لا كونا وان كان

الثاني فهو كل آن يحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الحقيقي

بين امور مختلفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر

غير متناهية [illegible] الكيف [illegible]

الاشتداد والضعف يكون وجه كيفية واحدة مستمرة من مبدا

[illegible] الحركة [illegible] الا [illegible] الاجرام الفرضية [illegible]

[illegible] الاشتداد [illegible] فلا يمكن

[illegible] كان متحركا بالذات

لا نتوهم صفة ثابتة بالتغاير وليس كك وتحقيقه انه ينبغي للمقام ان الحركة
لما كانت امرا متجدد الذات متدرج الحصول لجواز بان لا يكون علتها امرا
ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال
فالطبيعة مثلا اذا كانت على حالة ثابتة كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية
للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للتغير
كما بينا فلا تقتضيها الحركة يجب ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال لانّ
للحركة حيثيتان احديهما حيثية ذاتها وهي توسط الجسم بين مبدأ المسافة
ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة الى آخره والثانية
حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير ثابتة فالحركة
من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه الى الذات
عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما
ثابت وهو الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة متصلة
يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة ولا لم تقتضها الحركة
تتوجه الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العدم الى الحالة الطبيعية وعنه
تعظم الحركة ... على حالات المتجددة وكما ان
ذات ... للعلل باعتبار ... القطع الثابت
... وتقاتل ... الكلام في ...
... الحركة

في كل آن يفرض من زمان حركته بسنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة

الى سنة او من شهر الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوخذ

فيهما مما يناسب التدريج وعدم الاستقرار وفاتهما التأثير والتأثر على نحو التجدد والانقضاء

بوجه لم يقتسام من حيث انه متحرك فلو تحرك جسم في المتى من تلك الحيثية يلزم ان يكون

انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعيا بالبيان المذكور ومما ذكرنا ظهر

تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء ينبغي ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيا

لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايضا ان كل حركة

باعتبار المحرك فهي اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة

في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة

في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او قسرية

او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون

بالقسر لكونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية

او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا

فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في

الافلاك او على نهج مختلف كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة

الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا على نهج واحد كما في

النباتات [illegible]

[illegible]

[illegible]

١٩٢

ولما علمت ان بعضها تفقوا على انه عرض غير قار فرسمه نفس الحركة وغيرها

فهنا تفصيل لمذاهب ما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده من الاولى

انه لو كان موجودا لكان منقسما ولا لزم ارتفاع المتقدم والمتأخر موجودات

وهو باطل بالبديهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا

فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا

وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون

بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان لا محالة واما الآن الغير

المنقسم الحقيقي فلم يكن له وجود اصلا اما عندنا فلانه طرف الزمان

والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما عنده

متشبثه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع الطرف والزمان عندكم

غير منقطع عن الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في

الآن او في الماضي وفي المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم فكما

ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان

او في بعضه كذلك الزمان اذا كان موجودا

لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي وفي المستقبل وفي الآن الذي

هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان بعض

اجزائه متصلا بالبعض كما بينا [illegible] الفلكية لا تكون [illegible]

[illegible]

[illegible]

لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة لحركة وكل حركة

علة لحالة اخرى غير تلك الحالة فلا يلزم الدور [illegible] الحادث في حوادث الحركات

والحركات معدة لحصول الحالات على الوجه المستمر لغيرها الى ان يتحقق الطبيعة

الى الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك

لان النفس في ذاتها ثابتة فمقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية

مقتضى النفس فلا بد من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور

الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة

عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة فيكون كل من الارادة

والحركة تجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى

على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا فلا بد من حالة

[illegible] القابل لها فكما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل

ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل **فصل** في الزمان ومكانه

هذا الفصل ثلثة الاول لتنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته

الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية [illegible] في المطالب

ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من

انكر وجوده [illegible] منهم من نفى وجوده [illegible]

[illegible] منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا [illegible]

[illegible]

[illegible]

يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم والتاخر لاجل وقوعهما في جزئين يكون

احدهما قبل والاخر بعد واما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم

ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم والتاخر من العوارض

التي تعرض لاجزاء الزمان لذاتها لا لملاحظة امر آخر معها فما به التقدم

والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم والمتاخر هي او غيرها

فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية باعتبارين كما ان ذات الباري

هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال

باعتبارين وكذلك التاخر الزماني والمعية الزمانية فان المعيين اذا كانا جميعا

غير جزء من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امر ثالث هو جزء من الزمان

واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء ما به المعية فيكون معا ومعية

باعتبارين فان قيل فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتاخرا وكل ما كان كذلك فهو

فالزمان مجرد اضافة فهو في نفس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتاخر

بل هو مقدار يقتضي التقدم والتاخر لذاته فحصل انه من مقولة الكم ولكنه لذاته

يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لا انه لا معنى له الا التقدم والتاخر

كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد ولا

لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا

ما ذكر في هذا المقام وفيه انه لو كان كذلك لكان عروض بعض الاجزاء

لبعض متعينة فان كون التقدم لبعضها متعينا لبعضها

[illegible] وتأخرها [illegible]

اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر

عارض له ونقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته او لازم

من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متحدا لعين بحسب

الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض

في الزمان يجب ان يكون مخالفا الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة

الانفراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز

بعضها عن بعض على الفرض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية يجب ان يكون

حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام لانه لو

كانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا او قد فرض كذلك

فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء

الغير المتجزية وقد تبين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض

لماهية الجزء المتاخر او كون عليته لامر عارض له يلزم محال صيرورة

العدم امرا وجوديا على ان ذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان يكون

هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وكان

القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان [illegible]

اجزاء [illegible] فان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف [illegible]

ما ذكرناه [illegible] الزمان [illegible] اقسام التقدم [illegible]

[illegible]

[illegible]

التقدم والتأخر بجهة الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة وتحقيق
ان نسبة البارى تعالى الى جميع الموجودات نسبة واحدة فهى معية الغير الزمانية
ولا يتجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى البارى القيوم كما انها توجد
بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مبدعاتها فلا فى زمان واما كائناتها فكذلك
فى زمانه فيعبر عن نسبته تعالى الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالى الى الكائنات
المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى بعض بمتى واما
من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فقال ان الزمان يلزم من فرض
عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود
لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم
الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية
فقد لزم من فرضهما عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان
متناقض والجواب ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضى
استحالة مطلق العدم والواجب الوجود لذاته ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم لذاته والزمان لا يمتنع لذاته ان لا يوجد اصلا وان الى ... ان
يعدم بعد كونه موجودا ... كون الزمان ... فانما ...
[illegible]

لانه له من اجزاء زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض

ولا يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها

عن بعض بذواتها الشخصية وهويّاتها الغير متّفقة فانه ان جاز هذا جاز

ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما ممتازان بذواتهما من دون مميز واجزاء

الزمان اشتركت في الماهية والحد فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل

واحد في الخارج ولا جزء له بالفعل بل بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي

له يمتاز به عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه

عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يتخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه

ولا بعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها او

مقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الجزء التالفة لدى المحقق

من الزمان ما يستقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض

بالتقدم والتاخر اللذين يمتنع ان يجتمع المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى

لو كان موجودا لكان متعلقا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان

هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارئ تعالى يصدق

عليها انه قبل كل الحادثات عند جميع من يعترف بها ويثبت عند وجودها

[illegible] الطرفين سائرا منشأ التقدم من العلية والشرف والطبع وجودا

الطرف الثاني انه لو كان موجودا لوجد لحوادث [illegible] موجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

بالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدماً او متأخراً بالذات لا يوجد
التقدم والتأخر في شيء من الاشياء بالعرض فذلك شيء هو المسمى بالزمان
واذا كان الزمان منقضياً متجدداً لذاته فيستحيل ان يتعلق وجوده بالمفارق
عن المادة اذ لا تجدد ولا تصرم في عالم القدس فيمتنع ان يكون هو نفسه
جوهراً قائماً بذاته مفارقاً عن المادة ووهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك
الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك فالمقدمتان على تقدير
حقيتهما لا تنتجان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من
جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض
متجدد والحركة ايضاً كذلك والجواب اما اولاً فبان الموجبتين في
الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانياً فبان الاوسط غير متكرر اذ التقضي
والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو رأي الجمهور او
بالعكس كما هو رأي بعض الثاني ان من لا يحس بحركة
لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوهاً
من المغايرة والفرق بينهما يدفع كونهما واحداً منها ان الزمان
قد يوجد في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها ان حركة
تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان
ومنها انه قد يكون حركتان معاً ولا يكون زمانان معاً
ومنها ان جزء الزمان زمان دون جزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتان قد تتحدان في
الزمان ومع ... الاختلاف غير مانع للاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

ولا استمرار وان وقع فيها شيء مما حصلت لها قبليات وبعديات كالحركة

التغير في ذات الزمان والمدة بل ما هي من قبل تلك المتغيرات واستضعف

ذلك الرأي الهمام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب

ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق

المباحث المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون ولا قرب عندي

في الزمان سوى ما هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل

بذاته فان اعتبر نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة

عن التغير يسمى بالسرمد من هذا الاعتبار وان اعتبر نسبة ذاته الى ما قبل

حصول الحركات والتغيرات فذلك هو الدهر وان اعتبر نسبة ذاته

الى كون المتغيرات مقارنة معه فذلك هو الزمان وقال ايضا وتمام مذهب

افلاطون ان نظر الى العالم الروحانية الحقيقية اقرب وعن طعن الشبهات

ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا

الظن ينفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها [illegible]

ذو تقدم وتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب [illegible]

[illegible]

يقتضي كل منها لذاته سبقاً على لاحقه ولحوقاً لسابقه اذ لو فرضنا متحركاً يقطع بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة على سبيل الاتصال لا الانطباق لاجزاء المسافة وجب ان يكون ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امراً لا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك التصرم والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء اخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعد والبعد منه قبلاً وهذا هو المعنى بالزمان واما البرهان الثاني المناسب لمسلك الطبيعيين فهو لخص هذا الفصل مقاصده الذي اشار اليه المص بقوله اذ فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار اي حد معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وربما اتفقتا في احدهما فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معهما اخرى على مرتبتها من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتهما قاطعة لمقدار واحد من المسافة وان ابتدأ احدهما ولم يبتدئ الاخرى ولكن تركتا معاً او تكونان على عكس وجدت احدهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكانات اي امر ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل منها ببطوء معين وليس هو نفس شيء من المسافة او الحركة او السرعة والبطوء فان كل واحد منها يختلف مع الاتفاق فيه ويتفق مع الاختلاف فيه واعترض الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء مأخوذ في

في زمان فصولا في حركة اقصر وكذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه
اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسالك الالهيين ولهذا
ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشيء اذا كان علة
مع وجود شيء آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء متقدما عليه باعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف
قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن اما
قبليته للابن فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا
باعتبار وصف لازم لذاته فانه ظاهر البطلان بما ذكرنا من ان ذات
المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود
ما يتقدم عليه ولا نفس عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار
مركب من اعتبار نفس وجود المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه
الهيأة التركيبية بعينها كما اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل لابنه بعد
الوجود مع انه ليس بهذا الاعتبار متقدما على ابنه بل هو متاخر عنه وكذا ذات
الفاعل لانه يكون قبل ومع وبعد وبالجملة لا بد لعروض القبلية والبعدية
من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء لا
بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل ولا
ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة

وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان تبولهما انما هو بالذات واما انه متصل واحد

فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من

الاجزاء التي لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه

مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اي قار الذات تجتمع الاجزاء في الوجود

معا او غير ثابت وذلك لامكان مقدار غير ثابت لا يجتمع اجزاؤه معا

لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدار المسافة او لمادة المتحرك وكل

منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في مسافة واحدة او مسافات

متساوية في ذلك الامكان والتحيز وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة بزيادته

ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر ابطأ وفي الواقع

بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارا للمادة لكان بزيادته زيادة

المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث

المشرقية بان هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مما في الابطأ حتى يلزم ان يكون

الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة

في زمان اقل فاذن الصحيح انه لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد المادة

فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا المقدار في الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام

الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال لو كان هذا الامكان مقدار المادة

يلزم ان يكون ما هو الاسرع في الحركات الطبيعية وهو الذي يكون مقدارها جسمية اكثر

الميل الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد هذا المقدار فيلزم ان يكون الامر

بالعكس فان ما هو الاعظم انما هو الذي جسميته اصغر وميله اضعف فيكون ابدا

مفهومها الزمان وكون الحركتين معاً في الاخذ والترك ليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان المطلب هذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية الحركة فان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذه الامور والمناسب ههنا ان يقال ان الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدار الحركة وربما يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجوداً خارجياً او وهمياً فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان مما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحتاجة الى ملاحظة الزمان عيناً او ذهناً والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الادراك

وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انتصفت المسافة بعينها بكل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولاً وايضاً فان في الجميع حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعاً والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها مختلفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان واحداً ... وذلك الامكان كذلك ممكن ... اما انه قابل للزيادة والنقصان بالذات فلان العقل في النظر اليه وجده قابلاً لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات

الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه
اما ايراد النقض على كلا تساير الامور التي تتحصل بسيلان الآن وكالمقدار
التي يقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار فيما
اذا قطع الجسم بشيء وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي على ما ذكر في الحواشي القديمة فمبني على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشيء
بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب الحواشي عن بعض النقوض بعينه
كما ان الحركة تدريجية لانه لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم شيء او يقطع
تدريجي الحاصل في كل آن من زمان القطع ام منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل في
كل آن مجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح ممنوع
لما عرفت من ان والصاعد موضع الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا
بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التي قد ذكرناها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء انما يدل على نفي الملاقاة الآنية عن الكرة والسطح في زمان
حركتها عليه لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما عنهما فان زمانها مقدار الحركة وهما
من عوارض الحركات تدل على الزمان كما وقع لاصحاب الكهف بل العموم من الناس
[illegible] الا وله [illegible] المطلب الثالث في ان الزمان غير منقطع البداية
والنهاية [illegible] ان الزمان لا بداية له ولا نهاية لانه [illegible]
[illegible] لا يتحقق [illegible] البعدية
[illegible] اجزاء الزمان [illegible] معروض

ف هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو لا يخلو اما ان يكون مقدارا للجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدارا للجسم ولهيأة قارة لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا للجسم او لهيأة قارة بل لانه يلزم ح ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشيء المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجي في حواشيه على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون الكم الغير القار مقدار الجسم القار ولا يبقى للجسم المقدار بدون مقداره ورد عليه كما هو منقول عنه في الحواشي الخضرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع اجزائه نعم افراده كميته هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي عدم قارية فرد من افراد الكم في تلك الصورة قوله الا وله في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه الجسم له فرد واحد دائما في تدريجي لا يخرج المتحرك عنه في زمان حركته واما انه يلبس المتحرك في كل آن بل فرد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن مقدار لا في الزمان ولا في الآن هذا انما اذا كان لزوما مقدار الاجزاء فانه لا يجوز خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فحينئذ لا يكون الزمان مقدار الثاني اي كونه مقدار الهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة فتعين انه مقدار الحركة لا يقال الاشياء منحصرة في القار وغير القار ... الزمان غير قار بواسطة

٢٠٦

بر آخر غيرها ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل
ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لان الحكم عليها بالزيادة
والنقصان يجب ان يكون موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع لا
وجود له في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل بانه يوقف او لا
فقولنا لا نم ان الزمان لو كان له بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده
اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي المسبوقية
بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم فكذلك
حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه و
ان تناهي الفلك الذي هو محدد جهات الامكنة لا يستلزم تاخره عن امر متقدر
موجود او موهوم خلاء او ملاء تاخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي
هو محدد جهات الازمنة وعرش الزمانيات لا يستلزم تاخره عن متقدر فيهما
هو موهوم او موجود مقارن لشيء او غير مقارن تاخرا زمانيا وان كان
الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الاعلى
شيء لا خلاء ولا ملاء فنقول ثانيا هب ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا
في الخارج كما بينا يجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الابعاد من التطبيق والتضايف
والوسط والطرف والحيثيات والاحتمال لتقدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجتمعة
في الوجود لكن تلك البراهين لانه بانه لم يجتمع اجزاؤه في الوجود بل [illegible]
[illegible] بعضها عقيب بعض في [illegible] في [illegible] الزمان [illegible]
في [illegible] [illegible]

٢٠٨

هذا النحو من القبلية ليس نفس لعدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة منه اذ تحقق بعد البعد ولا نفس شيء فرض سابقا على اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق بلا اعتبار امر آخر اذ قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان زمان فعدم عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر وذلك لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تجامع مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون قبل الزمان زمان هف

ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر هٰهنا لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يشكل بها فليعقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده بحيث لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا [illegible]

ان يتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض [illegible] الحل [illegible] الحكمة [illegible] اجزاء الزمان بالذات

قطع الامتداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار
بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يتفارق المعنى الثاني للاول كما
في محيط الدائرة فتمكن الزمان مع هذا القبيل هذا واقول
يمكن الجواب عنها بوجوه آخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة
فان بداياتها ان كانت موجودة فلا يخلو اما ان يكون التي هي بداياتها موجودة
معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن
موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا يكون
شيء من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف قد يكون بسيطا
حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاته من مقولة
اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف المشهوري فنقول لكل من
الزمان المتناهي والآن الذي هو طرف حقيقة سوى كونه مضافا
وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا معا في الوجود والاضافة انما تعرض
لهما في العقل ولا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نم
ان الآن له مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر
سلبي على تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود
حتى يجامع وجوده مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض له
باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا بعد بينهما في اجتماعهما
مع الزمان دفعة في العقل هذا ما تمسك به رئيسهم المقتدى
في كتب الشفاء والنجاة والتعليقات والله اعلم بما دمن

العائبة على الزمان والمكان وما هو على مبناها مجتمعة التحقق متوافقة
الحضور اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا في الامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده
لديه حيث يا بالقياس الى زماني في نحو وجودها بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك
كل ما هو غائب عن مكاني فهو حاضر عنده فهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة
انما تتحقق في الزماني والمكاني بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة
الى القدوس الحق وضرب من الملائكة فلا يتصور شيء منها بوجه من الوجوه
فاذا كان الزمان في الواقع ونفيا الى المفارقات والحق الاول موجودا
متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان
التناهي واللانهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل
كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان
للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته لا محالة آنا فلا يخلو اما ان يكون
وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معية ومقارنة
في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم
فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود
الزمان فيكون الآن بالفعل حين يكون الزمان بالقوة مع انهما
متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة
وهذه الشبهة قد نحت لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها
على استاذي دام الله علمه ومجده فاجاب بان الزمان محل تقدير
التناهي لا بد ان يحكم انه طرف بالفعل وان التناهي قد يطلق بمعنى

بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة او موهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا وامثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي المحدد ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم لا يوجب تقديرا متناولا خلاء او ملاء فوق المحدد فكذلك حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او غير ثابتة ممتدة اذ كما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات النجاة ان للخالقين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي وكذا سنقتصر على البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام ويتلوه الثاني

تمت

انه لو كان الزمان حادثا كان فرض حركتين متفاوتتين

تبتديان مع بداية الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان

امتنع فذلك الامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور لزم

انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان الذاتي وان كان

عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما

محال واذن هذا الفرض ممكن فلا يخ اما ان يمكن ان تبتدى

الحركتان العظمى والصغرى معا وتنتهيا او لا يمكن ومحال

ان تبتديا معا وتنتهيا معا فلا بد من ان تتخلف الصغرى

عن الكبرى لشيء فما تخلفت به عنها هو مقدار ذو تقدم

وتاخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا

الى غير النهاية فبامكان وجود الحركات المختلفة يستدل

بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك فهو ليس مسلكا

برهانيا بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض

المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين

الازل القديم وبين خلق العالم ويسمونه اللاوجود كما يضعون

في تعدد الجهات خلاء غير متناه فان البرهان انما يقول على

تقدير قولهم لا امتداد الزمان يمكن فرض وجود الحركة في

اللازمان لكن فرض وجود الممتنعات بالذات ليس من الامكان

في الزمان ماخوذ في القدر من طبيعة الحركة وهو ممتنع


ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة

خاتمة — بسم الله الرحمن الرحيم — الطبع

لله المقال الاعذب والبيان من الزلال حمد مختار الفضل ذي الجلال المتقدس عن شوائب الانفعال محرك الاجرام الفلكية ومسكن البسائط العنصرية مكون المطر والسحاب ومزين الجو بالشهاب مبدع المائل والمدبر ومخترع الحامل والتدوير وابهى درر تنظم في سلك الاسفار وازهر زهر تنتثر في ازدان صحف الكبار الصلوة والسلام على لامع الاسرار شرح مطالع الانوار وعلى آله المقتبسين لقبسات الابرار واصحابه الموضحين باضاءة الاخيار سيما المقولات العشر الاخيار الى يوم لا دار فيه الا الجنة او النار اما بعد فاقول وانا الراجي رحمة الرؤف الرحيم المدعو ببشارت كريم المحمدي الحنفي مذهبا والبهاري الاسحاقفوري وطنا ان ارباب العقل متوافقون واصحاب النقل متطابقون على ان اربح المكاسب اعز المطالب تكميل قوتي النظرية والعملية بالقواعد اليقينية من علوم الحكمية اذ بها يسلك الانسان سبل العرفان ويخلص عن حضيض الحدثان والحرمان وقد صنف فيه علماء الاعصار وفضلاء الامصار صحائف شريفة وزبر منيفة وكان شرح هداية الحكمة للشيخ المحقق والحبر المدقق الحكيم الكامل والنحرير الفاضل الفائق على الاقران ومعلم حكماء اليونان البارع في النقليات والعقليات سيما الطبعيات والالهيات صاحب التدقيقات كالبازي صدر الدين محمد الشيرازي [illegible] بحبوحة الجنان متداولا بين الخواص والعوام ومقبولا لطبائع العظام وقد انطبع الفن الاول من الطبعيات الذي هو اهم المهمات في السنة الثانية والستين بعد مضي الالف والمائتين من هجرة سيد المرسلين بتحشية النحرير التقي والفاضل [illegible] المولوي ابي الحسن المعروف بحسين علي الفتحفوري ثم اللكنوي تلميذ البحر الهمام الحبر القمقام رئيس فضلاء الدهر راس كملاء العصر محقق الفنون العقلية مدقق العلوم النقلية مولانا المفتي محمد سعد الله اوصله الله الى غاية ما يتمناه فطار في الاقطار كالطير الطيار ولم يبق لنسخة منه عند التجار واشتدت للطبع الجديد اعناق الكبار [illegible] في الامصار لاشتهار النير على نصف النهار نقاد جواهر العلوم وصراف دراهم الفهوم الماهر في العلوم العقلية والنقلية والكامل في البدائع الادبية ودوحة روضة البلاغة وريحان حديقة الفصاحة شيخ الاسلام ونبراس العلماء الاعلام جامع كمالات الانسان وانسان عين الاعيان مظهر عجائب اللطائف ومصدر غرائب الظرائف فرع الشجرة النبوية وغصن الدوحة المصطفوية ذو السيرة الحسنة المرضية والاخلاق الكريمة العلوية العلامة الجليل الذي لا تعد مناقبه ولا تحصر محيي السنة السنية وقامع البدعة السيئة استاذنا المكنى بابي الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحي منبع الخيرات منبع [illegible] المقتبسين متعنا الله الى يوم الدين بحرمة خاتم الانبياء المبعوث في السموات والارضين وزاد على [illegible] الفائقة حواشي [illegible] فرائد فريدة [illegible] اللآلي المنتظمة [illegible] فكل [illegible] روض [illegible] الحواشي التي كانت تحت [illegible] حاشية استاذ كملاء [illegible] والسند [illegible] نظام الملة والدين [illegible] المتقدمين [illegible] المتأخرين [illegible] الفاضل [illegible] [illegible] الدين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] محمد علي بخش خان [illegible] في المطبع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible]

المولوي [illegible] المحقق البهاري [illegible] مبسوط الفضل الباري [illegible] قراءة المسلم [illegible]
[illegible] الفاضل المولوي محمد عبد الباري ابن منشي محمد لطف حسين [illegible] آبادي [illegible]
[illegible] الى تأليف رسالة وافية وعجالة كافية تكون جامعة للاصول الموضوعة جارية على الطرح [illegible]
[illegible] جارية على الالسنة [illegible] الخصوص والعوام لكن [illegible] الفرصة لاشتغالي بالتدريس
والتصانيف المطولة الى ان وافقهم الفاضل [illegible] البالغ الى [illegible] المولوي عبد الاحد
بن الشيخ امام على الله آبادي وطلب مني طلبا متكررا [illegible] واجتهدت في ابرازه وسميتها الرسالة
بتيسير العسير في مبحث المثناة المكرر [illegible] تعالى ان يجنب من السهو [illegible] ومن الخطاء و
الزلل [illegible] ان [illegible] والفوائد [illegible]
[illegible] وما توفيقي الا بالله [illegible] المتوكلون [illegible] العاملون ولنقدم هنا مقدمات تقدم بيان
[illegible] المقدمة الاولى كل عدد اذا ضرب في نفسه يسمى الحاصل [illegible]
[illegible] المضروب جذرا كما اذا ضرب الاربعة في الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضرب العشرة في
نفسها حصلت مائة فهو مربع العشرة وهو جذره وكذا المقدار اذا ضرب في نفسه يسمى المقدار الحاصل مجذورا ومربعا
[illegible] يسمى جذرا [illegible] وضرب المقدار في المقدار عبارة عن تحصيل مقدار اضلاعه [illegible]
[illegible] المضروب فيه كما اذا ضرب ذراعين في ثلث اذرع حصل [illegible] سطح [illegible] اربعة اضلاع
ضلعان [illegible] كل منها [illegible] وضلعاه المتوازيان الاخريان كل منها ذراعان واذا ضرب ذراعا
[illegible] ضلع كل منها ذراع [illegible] ثمانية فكل عدد صحيح اذا نسب الى عدد آخر
[illegible] النسبة [illegible] الا بالاضافة الى [illegible] كسر [illegible]
الاولى فهي النصف كالواحد اذا نسب الى الاثنين والاثنين اذا نسب الى الاربعة [illegible] بينهما نسبة النصفية [illegible]
[illegible] والثلث كالواحد بالنسبة الى الثلثة [illegible] بالنسبة الى التسعة [illegible] والربع كالواحد بالنسبة
الى الاربعة والاربعة بالنسبة [illegible] والخمس كالواحد [illegible] الى الخمسة [illegible]
والسدس كالواحد [illegible] الى الستة [illegible] والسبع كالواحد بالنسبة الى السبعة [illegible]
الى [illegible] والثمن [illegible] الثمانية بالنسبة الى [illegible] والتسع كالواحد بالنسبة
[illegible] والعشر كالواحد بالنسبة الى العشرة [illegible] بالنسبة الى المائة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

قوله ٥١ اى فى فضائل المأثورة فان فضل يحيى [illegible]
الى كمية بسيطة [illegible]

فى الكتب المشهورة ١٢ منه قوله ٥٢ للشيخ اثير الدين مفضل
بن عمر الابهري المتوفى فى حدود سنة ستين وستمائة تقريبا كذا فى كشف الظنون والابهري نسبة
الى ابهر اسم قرية من قرى كازرون كذا قال العلامة [illegible] فى الانساب انه بفتح الالف وسكون
الباء وفتح الهاء اسم قرية بالقرب من اصبهان ١٢ منه قوله ٥٣ هو محمد بن ابراهيم صدر الدين الشيرازي
من تلامذة السيد باقر داماد توفى سنة الف وخمسين [illegible] صدر الشيرازي المعاصر [illegible] وفاته
على ما قيل سنة تسع وتسعمائة وذكر صاحب كشف الظنون ان وفاته فى حدود سنة ثمانين وتسعمائة ١٢ منه

بسم الله الرحمن الرحيم

ابتدئ الكلام بحمد المفضل المنعام رافع السماء بغير عماد وراسخ الارض [illegible] وتارة اثنى بالشكر [illegible] الملك القادر مؤلف
النسب بين الاجرام والابعاد ومرصف الروابط بين الاعداد واشهد ان لا اله الا هو [illegible]
للازواج والافراد وتفرد بوحدته الحقيقية [illegible] بالصلوة والسلام على سيد الامم [illegible]
والرسالة [illegible] والكرامة [illegible] وعلى آله وصحبه [illegible]
فيقول المعتصم بحبل الله القوي ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ابن [illegible]
الفضلاء [illegible] مولانا محمد عبد الحليم [illegible] فى قصر النعيم انى [illegible] شرح هداية الحكمة للفاضل
الميبذي [illegible] والقاضي [illegible] صدر الشيرازي [illegible] ان اكتب [illegible]
[illegible]

[illegible] الى حقيقة [illegible] فان كل منها مفردان وفي الثانية من السبعان [illegible] نسبة المضعف [illegible] النصف [illegible]

فيها [illegible] ربع [illegible] الى اربعة وعشرين اي نصف [illegible] نسبة [illegible] من الاثنين [illegible] واحد من اربعة [illegible]

[illegible] مؤلفة من نسبتين بل كل منها نسبة مفردة فهي في الاولى نسبة مفردة متفردة وفي الاخرى [illegible] نسبتان

مفردتان [illegible] المؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد الطرفين مضافا الى الآخر كنسبة نصف الخمس الى

[illegible] الى ستة عشر فانها مركبة من نسبة [illegible] الى ستة عشر [illegible] ستة عشر اثنان ونصفه واحد

فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا نسبة الاثنين الى ستة عشر [illegible] الواحد الى ستة عشر مؤلفة من نسبتين

[illegible] في النسبة المؤلفة [illegible] ثلث اعداد او ثلث مقادير يكون للاول منها الى [illegible] نسبة وللثاني الى

الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة [illegible] الى اضافة نسبة الى نسبة اخرى فان كانت

النسبتان [illegible] المضاف عين المضاف اليه فيكون هناك [illegible] اعداد او مقادير نسبة الاول الى الثاني

كنسبة الثاني الى الثالث [illegible] النسبة المؤلفة منها [illegible] الاول الى الثالث [illegible] بالتكرير كنصف النصف [illegible]

الى [illegible] التكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي الربع وهو واحد الى النصف وهو الاثنان

ونسبة النصف الى الاربعة [illegible] النسبة [illegible] كالسدس [illegible] فان نسبة الى مخرجه وهو ستة وثلثون [illegible] مؤلفة

من [illegible] متحدتين [illegible] السدس [illegible] الى السدس [illegible] ونسبة السدس الى ستة وثلثين [illegible]

[illegible] بالتكرير [illegible] الى اضافة نسبة الى [illegible] فهي اخص من النسبة المؤلفة وهي اعم

[illegible] التاليف باضافتين متحدتين بان يكون الكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه [illegible]

[illegible] التكرير كنسبة [illegible] الى مخرجه وهو ثمانية فانها مؤلفة من نسبة نصف نصف

[illegible] نصف [illegible] ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى ثمانية

[illegible] نسب متحدة [illegible] نسبة الواحد الى ثمانية [illegible] في ذلك الى [illegible] فيكون هناك اربعة اعداد

نسبة الاول الى الثاني [illegible] الثاني الى الثالث [illegible] النسبة الرابع [illegible] المسماة [illegible] كنسبة

[illegible]

[illegible] الى ستة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ما كسورها منطقة والاعداد التي بعد العشرة ما كان منها نصفا او غيره ... ان اعداد المنطقة تكون ايضا منطقة كالاربعة

فان نصف السبعة [illegible] اثنان وخمسة وعشرين فانه اضعاف [illegible]

الخمسة والاعداد التي ليست كذلك لا تكون منطقة كاحد عشر فانه ليس ضعفا للواحد من ما تحته فليس له كسر

منطقة [illegible] وغير ذلك ولعلك تفطنت من ههنا انه ليس الواحد الذي هو مبدأ الاعداد كسر لانه ليس تحته عدد ينسب

اليه نعم قد يسمى نصف الواحد وثلثه وربعه ونحو [illegible] الى غير ذلك [illegible] بالنسبة الى الواحد لكنها خارجة عما نحن فيه لان

[illegible] الكسر الذي يكون عددا الى نفسه فان قلت كما انه ليس تحت الواحد عدد كذلك الواحد نفسه ليس بعدد

[illegible] ان الاعداد كسرا بالنسبة الى ما فوقه وهو خلاف ما ذكرتم قلت النزاع في كون الواحد عددا وعدم كونه عددا

نزاع لفظي [illegible] يرجع الى [illegible] ذلك سهل فان من [illegible] يقول كل عدد او مبدء عدد اذا نسب الى آخر

الثالثة كل كسر له مخرج [illegible] عبارة عن اقل عدد يكون ذلك الكسر منه صحيحا فمخرج [illegible]

مخرج صحيحا من اربعة وثمانية وعشرة وغير ذلك من اضعاف الاثنين ومخرج الخمس الخمسة فانه لا يخرج صحيحا مما دونه

وان كان يخرج مما فوقه كعشرة وخمسة عشر وغير ذلك من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا يصح [illegible]

مما فوقه [illegible] ثبت ان الواحد ليس مخرجا للكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيحا الرابعة الكسر اما مفرد كالنصف والثلث وغير

ذلك من الكسور المارة واما مكرر وهو ان يؤخذ كسر واحد مرتين او ثلاثا [illegible] خماس ونحو ذلك فان التكرار ذكر

الشيء مرة بعد اخرى ومخرجه مخرج المفرد لانه ليس مغايرا للمفرد بل هو هو [illegible] مخرج [illegible]

معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر بشرط ان يكونا متغايرين فانهما اذا كانا متحدين [illegible]

[illegible] في المكرر ولا فرق بينهما الا في التعبير وذلك كالربع والسدس [illegible]

[illegible] مخرج احد المعطوفين في مخرج المعطوف الآخر كمخرج الربع [illegible]

[illegible] ومخرج النصف والثلث ستة فان لكل [illegible] اثنان ومخرج [illegible] والتسع [illegible] و

[illegible] ثمانية [illegible] احد الكسرين [illegible] الى الآخر [illegible]

[illegible] المخرج [illegible] اضعاف [illegible]

[illegible]

[illegible] بين [illegible] المكرر والامر في الاصطلاح [illegible]

[illegible] التي تحصل بين الاعداد [illegible] عند اهل [illegible]

[illegible] الا ان يكون مضافا سواء كانت الاعداد او بالتكرار او بالعطف [illegible]

[illegible] الى الثالثة [illegible] وسدس الى اربعة [illegible]

[illegible] الاثنين [illegible] عن ثلث [illegible] الثلث [illegible]

ى ضعفا في المقادير والاجسام انما توجد من حيث عروض العدد لها بالذات والثاني ان الاجزاء هيهنا عاد [illegible]

ه العروض من جهة تبيين الجسمية كما في الاجسام على تقدير تقسيمها فان كل جسم على هذا التقدير قابل للقسمة

الى اجزاء غير متناهية لا تقف عند حد فلا يتصور وجود عاد مشترك فيها بل كل جزء يفرض من اجزائها ينقسم الى

لا نهاية له واما على تقدير تركبها من الجواهر الفردة التي لا تتجزى فتتحقق بينها نسب عددية لان الجزء الواحد يقوم

مقام الواحد في الاعداد فاذا القي مرة بعد مرة يفني كل الجسم **العاشرة** النسب العددية والصمية مختلفتان

في الاحكام فكم من عارض يعرض للنسبة العددية دون الصمية وكم من عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية

وهو ظاهر **فاذا** انتقشت على صفحة خاطرك هذه المقدمات العشرة التي تفيد البصيرة فالآن نتوجه الى

حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها في اثنائه **قال** رح الثانية اي الحجة الثانية من الحجج

المقامة [illegible] للمتكلم لابطال الجواهر الفردة وهي مأخوذة من كلام المحقق جلال الدين

الدواني فانه قال من اشد النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع قطر المربع ضعف مربع

الضلع [illegible] الى الضلع نسبة تكون مثناها بالتكرير الضعف لما تبين في الاصول من ان

نسبة المربع الى المربع [illegible] الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ثم ليس في الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد

انتهى كلامه ان مربع قطر المربع [illegible] اضلاع متساوية وزواياه الاربعة قائمة وقطره عبارة عن

خط [illegible] الى الزاوية المقابلة بهذا الشكل [diagram] فينقسم المربع به الى

مثلثين متساويي الساقين احدى زوايا كل منها هي بعينها احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان

[illegible] عبارة عن [illegible] كما فصلنا في المقدمة الاولى [illegible] الشكل السابع

[illegible] من كتاب اقليدس باعتبار بعض نسخه والسابع والاربعون باعتبار بعض النسخ [illegible]

ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها [illegible] بطرق كثيرة من

[illegible] الاطلاع [illegible] ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع [illegible] الى مثلثين احدى

زوايا كل [illegible] وتر زاوية قائمة [illegible] المربع من الاضلاع الاربعة [illegible]

[illegible] ان مربع وتر المثلث قائم الزاوية [illegible] مساو لمجموع مربعي ضلعيها [illegible]

[illegible] ضعف مربع [illegible]

[illegible] متساويان [illegible] مساو [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عن اضافة نسبة اى فلا بد فيها من عدد وسط بين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة يكون [illegible]
الاعداد ثلثة المنسوبان والوسط وان كانت [illegible] يحتاج الى الوسطين ويكون الاعداد [illegible] ان كانت
اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط ويكون الاعداد خمسة وهكذا الى غير عدد الوسط حسب عدة الاضافة
واما عدد النسبة فان كانت الاضافة واحدة يكون هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك
ثلث نسب وان كانت الاضافات ثلثة يكون النسب اربعة وهكذا الى غير عدد النسبة حسب [illegible] عدد
الاضعاف [illegible] نسبة الاضعاف كنسبة الاضعاف ونسبة الاضعاف كنسبة الاضعاف يعني النسبة التي يكون بين
عددين او بين مقدارين يكون بعينها في ضعفي العددين والمقدارين المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين
او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما الى [illegible] من [illegible] تلك النسبة بعينها مثلا بين
الاثنين والاربعة نسبة التناصف فبين الاربعة الذى هو ضعف الاثنين [illegible] الاربعة
تلك النسبة بعينها او بين الخمسة وخمسة وعشرين نسبة خمسية فبين العشرة التي هي اربعة اضعاف للخمسة
بين المائة التي هي اربعة اضعاف للعشرة تلك النسبة بعينها وكذا بين [illegible]
اى نسبة نصف النصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة [illegible] بالتكرير [illegible]
نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين هكذا [illegible] الواحد الاثنين عدد صحيح [illegible] الواحد
الاعداد الفرد [illegible] يقول بكونه عددا والاثنين مبدأ الازواج فان كان بينهما عدد [illegible]
فرد [illegible] العدد ان الفرد ان احدهما الواحد [illegible] ذلك العدد الوسط وهو محال فان كل [illegible]
[illegible] يكون [illegible] الزيادة عليه [illegible] وان كان [illegible] الاثنين الى [illegible]
[illegible] الزيادة على [illegible] واحد وكل عدد [illegible] يكون فردا [illegible] الواحد
لو كان العدد الوسط زوجا [illegible] الزوجيان او [illegible] الاثنين زوجا وان كان فردا [illegible] ان لا يكون زائدا على
الواحد الا [illegible] زوجا الثالث [illegible] الواحد الاثنين [illegible] بالتكرير [illegible]
الواحد [illegible] بين [illegible] ان [illegible] [illegible]
[illegible] الاول الى الثاني [illegible] الى [illegible]
[illegible]

الفاضل [illegible] وفيات الاعيان للقاضي احمد بن خلكان في ترجمة ثابت هو ثابت بن قرة ابن [illegible] الحكيم
الحراني النسبة الى حران بلدة مشهورة اخذ كتاب اقليدس الذي عربه حنين بن اسحق فهذبه ونقحه واوضح منه
ما كان مستعجما انتهى وفيه ايضا في ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان امام وقته في صناعة
الطب وكان يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذي عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى
العربية وكذلك كتاب المجسطي واكثر كتب الحكماء ولولا التعريب لما انتفع احد بتلك الكتب لعدم المعرفة بلسان
اليونان انتهى من ان نسبة مربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير في الدعوى الشكل الحادي
عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول وعبارته بين كل مربعين عدد هو في النسبة متوالية ونسبة المربع الى المربع
نسبة الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير والمربعان ا ب وضلعاهما ج د ونضرب [illegible] فيكون نسبة ا الى [illegible] وكذلك
نسبة [illegible] ونجعل بين ا ب ه وصارت ا ه ب متناسبة فنسبة ا ب كنسبة ج د اعني [illegible] مثناة بالتكرير وذلك
ما اردناه انتهى وتوضيح ذلك ان العدد اذا ضرب في نفسه يسمى الحاصل مربعا واذا ضرب في آخر يسمى الحاصل سطحا
فاذا ضرب الاربعة في نفسها حصل ستة عشر فيسمى ذلك مربعه واذا ضربت الاربعة في الستة حصل اربعة
وعشرون وهو مسطح ونسبة مربع هذا الى مسطحه في الآخر يكون كنسبة احد العددين المضروبين الى الآخر الا ترى ان
الاربعة اربعة اسداس الستة فكذلك ستة عشر الذي هو مربع المضروب اربعة اسداس اربعة وعشرين الذي
[illegible] قلت الستة بالنسبة الى الاربعة مثل مع زيادة سدسين اي الاثنان
فكذلك اربعة وعشرون بالنسبة الى ستة عشر مثل مع سدسان اي ثمانية وقس عليه نظائره [illegible] مع وضوحه قد
[illegible] كتاب الاسباب [illegible] فنقول ليكن الضلعان خطي ج د وفرضنا ان ج ثلاثة
والثاني اربعة [illegible] ومربعاهما خطا ا ب فالاول يكون تسعة [illegible] والثاني ستة عشر [illegible]
[illegible] ج في د اي ثلاثة في اربعة يحصل اثنا عشر [illegible] مسطح الجذرين [illegible] وسطا بين ا ب [illegible]
ثلثة اعداد متوالية متناسبة وذلك لان نسبة ا اي التسعة الذي هو مربع ج اي ثلاثة الى ه اي اثنا عشر الذي هو
مسطح الجذرين [illegible] ثلاثة ارباع [illegible] فكذلك [illegible]
[illegible] الى ب الذي هو مربع د اي اربعة
[illegible] مع زيادة [illegible] مثل [illegible] مع زيادة
[illegible]
الى الحادي عشر من المقالة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

عن تساوي آخر [illegible] فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين وهو خلاف العروس واما ان

فانه اذا لم يكن زنا [illegible] الى الضعفية بل الى اكثر آخر يكون زيادته على مربع الضلع الآخر مثل الفرض تساويا فلا يكون ما

لمجموع مربعي الضلعين فيكون تفريعه على كون مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه للقطر الى الضلع اي ضلع

المربع وهو ضلع المثلث قائم الزاوية نسبة اذا ثنيت بالتكرير اي جعلت مثناة بالتكرير بان

الى نفسها صارت ضعفا لا يمكن ان يرجع الضمير الى النسبة التي [illegible] كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى

النسبة الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون القطر

الذي هو جذر مربع القطر الى الضلع الذي هو جذر مربع [illegible] نسبة اذا صيرت مثناة صارت نسبة الضعفية بوجه الملازمة

والتفريع بابين [illegible] الاصول وهو كتاب اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس

وكتاب اقليدس [illegible] على اقليدس بكسر الالف وسكون القاف وكسر اللام [illegible]

آخره سين مهملة على ما ذكره السمعاني في كتاب الانساب وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بكاتب جلبي القسطنطيني

المتوفى سنة سبع وستين والف في كتابه كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون [illegible] باليونانية

لفظ يوناني مركب من اقلي بمعنى المفتاح ودس بمعنى المقدار وقيل الهندسة اي مفتاح الهندسة انتهى وفي القاموس

اقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن عباد اقليدس اسم كتاب غلط انتهى وهذا يؤذن بان مؤلف

كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل [illegible] الامام الشهرستاني في كتابه الملل والنحل [illegible]

وافرده علما [illegible] وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال الفاضل موسى بن محمد الشهير بقاضي زاده الرومي في شرح

اشكال التاسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندي حكي [illegible] ملوك اليونان [illegible]

الاصول فاستعصى عليه حله فاحضر [illegible] احبار الكتاب من كل [illegible] عليه [illegible]

ساحل الشام رجلا ماهرا في علمي الهندسة والحساب يقال له اقليدس [illegible] منه تهذيب الكتاب

وترتيبه [illegible] فاشتهر [illegible] بحيث اذا قيل كتاب اقليدس [illegible] هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة

اليه انتهى وقال صاحب كشف الظنون [illegible] اقليدس [illegible] كتاب [illegible]

[illegible] رسالة [illegible] اقليدس [illegible] الكتاب [illegible] يقال له [illegible]

[illegible]

وثلثين وهو بعينه مسطح الثاني في الثالث وفرع المحقق الطوسي في تحريره على هذه القاعدة ان كل ستة اعداد
فان كانت متناسبة كان مسطح الاول في الثالث كمربع الثاني وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا ترى
الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اي
حاصل ضربه في نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث اربعة وستون وهو
بعينه مربع الثاني وقس على هذا وبالجملة اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لا بد ان يكون الوسط جذر المسطح الطرفين
والثانية ما ذكره الشارح في الحجة الاولى من تعيين الكسر مجردا كان او مركبا مع عدد صحيح صحيح اصلا وذلك لانه
قد بين اقليدس في الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط المساوي لمجموع مربعي قسميه وضعف مسطح
احدهما في الآخر ويستفاد من ما ذكره في اثباته ان الحكم في الاعداد ايضا كذلك فحاصل عدد مربعه مساوي لمربعي قسميه و
ضعف ضرب احد القسمين في الآخر مثلا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين اثنين واخذنا مربعيهما
ثمانية ثم ضربنا احد القسمين في الآخر صار اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل ستة عشر وهو مربع
الاربعة [illegible] الى ثلثة وواحد واخذنا مربعيهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين في الآخر وضعفناه
حاصلا صار ستة فاذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس وبعد ذلك نقول اذا اخذنا عددا او كسرا
وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثاني الكسر واخذنا مربع الصحيح فهو يكون صحيحا لا محالة لان ضرب الصحيح في الصحيح
عبارة عن [illegible] احاد المضروب فيه كضرب الاربعة في الخمسة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس
مرات فيكون عشرين والى هذا يؤول ما قالوا في تعريفه انه تحصيل عدد نسبته الى احد المضروبين كنسبة الواحد الى
[illegible] في نفسه اخذ عدده احاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا
[illegible] ان يكون كسرا اقل منه لان ضرب الكسر في الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبته الى احد الكسرين
كنسبة الواحد الى [illegible]
اذا ضربنا النصف في الثلث يحصل سدس نسبته الى [illegible] الى النصف [illegible] ان الثلث نصف
السدس [illegible] في الستة فان سدسه واحد [illegible] النصف [illegible]
[illegible] النصف [illegible] الواحد الى الثلث [illegible] ان النصف سدس [illegible]
[illegible] ثم ضرب احد القسمين في الصحيح [illegible]
بان الضرب [illegible] الحاصل على مخرج الكسر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

اى ادقعه وهى نسبة ثلثة ارباع فانه كما ان التسعة ثلثة ارباع اثنا عشر كذلك اثنا عشر ثلثة ارباع ستة عشر فيكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثانى وهما مربعا الجذرين هذه النسبة بعينها مثناة بالتكرير فيكون التسعة ثلثة ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الجذرين نسبة ثلثة ارباع فنسبة المربع الاول الى المربع الثانى كنسبة الجذر الاول الى الجذر الثانى مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه قال قلت اثبات النسبة بهذا الوجه الذى اورده

اقليدس انما يكون فى بالعاد مشترك والكلام فى المقادير المتصلة ذوات النسبة الصمية قلت على تقدير تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى يتحقق عاد مشترك فيه فيجرى هذا الكلام بان يقال لو تالف المقادير من الجواهر الفردة لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع الضلع مثناة نسبة القطر والضلع لانهما مربعان عدديان على التقدير المذكور فيجرى فيه تقرير الشكل المسطور وهذه النسبة بالغة الى حد الضعفية وليست هذه النسبة فى الاعداد نسبة القطر الى الضلع صمًّا فلا تكون منتهية الى عاد مشترك فيبطل الجزء كذا قيل وفيه انه لا يشتمل [illegible] كلام الشارح لحكم بان مقصوده اثبات النسبة الصمية بين الاجسام بالذات وتفريع ابطال الجزء عليه وتوقف بهذا النحو يكون الامر بالعكس فالاولى ان يقال كون النسبة بين المربع الى [illegible] لا تختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق مختصا بها بل هو ثابت فى المقادير ايضا بطرق اخر مذكورة فى موضعها فنضرب احد اضلاع المربع فى ضلع المربع الآخر فيكون نسبة [illegible] الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الآخر كنسبة الضلعين فنسبة المربع الى المربع [illegible] بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة الضعفية [illegible] فى النسبة العددية بين الواحد والاثنين [illegible] كما ابهدنا فى المقدمة السابعة لم يوجد فى الاعداد [illegible] الواحد [illegible] [illegible] نسبة تكون مثناها هو الضعف [illegible] بين الواحد [illegible]

[illegible] فلا توجد بينهما نسبة مؤلفة مطلقا فضلا عن النسبة [illegible] بالتكرير [illegible] الى وسط يكون نسبة احد الطرفين [illegible] اليه كنسبته الى الطرف الآخر لتوجد بين الطرفين [illegible] كما [illegible] فى المقدمة الثامنة واذا لم توجد تلك [illegible] بين الواحد [illegible] من الاعداد [illegible] عليه [illegible] فى المقدمة السابقة [illegible] بين الواحد والاثنين [illegible] الوسط [illegible] [illegible] مثلا [illegible]

والجواب عن الاول [illegible] نسبة [illegible] الاول [illegible] فى الشكل [illegible] [illegible] اعداد فان كانت متناسبة كان [illegible] الاول فى الرابع [illegible] فى الثالث وان كان [illegible] كانت [illegible] الاثنين والاربعة [illegible] [illegible] الاول الى الثانى كنسبة الثالث الى الرابع [illegible] الاول فى الرابع [illegible]

والكسر فيه وآخرين يكون عددا صحيحا مع ... من الواحد والنصف والثلث ... ربع ... مما ... وخمسة
ونصفه اثنا عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة ... ستة ... الخمس ... من ... الصحيح مع الجزء المفروض
وهو ثلثه مثلا مع الكسر الزائد ويقال ان ... المجموع ... مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر ... ضعف ... الصحيح في
الكسر على البيان المذكور في ... الكسر الصحيح من الواحد والنصف والثلث ... يقال ... الصحيح ... مع الكسر
المعطوف لا ابدان يكون مساويا لمربع الصحيح مع الكسر وضعف ... من ... الكسر ... من الواحد ...
كان او معطوفا اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسر ... من جنس الكسر الاصل ...
ان مربع صحيحا فمربع الكسر زائد عليه فلا يكون المجموع صحيحا وان ... يكون ... مربع
الكسر صحيحا الا من غير جنسه وغيره ان لقائل ان ... الاشتباه ... اجتماع الكسور المعطوفة ... الى ...
بكسر مغاير لكل منها الا ترى ان نصف العشرة خمسة ... العشرة ...
مع انه ليس من جنس النصف ولا من جنس الخمس فيحتاج ان يكون مربع الكسور المعطوفة ... النقص ان
قال لعل الله يحدث بعد ذلك امرا واذا تمهدت ... المقدمتان ... لا يجوز ان يكون بين الواحد
والاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين لتحصل النسبة المؤلفة والا لزم ان يكون مسطح الطرفين ...
حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني اي الواحد مع الكسر او الكسر المجرد ولما تقرر في المقدمة الاولى ... لازم باطل ...
لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا صحيحا لكون مسطح الطرفين عددا صحيحا واللازم باطل بالمقدمة الثانية فالملزوم
مثله وتكميل الجواب عن الاول ... الاول ايضا بتمهيد مقدمات اخرى الاولى ان الاعداد غير متناهية بمعنى ... عند
حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبدء متناهية فان مبدء كل الاعداد واحد وهو المعنى ... كما تقرر في مقره الثانية
ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين
بالنسبة الى الاربعة والخمسة بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وسدسه
وخمسه وغير ذلك من الكسور المتناهية الثالثة ان الكسر العددي ... مبدء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى ما لا يتناهى
او النسب الى ما فوقه يكون كسرا له والكسر غير العددي هو ما يقع في المرتبة النازلة من الواحد ... الى ما لا يتناهى فان ما ...
من كسوره ... اعداد ... الواحد مبدء الاعداد واذا تمهدت ... هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون ...
بين الواحد والاثنين واحد ... الكسر المجرد الا ... اما ان يكون ذلك الكسر عددا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان
اما الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فبطل ... توسطه ايضا واما الثاني
فلان الكسر غير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة وبوجه اخر نقول الواحد مع الكسر
ان كان وسطا ... اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا واما ان يكون غير عدد وعلى الاول يلزم توسط العدد
بين الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني ... يكون ... من الواحد وذلك الكسر عدد ... لا يكون
النسبة ... عددية وبوجه اخر لو كان المتوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبته ... كنسبته الى الاثنين مثلا

لان مربع الكسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه وضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل ان شئت زيادة
التفصيل مع حسن الضبط فاستمع انا اذا فرضنا الصحيح مع الكسر فربعنا الصحيح صحيح ومربع الكسر اقل منه فهو يكون من غير جنسه
وضعف مسطح الصحيح في الكسر من جنس الكسر الاصل فلا يخلوا اما ان يبلغ هذا الضعف مخرجا من المخارج الصحيحة او يزيد
عليه او ينقص عنه فان بلغ فاذا جمع ذلك مع المربعين السابقين لا يكون المجموع صحيحا لان يبقى مربع الكسر زائدا وان
زاد عليه يكون المجموع زائدا على الصحيح بقدر مربع الكسر وهذا الزائد وان انتقص عنه فلا بد من تتميمه بالكسر من جنسه ولا يتم
ضم مربع الكسر لانه من غير جنسه والضرورة قاضية بان في العدد الصحيح يكون كسور مجانسة من اي نوع اخذت فيكون
المجموع ههنا ايضا غير صحيح وبالجملة اذا جمع مربع الصحيح والكسر مع ضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر لا يبلغ المجموع
عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مع الصحيح جذر صحيح اصلا اذ لو كان له جذر صحيح يساوي مجموع مربعي قسميه مع ضعف
مسطح احدهما في الآخر وانه ليس كما بين وذلك ما اردناه ولنوضح ذلك في مثال ذكره الشارح مثال ما نحن فيه اذا
فرضنا ثلثة كسر مثلا النصف فاخذنا مربع الثلثة تسعة لا بد ان يكون عددا صحيحا وهو تسعة واخذنا مربع النصف ولا بد
ان يكون اقل منه وهو الربع لان قاعدة ضرب الكسر في الكسر ان يضرب صورته في صورته [illegible] الاول ثم مخرج
في المخرج وهو الحاصل الثاني وتقسيم الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر منه وينسب اليه
ان كان اقل منه فهذه القاعدة اذا ضرب صورة النصف اي الواحد في صورة النصف اي الواحد حصل واحد
وهو الحاصل الاول ثم ضرب مخرجه في مخرجه حصل اربعة وينسب الاول الى الثاني [illegible] فاجمع
عندنا من مربعي القسمين التسعة والربع ثم ضربنا الثلثة في النصف بان ضربنا الثلثة في الصورة حصل ثلثة
وقسمناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اي ثلثة انصاف [illegible] الآخر [illegible]
انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا [illegible] ثم تضرب في النصف [illegible] الستة [illegible]
ضرب العدد في العدد وحاصل ضرب ضعفه يكون واحدا [illegible] في الاثنين اذا ضربته في الستة [illegible]
يحصل عشرون واذا ضعفت الاثنين ابتدا او ضربتهما في الستة يحصل عشرون ايضا فاجتمع عندنا التسعة وربعه
انصاف فاذا جمعنا [illegible] مع [illegible] ذلك [illegible] الكسر [illegible] اذا اخذت
الكسر [illegible] ان [illegible] يكون اقل [illegible] عددا صحيحا [illegible] الكسر [illegible]
[illegible] وان [illegible] البيان وان كان [illegible] الكسر [illegible]
[illegible] الكسر [illegible]
[illegible] العدد الصحيح [illegible]
[illegible] النصف [illegible] الستة [illegible]
عددا صحيحا [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] النصف [illegible] الكسر [illegible] مربع الكسر [illegible]

نسبة عددية تحققت هناك ثلثة اعداد والوسط يكون اقل من الطرف الاكبر [illegible] ويكون [illegible] بالنسبة [illegible] من الكسور
العددية فاذا تناسبت النسبة الى الواحد والاثنين لكن بينا ان ما بين الواحد والاثنين تبقى تلك النسبة بين
كسر الاحالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين وقد يستدل على انتفاء النسبة المثناة الضعفية في الاعداد
بوجوه اخر ايضا منها انه قد مر انه اذا تشكلت ثلثة اعداد متناسبة فسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت
ثلثة اعداد متناسبة بحيث يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول يكون نسبة الاول الى
الثاني كنسبة الثاني الى الثالث كما هو مقتضى تأليف النسبة فلا جرم يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول
لان الثالث ضعف الاول ومسطح الضعف في النصف يكون ابدا ضعف مربع النصف لان مربع النصف
عبارة عن ضربه في نفسه او عده باحاد نفسه ومسطح الضعف عبارة عن اخذه بعدة احاد الضعف وان شئت قلت
مسطح النصف في الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة احاد الضعف اذ مسطح عدد في آخر كمسطح الآخر فيه
كما بينه اقليدس في الشكل السادس عشر من المقالة السابعة فلا جرم يكون مسطح النصف في الضعف ان شئت قلت
مسطح الضعف في النصف وبالجملة مسطح الطرفين ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون
مسطح الطرفين كمربع الوسط واللازم باطل لما مر فالملزوم مثله وجه الملازمة انه لو كان مسطح الطرفين كمربع الوسط
وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا فيلزم ان يكون الوسط ضعف
النصف اي الطرف هذا خلف وجه آخر كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر له فلو كانت اعداد ثلثة متناسبة بحيث
يكون [illegible] النصف ثالثها الكل فالاول نسبته الى الكسر الوسطاني هي بعينها نسبته الى الثالث اي النصف [illegible] لزم
ان يكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعهما وتكريرهما النسبة النصفية بين الاول والثالث واللازم
باطل اذ لا شيء من الكسور التي هي فوق النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف انما الكسور من غير جنس النصف
ومربع المباين مباين كما بينه اقليدس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة وجه آخر ذكره اقليدس في
الحادي والعشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس في
صدر المقالة السابعة عبارة عن اعداد لا يعدها جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة [illegible]
فاقل الاعداد التي فيما بينها النسبة يكون متباينة مثلا فرضنا اعدادا على نسبة الثلثية كالثلثة والتسعة [illegible]
الى غير ذلك بان يكون كل [illegible] بالنسبة الى ما فوقه مثلا فاقل الاعداد التي في نسبة الثلثية هي الواحد والثلثة [illegible]
وكذا اذا فرضنا اعدادا على نسبة الربع [illegible] الى غير ذلك من الاعداد التي كل منها ربع
بالنسبة الى ما فوقه فاقل الاعداد التي فيما بينها النسبة هي الواحد والاربعة متباينان [illegible] اذا فرضت
[illegible] النسبة بين العددين بحيث يكون [illegible] النصف لكان اقل الاعداد على تلك النسبة
متباينة ومربع المتباين متباين [illegible] الاكبر [illegible] ان يكون ضعف مربع الآخر
فلا يكون [illegible] وجه آخر ذكره اقليدس في الشكل السابع من المقالة الثامنة اذا كانت اعداد

اذا فرضنا واحدا ... الى ذلك الى ثمنة ارباع الى الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذى هو الى الواحد
الى الخمسة كنسبة الى ثمانية وقس عليه سائر نظائره والجواب عن الايراد الثانى ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل فلا
يجرى فى الكم المنفصل ورد بانا لا نسلم ان الكسر الصمى من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اى المفهوم الذى
تركب منه العدد كسر تحليلى لا يكون من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل ودفع بان المقدار المتصل موجود
فى الخارج يمكن ان ينتزع منه الكسر الذى ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا ما يدخل تحت الانتزاع ولا يتميز
فهم كسر منه الا كونه نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمى تحت الانتزاع ورد هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا
قد لا يكون له وجود فى الخارج بل فى الوهم كالخطوط المنتزعة فكما يتعقل فيه الكسر الصمى الذى ليس له نسبة عددية كذلك
يمكن ان يعقل من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية فالفرق تحكم وفيه انه قد تقرر فى مقره ان نسبة ... نسبة الاصول
ونسبة الاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اى عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من
كسوره وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد
نسبة صمية لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية واللازم باطل فالملزوم مثله وقد يجاب عن اصل الايراد
بانه لو كان الوسط كسرا صميا او عددا مع كسر صمى لا يكون نسبة الواحد اليه ونسبته الى الاثنين نسبة عددية فلا تكون نسبة
الواحد الى الاثنين مثناة لنسبة عددية والكلام فيها ... وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين ... استلزم لعدم
النسبة المؤلفة بينهما وبين عدم وجود تلك النسبة فى ما فوقهما من الاعداد وتقريره من وجوه احدها ان كل ضعف
ونصف اذا نقص منهما عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكر اقليدس فى الشكل الثانى من
المقالة السابعة انه اذا كان عددان احدهما اجزاء الآخر ونقص منهما عددان احدهما تلك الاجزاء الآخر النظيرين
النظير بقى عددان احدهما ايضا تلك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين عددين اى عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير
بان يكون الثانى ضعف الاول بالتكرير فاذا نقص منهما على نسبتهما الى ان ينتهى الى الواحد والاثنين لزم ان يوجد
بينهما التضعيف بالتكرير ... باطل ... وثانيها انه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة
السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضاعف
بالتكرير فى عددين يستلزم وجوده فى الواحد والاثنين وثالثها ان كل ضعف ونصف اذا نقص من الضعف
واحد ومن المنتصف اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس فى الشكل العشرين
من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتهما الاقل للاقل والاكثر للاكثر ورابعها انه اذا كان
عددان يكون احدهما ضعف الآخر وبينهما عدد ثالث اذا نقص منه على محافظة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف
والواحد من المنتصف كانت النسبة فى الباقى مثلها كما يظهر من ... المذكورة سابقا وخامسها انا اذا انقصنا
من الوسط كما انقصنا من الاصغر والاكبر ... تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر الى الاثنين فلا بد ان ينتهى ما نقص
الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من اثنين وذا باطل لما مر وسادسها ان ... المضعفة فى ...

النسبة الصحيحة كانت النسبة عددية وهو يوجب بطلان الاول لانه لو وجدت فيها نسبة عددية لزم ان يوجد في الاعداد نسبة
يكون مثناها الضعف والاول باطل [illegible] وجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه
ونسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر [illegible] فنسبة القطر الى الضلع [illegible] الكبرى [illegible]
[illegible] بطلان اللازم [illegible] في الاعداد نسبة كذلك [illegible] بطل [illegible]
المربع واضلاعه وقطره [illegible] من ترتيب الاعداد [illegible] وذلك [illegible] وايضا وجه آخر الاجسام
والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما يوجد فيه النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع
ظهورها متفق عليها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية وجدت النسبة العددية واللازم باطل فالملزوم
مثله وجه الملازمة انحصار النسبة فيهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت النسبة العددية لزم ان يكون في الاعداد
مثناة ضعفية واللازم باطل فالملزوم مثله وجه آخر النسبة [illegible] موجودة وكل ما توجد فيه يكون مركبة
من الاجزاء التي لا تتجزى اما الكبرى [illegible] نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما
الصغرى فلان النسبة [illegible] موجودة [illegible] وكل ما توجد فيه تكون النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى
فلانها لا تمكن في النسبة العددية واما الصغرى فلان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع ونسبة المربع
الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة ووجه آخر مرتب على ثلث مقدمات الاولى ان مخرج النصف هو
الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المثناة لانه
كلما قل الكسر ازداد المخرج الا ترى الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف
نصف النصف ثمانية والثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد وبعد ذلك
نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة مثناها الضعف ولا شيء من النسب العددية مثناها الضعف فلا شيء
من نسبة القطر الى الضلع عددية اما الصغرى فلما ثبت في [illegible] الحادي عشر من الثانية واما الكبرى
فلان مخرج المثناة في ما نحن فيه هو الاثنان بحكم المقدمة الاولى فيكون مخرج اصل النسبة اقل منه بحكم
المقدمة الثانية وليس بين الواحد والاثنين عدد صحيح يكون مخرجا لاصل النسبة [illegible] من الاعداد
[illegible] يكون مثناها هو الضعف بحكم المقدمة الثالثة [illegible] نسبة القطر الى الضلع عددية [illegible] كانت صمية واذا
كانت صمية كانت الابعاد متصلة ووجه آخر [illegible] النسبة الصمية دليل على اتصال الابعاد [illegible]
الدليل [illegible] اتصال الابعاد [illegible] الكبرى [illegible] الصغرى [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

متوالية على نسبة واحدة الاول يعدّ الاخير فهو يعدّ الثاني فلو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد
ان يعدّ الاول الثالث لان النصف يفني الضعف لا محالة فيلزم ان يفني الاوسط ايضا وهو غير ممكن فان الاوسط
يكون بالضرورة زائدا عن الاول وناقصا عن الثالث فلا يفنيه الاول كما هو ظاهر وجه آخر لو كانت ثلثة اعداد
متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول ولما تقرر
ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الاوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط
ضعف مربع الاول فيعدّ مربع الاول مربع الوسط وقد اثبت اقليدس في الرابع عشر من المقالة الثامنة
ان كل مربعين يعدّ احدهما الآخر فضلعه يعدّ ضلعه فيلزم ان يعدّ الاول الوسط وهو محال لان الوسط زائد على
الاول ناقص عن الثالث وقد فرض الاول عادا للثالث فلا يكون عادا للاوسط وجه آخر مقتبس من سابع
الثامنة ان الاول اذا كان عادا للاخير يكون عادا للاوسط وثبت في رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعدّ عددا
فمربعه يعدّ مربعه فيلزم من ذلك ان يعدّ مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مرّ وههنا وجوه اخر مستنبطة من سائر
اشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة للاطالة وفي ما ذكرناه كفاية ولما ثبت
انه ليس في الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ
لو كان منها للزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله
فيكون نسبة قطر المربع الذي هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التي تختص
بالمقادير اي يوجد في المقادير دون الاعداد ليصح كون نسبة قطر المربع الى الضلع مثناة فلذلك تنجّم على
تقدير كونهما عددية وهي اي النسبة التي تختص بالمقدار ما يتحقق بين المقدارين الذين لا يوجد لهما
عاد مشترك بين المقدارين اي امر يفنيهما باسقاطه اي ذلك المشترك مرة بعد اخرى
ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاد المشترك في الاعداد حيث تعليلية اي لانه ينتهي الى الواحد
العاد اي المفني للجميع اي جميع الاعداد فانها مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة افنى الكل واللازم ان لا يكون
نسبة للاعداد فتحقق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة في
الاجسام دليل على اتصالها فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى وذلك ما اردناه و
نظم الحجة على طرز القياس ان يقال لو كان تالف الابعاد والاجسام من اجزاء لا تتجزى لما امكن تركب
المربع وقطره واضلاعه منها والتالي باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره واضلاعه وبين غيرها من
الابعاد فان جاز تالف الابعاد من الجواهر الفردة جاز تركبها ايضا منها اذ لا قائل بالفصل فان من قال بالاتصال
قال باتصال جميعها ومن قال بالانفصال قال بانفصال جميعها ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره
واضلاعه من الجواهر الفردة للزم ان يوجد فيها النسبة عددية واللازم باطل فالملزوم مثله وجه الملازمة ان النسبة
الصمية من خواص الاتصال والانفصال ينافيها على تقدير تركبها من الجواهر الفردة فلا وجود للنسبة الصمية وذلك

بان يكون بواطن الاجزاء متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانقسام في الاجزاء وثانيهما ان اكثر دلائل ابطال الجزء يبتني على ثبوت الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يبتني على ثبوت الدائرة ونفيها يجب نفيها انتهى كلامه ملخصا وجوابه من جهتين الاولى ما ذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر في الهيات الشفا انهم لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع ومنه ذكر الشارح في حواشي الهيات الشفا فتتم الحجة المبتنية على المربع عليهم وفيه ان كتبهم متطابقة على انكار جميع الاشكال وبعض يقرون بالمربع وهم ينكرون الدائرة و ثبوته موقوف عليها ونقل الشيخ في هذا المقام غير موثوق به والثاني ما ثبت وجود الدائرة الزاما عليهم فيلزمهم الاقرار بسائر الاشكال قال الشيخ في الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث عن الالهيات من كتاب الشفا اما على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت ايضا عليه وجود الدائرة من اصولهم ثم ينتقض بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة على الوجه المحسوس وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض منها جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس فيجعل المفروض مركزا في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طوق بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ثم ازيل وضعه واخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي اعتبرناه وطابقناه فلو لوق به راس الخط المستقيم مطابقة مماسة فان طابق المركز فذلك الغرض وان زاد ونقص فيمكن ان يتمم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد لانه ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص بازالة تمم بالحاجة فهو منقسم لا محالة فهو غير منقسم وكذلك نجز نجز نفت الدائرة ثم ان كان في سطحها فرض بين اعيانها من اجزاء فان كانت في فرج او خلت تلك الاجزاء او الفرج بعد بها الخلل من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرج فالفرج اقل منها في القدر فهي اذن منقسمة اذ الاجزاء الا الفرج اقل منها وبذلك فيوفي نقضه منقسم وان لم يكن موضوع عند في فرج ازيلت عن وجه السطح من غير حاجة اليها انتهى كلامه هذا آخر الكلام في هذه الرسالة وقد بقى بعد حججا لنفي الجزء لا ما يسعنى من ايرادها الا خوف الاطالة وكان ذلك في عليه الخميس الثامن من المحرم من الشهر المظفر المعروف بعضهم من سنة احدى وتسعين وثمانين بعد الالف بعين [illegible] بالوطن حفظه عن [illegible] الزمن [illegible] انا [illegible] محمد [illegible] الصلوة على رسولها

[illegible]	محمد وآله واصحابه اجمعين	
	بسم الله الرحمن الرحيم	

[illegible] الاجزاء [illegible] بسم [illegible] ان [illegible] الحكيم [illegible]

[illegible] الاسلام [illegible] في الادلة [illegible]

[illegible] الحكمة [illegible]

كون نسبة المرجع الى متناة لنسبة الجذرين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة القطر
والضلع عددية او صمية لا سبيل الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية
لا يعقل حصولها من تكرير الصمية ونسبة الضعفية والضعفية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها
من تكرير الصمية فلان الصمية مجهولة لا مساغ فيها الا ان ينطبق بالضعفية والثلاثية وامثال ذلك فانه حصلت
النسبة المعلومة بتكرير النسبة المجهولة ولا معنى للتكرير الا زيادة مثل الشيء عليه يلزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما
كانت العددية مضادة مباينة للصمية انتفى التكرير فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية وتحصل
من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية واجيب عنه بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه
زعم ان التكرير هنا بالمعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه وليس كذلك بل تكرير النسبة كما صرح به عبارة عن
تربيع النسبة وضربها في نفسها فلا يلزم فساد ذكره المتوهم انما اللازم بلوغ الصمية بعد التكرير الى الضعف ان اخذت
من جانب الاقل والى النصف ان اخذت من الجانب الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية
وقوله المتوهم يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة
العلم بتلك النسبة بما هي هي وكيف هي وانما علم حال تثنيتها بالنسبة الى عدد صحيح لا بالنسبة الى ما هو صمي فليس ذلك
من العلم بالصمي في شيء لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف وهي ليست بصمية وما هو
مجهول نسبة النصف الى الجذر الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن كما كانت و
ان اراد انها تصير معلومة من وجه باعتبار انها شيء يحصل من تثناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد علم الذات
بما هي هي وكيف هي ومنافيها ان هذه الحجج انما تثبت على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال المذكورة
وهي غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال صدر [illegible] في حواشي الهيات الشفا سائر الاشكال
كالمثلث والمربع وغيرهما انما يثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان
متساويتان مرت كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع
[illegible] خطان من المركزين الى نقطة التقاطع [illegible]
[illegible] المربع [illegible] على الدائرة [illegible] كتاب اقليدس [illegible]
اثبات [illegible] من الاشكال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

والخيلان نور العز والعرفان عمدة دين الاسلام والاركان دعاة الخلق الى الحق والايمان صلوة تامة زاكية مع الرضوان من الازل الى الايتناهى من الزمان وبعد فيقول الغارق في بحر الخطاء والعصيان احقر المفتقر الى الغفران العاصي محمد عبد الرحمن خلف النعمان هو ابن عثمان المنسوب الى الصديق الاكبر سيد الشجعان والى صاحب گنج گيا من حيث الاستيطان غفر الله لهم واسكنهم فردوس الجنان ان هذه الرسالة التي عد مبناه وشنهما عاليان وسطورها كالسلاسل من الياقوت والمرجان مضامينها ومعانيها اعذب من الماء الزلال والريحان بها يتلقى البصيرة العميان ويتشطر بسماعها الكسلان صنفها حين كان يعتد بها تحرير شرح الهداية المقدمة مع الخلان فاشكر واعلم الامتنان انه التهذيب والتقت والاخوان من هو ابو الشعر والعرفان استاذ الكل والمفتي المنتقد المنهمك والاخص اليه كثيرة الصبيان من الاطفال محالة المعلمان المترف بزيادة الرحمن وحفظ القرآن الفائق على الامثال والاقران في العلم والحسن والاخوان بمفرح الاشتياق من الجنان الى نور جمال الحور والغلمان المكنى بابي الحسنات استاذنا واستاذ الاخوان مولانا الحاج الحافظ مع الاحسان محمد عبد الحی صانه الله عن شرور الحدثان ابن العلامة فهامة الاوان المعروف بين الناس في الاعيان منبع العلوم والفيوض والاحسان راس الفقهاء والمحدثين والمفسرين ابا حنة الحكماء والبلغاء والمعتمد الثقلان الذاهب تحت الارض بذهاب الاذهان الباكي على فقده الافق ذو الحمرة والدمان المشتهر بعبد الحليم في الصين والعمان ادخله الله دار السلام والجنان وقد قلت حرجا بالنابت والعمدة لله وهو للتاريخ

للتاريخ	تاريخ دیگر	تاريخ دیگر
[illegible] عبرت کا حل جلب بن يلبس كيا ہوا ب فقہ ياسين دو شو اس سے زیر کر ابہ مو کا ہو چکا ہائے کسے ک بات میری لکھے کچھ نہیں مصنف کی دعا تکرار بالجمع حسب کہ بول کیا ہوا عرب ماسی ذکر کیا [illegible]	حمد نبی تصنیف گشته این رساله ببال تنبيه وی مثيل است هر مشتاق ازو هر زیارت به که مقبول هر سمع ونيل است چو عاصی دیا از گفت تاریخ کہ اشکل عروضی بی بدیل است سنه ۱۲۹۱	این نسخه مقبول ومطلعی یکتا نی جهان است ومجلی فی دید چنین کس شنیده زینسا فرش بان عرش مجلے عاصی بی تاریخ گفتا نو تسهیل عرض است مجلے سنه ۱۲۹۱

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]
[illegible]
[illegible]

هل في الغبراء وترجع الى الخضراء الذي الطوق [illegible] بصحة عبادات [illegible] منطق الالسنة من الفصحاء وزان وجه الارض

بهذا المشكل العرس والمحيي بنور الهدى من الشموس وعلى الاسناد الاربعة الذين استقام بهم خيام الشرع المتين

وقام بهم سلع الدين المبين وبعد فلا يخفى على ارباب النهى وذوي الغرب عن اصحاب الحجى انه لما كان الارتقاء الى مدارج الكمال

للطالبين بمرقاة اسفار الكاملين واشاعة فيضان العلوم اليقين من شان من تشبه باخلاق رب العالمين [illegible]

[illegible] جارت عن اجابة تلك [illegible] ارباب العقول والذكاء وكانت من تعرض محاسنه السنة الاذكياء هو من جوهر الفضل

[illegible] وكتاب الدهر من محاسنه مصون جمع في نفسه القدسية بالاتم من المحاسن [illegible] من حياض تحقيقه ماء التدقيق

[illegible] البحر قصبات السبق في مضمار التحقيق الغائص بفرائد الفوائد في بحار التدقيق المفتقرة الى الارتقاء احاديث فضله

[illegible] المنتهية بالسند العالي بلا انقطاع مسلسل [illegible] الفاضل النحرير الكامل العريف اعني [illegible] وسند

الفخر [illegible] شرف [illegible] مولانا واستاذنا المولوي الحافظ الحاج محمد عبد الحي لا زالت سدته السنية محط

رجال ارباب الكمال عتبته العلية مقبل النواصي اهل العلم والكمال الحواشي الرشيقة والتعليقات الانيقة على مباحث

المتعلقة بالتكرير في شرح هداية الحكمة للصدر الشهيد [illegible] القوافي [illegible] حاشية الطلاء قائم

بالقوائم [illegible] العليل ويشفي الغليل وجارت [illegible] التعليقات بحيث سرت القلوب بلقائها وقرت العيون

بمحياها [illegible] امهات الاقلام [illegible] نظيرها على مر الدهور والاعوام انها شموس طالعة وبدور بازغة للاذهان

[illegible] جنة عالية قطوفها دانية لا تسمع فيها لاغية والسماء ذات الرجع والارض ذات الصدع

انه لقول فصل ما هو بالهزل [illegible] الرشيقة [illegible] العقيان [illegible] كانهن الياقوت والمرجان [illegible]

لا [illegible] الرسائل والكتب بفضل من [illegible] هذا التحقيق [illegible]

كما جعلت [illegible] في مدارج [illegible] كليلا عن درك نهاية قدره [illegible] اجمل الطول [illegible]

البيان [illegible] ان هذا الشيء عجاب فقط + + + +

وانا المشتاق [illegible] محمد حسين [illegible] الله آبادي [illegible] الاسعاد والسواد

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احمد [illegible] مقام [illegible]

[illegible]

الى سيح عوض الشهيرة بباب مدينة العلم والحكم وقبة باب مجد والكرم سند المجد والعلم ... شمس ... العلوم مرصص بنيان المعقول والمنقول مشيد اركان الفروع والاصول المتفرج بستان الادب والحاذق في لسان العرب مؤسس اساس المعاني والبيان الدرر البلاغة ... رئيس المنطقيين والمتفلسفين وفخر ... والمتاهين قدوة المتقدمين والمتاخرين زبدة المتصوفين والمتكلمين شيخ ... والمشائين المهندسين والرياضيين افقه المتفقهين في الدين وسند المحدثين والمفسرين وارث الانبياء والمرسلين ومحي سنة الخلفاء الراشدين كم من طلبة ذابت ابدانهم بحب تحصيله فتركوا اوطانهم ... يده الله ... خاتم الشريعة النبوية وخاتم ... الطريقة الاحمدية ذو النفس القدسية وصاحب القريحة ... الاخلاق المرضية والمتحلى عن الشرور الانسية مروج العلوم الدينية ... المسائل ... يكشف ... فان الغرض لطلب الطبيب محسن الطلبة والحكمة ... العلامة الاجل ... المعلم الاول الاعلم الاذكى والاورع الاتقى البحر الزاخر المناقب والمفاخر السيد السند والعضد المعتمد الممدوح بكل لسان والمحبوب في كل جنان المتفرد في الزمان والمغبوط في الاقران ... العصر والاوان ... الدهر والاوان المتبحر الجليل ... الفاضل النبيل ذو الشرف الاثيل احرى بالتعظيم والتبجيل جامع البركات كنيته ابو الحسنات حافظ ... حاج بيت الله الحرام المشرف بزيارة روضة النبي ... المتمسك بحبل ... العلامة ... والسميدع الالمعي مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحي الانصاري ... الحنفي اللكنوي ... العلي ... من شر كل غبي ... وانا المذنب الاثيم محمد عبد ... كريم ابن ... محمد هاشم ابن المغفور بمغفرة ربه الباري الملك ... فضل علي الحنفي ... الحسامي ... عفى الله ... وجعل ... الى ...

...	فقط	...	...

خاتمة الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

احيا بمحى صدر مصدر الرياسة وسالك مسالك السياسة بدر سماء الرسالة وشمس فلك النبالة وعلى الاتمام حضرات حضرات السعادة ومجاب محراب

شفا باب الكونية مما حصل من ربع الخلافة وارباع بقية العدالة وبعد فيقول الفقير الحقير المفتقر الى الله الصغير والكبير سلطان العلماء العربي في شرح

هداية الحكمة للصدر الشيرازي الذي اسفاره مستطير محمد ابن ابراهيم الصدر الشيرازي عامله الله بلطفه الخفي في يوم عبوس قمطرير ومن بحث القناة

بالشكوك الذي الجيل بمنازل التحرير وبان التقرير حارت في حله العقول وعجزت عن كشفه الفحول خرائده في [illegible] مستورة

وفرائده في الاصداف مكنونة ترى الاذكيا كانهم العميان الفضلاء اليه لا يصلون كم من محصلين اتخذوه ظهريا وكم من مشتغلين

حسبوه شيئا فريا ما سبادي الانظار ولو جمعت فيه الزبر والاسفار غاص الغائصون في بحار تحقيقه وخاض الخائضون

في لجج تدقيقه حرر المحررون تحريرات شريفة وعلق المعلقون تعليقات نفيسة اجتهد المجتهدون غاية الاجتهاد وجاهد المجاهدون

حق الجهاد لكنهم لم يجيبوا الجايد في الصعاب ولم ياتوا بما يميز القشر عن اللباب ولقد قرعنا في الايام الخالية والازمان الماضية

مع من هو مجتهد في سياسته والطالع على طلارة الكتب الدراسية من كتب المطالعة من العلوم المنطقية والرياضية والهندسية والحسابية ثم

تشوقنا الى تكميل العلوم الكلامية من الطبيعية والالهية وشرعنا في هذه الايام شرح الهداية للصدر الهمام وبلغنا هذا المقام فيسر من

الفضل المنعام وجعله مزال الاقدام فالتمسنا الاستاذ العلام النحرير بحاشية عجيبة تشفي العليل تسمى بتحصيل التحصيل وصحيفة

تهدي الى السبيل وتغني عن الدليل فالي باب على اوج الكمال وفي الاعتدال في دفع الكلال وجهد في تفصيل الاجمال

محيط من الضلال فجلس على [illegible] ادوم وحرر صحيفة ملكوتية ودرة بهية متضمنة لما في الزبر السنية ومشتملة

نتائج فكرية ذكية ودلائل عقلية وسائل انيقة فرائدها شريفة وفوائدها لطيفة لطائفها عجيبة ونكاتها غريبة [illegible]

[illegible] الدلائل الهندسية ومطالبها مبرهنة بالبراهين الحسابية لم ير نظيرها عين الاعيان

لم يسمع مثلها اذان الانسان [illegible] الحسان [illegible] الخلان [illegible]

من [illegible] على [illegible] الاطيار [illegible] الانوار [illegible] الاثمار [illegible]

[illegible] يستخرج من [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

صحت نامہ میر العسیر فی بحث الثناۃ بالتکریر

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۴	۲۳	لماذکرنا	بماذکرنا	۹	۲۰	حروہ	[illegible]	۱۰	۸	یساوی	لساوی
۹	۱	نسبۃ اخری	نسبتہ الی اخرے	″	۸	فیکون	فیکون ہ	۱۵	۹	اذا مسطح	اذ مسطح
″	۱۰	العشرۃ	العشرین	″	۸	کنسبتی	کنسبۃ ج	۱۶	۷	تشبیہما	تشبیہا
″	۱۱	للعشرۃ	الخمسۃ وعشرین	″	۱۶	الاوی	الاول	۱۹	۱۵	لمرادی	المراد
۷	۱۵	کل منہا	کل منہما	″	۱۶	فنفرب	فنضرب ج	″	۱۷	لیسہبا	لیسوہا

من الطلبا في كشف معضلاته وقد اعضل واشكل في بعض مقاماته امتحانا للماهرين وتشحيذا للطالبين خصوصا مقام البرهان
المسمى ببرهان المثناة بالتكرير حيث اشكل على العلماء وان تلبثوا بالتكرير تحيروا في افهامه وتفهيمه كثير من العلماء الكاملين
وتحيروا في تفهيمه لطلابه كثير من الفضلاء المدرسين ولعمري ما نرى في هذا الزمان شخصا ان يطلق اللسان في حل مطالبه
المرضية بل مارى فيها يضع ايديهم على الراس حين ارتفعت الستار عن وجوه معانيها الخفية وحرر على حسب زعمهم اكثر العلماء
حواشي عجيبة وسطر شمس محمد رضا الله عليهم فحول من الفضلاء تعاليق غريبة الا انه هيهات احدا ما تحصل به انكشاف
مخدراتها وتتضح وجوه بناته بنقيرها وقطميرها واني من هذا الوجه اضمرت في قلبي ان اقول من الاستاذ العلام واحكم
التقرير عام ان تحرير رسالة في هذا المقام يكون كاشفة المرام الاشكل ومبينة للكلام الاعضل الا انه لسبب بعض الضرورات
الا يغرية عاقت عوائق عن ان [illegible] بالامر حتى عزمت الى الوطن فسكنت فيه برهة من الزمن فبعد ما خاصا قصدت ان
ارجع الى حضرته وان اقرا كتاب الشفاء من تصنيف الشيخ الرئيس فسافرت حتى حضرت في بلده الشريف فلقينا الحبيب المشفق
والشائق القائمي هو فخر الاقران والامثل للمثانة بالشارة الاماثل عمدة الطالب القاري المولوي محمد عبد الباري صانه الله
الباري [illegible] بالاتحاد حتى جاءت تذكرة شرح الصدر المذكور في الصدر فقال بعض مقاماته خصوصا مقام المثناة بالتكرير كمال
من ان يبين فقلت نعم فقال اعرض بخدمة الاستاذ العلام ان تحرير رسالة في هذا المقام تحصيل في هذا تحصيل سابق حتى ما
كان لاحق بعد ساعة ذهبت بمجلس فيه [illegible] الامر فقال لا فرصة لي من تحشية الجامع الصغير للامام محمد ثم مكررت
واصررت فتعين مجلس جلسات فحرر رسالة عجيبة وتذكرة لطيفة لم يرشلها عين الزمان ولم يقف على عدلها الدوران
صحيفة [illegible] جامعة للتحقيقات الشامخات حاوية للتدقيقات الراسخات [illegible] الدري اي الياقوت والمرجان
احمر [illegible] مفيدة لكل طالب مستفيد [illegible] لكل راغب في الفنون [illegible] عند العلماء [illegible]
في قلب [illegible] الاكابر [illegible] من رياض العلماء بحر الفنون جنة تجري من تحتها الانهار كيف لا يكون هذا البيان
[illegible] الشان وقد الفه مقدام المحققين [illegible] امام المدققين [illegible] العلوم [illegible] العلماء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

اشتہار

ماہرین علوم عقلیہ و نقلیہ و طالبان فنون حکمیہ پر پوشیدہ نہیں ہے
کہ کتاب جلیل بی نظیر علم حکمت میں مسمی بہ شرح ہدایۃ الحکمۃ
معروف بہ صدرا کس قدر کار آمد علما و مرغوب طلبا و فضلا ہے یہ کتاب
سنہ ۱۲۶۲ ہجری میں محشی بحواشی فرزین کافی جناب عمدۃ المحققین زبدۃ المتکلمین بحر الفضل
والجاہ مولانا الحاج المفتی محمد سعد اللہ دام اللہ فضلہ و افادہ مطبع علوی میں باہتمام
خاکسار محمد علی بخش خان لکھنوی کے چھپی تھی بفضلہ تعالی ایسی مطبوع طبائع
ہوئی کہ دست بدست فروخت ہو گئی اب ایک عرصہ سے کوئی نسخہ تجار کے پاس باقی نہ رہا اور شائقین
فضلا و مستدعا طلبا اوسکی طبع ثانی کی طرف زیادہ پایا گیا بنا برآں علیہ فخر الفضلا و مختار العلما
ماہر علوم عقلیہ و نقلیہ ابو الحسنات مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحی ادام فیضہ العلی ابن مولانا الحاج
الحافظ محمد عبد الحلیم ارضاہ اللہ النعیم نے حواشی جدیدہ مفیدہ بھی اوسکو تصحیح بالاستیعاب اجازت محشی
سابق و تصحیح بار دیگر اس خاکسار نے ۱۲۹۳ ہجری میں طبع ثانی کر کے مشتہر کیا تا خاص و عام
نفع علم ہو اور محشی اول و ثانی کو اجر تمام حاصل ہو

لہذا التماس ہے

کہ کوئی صاحب بغیر اجازت ... چھاپنے کا ارادہ نہ فرماویں

[illegible]

[illegible]